



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال
الدراسات العليا

الهيكل التمويلي ودوره في تعزيز التعافي المالي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير علوم في ادارة
الاعمال

من قبل الطالبة
صفاء عبد الحسين بديوي الحسيني

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور عبد الله كاظم حسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ
اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة النساء/ آية 113

الإهداء

إليك أنت يا فرحتي وقرّة عيني وسويداء قلبي.....

إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني وعشقها قلبي.....

فيها حنان وفي قربها راحة وأمان....

وأول من رفعت همي فكانت الشمس المشرقة.....

إلى أعلى وأعز إنسانة في حياتي.....

..... "أمي"

إلى أعلى ما املك في حياتي واحن من النسيم على ذاتي.....

واعز من احب قلبي واكثر من عشق فؤادي.....

.....ابي أطل الله في عمره

إلى

شهداء واحرار العراق الذين رسموا لنا طريق الحرية.....

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ولو بكلمة تشجيع اهدي لهم ثمرة بحثي هذا إلى كل

من هم في ذاكرتي وليسوا في مذكرتي.....

الباحثة

صفاء الحسيني

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين، أحمدته تعالى حمداً ليس له أولاً وليس له آخر على ما أمدني به من نعمة الايمان بقدرته التي منحني القوة والصبر على الإنجاز والتواصل.

يطيب لي بعد إنجاز هذه الدراسة أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور (عبدالله كاظم حسن) الذي وجهني توجيهها علمياً وتربوياً، إذ كان على الدوام مشرفاً علمياً أميناً، والذي منحني من وقته على تخطي كل الصعوبات التي اعترضت سبيلي خلال مسيرة البحث، أمد الله في عمره وغمره بالصحة والعافية وجزاه الله عني ما يجزي به العلماء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين قدموا لي النصح والمشورة خلال مسيرتي الدراسية لا سيما الدكتور سالم صلال الحسنوي ودكتورة قسمة صابر واساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد كافة وخاصة قسم ادارة الاعمال وقسم العلوم المالية والمصرفية واخص بالذكر عميد كلية الادارة والاقتصاد الاستاذ الدكتور (سوسن كريم هودان) والاساتذة الافاضل في جامعة الكوفة من دكتور علي ودكتور مهند ودكتور سعدي الموسوي والآخرين، وإلى أختي الدكتورة بيداء عبد الحسين الحسيني.

وأود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة رسالتي هذه ورفدها بملاحظاتهم العلمية البناءة؛ من أجل اغتنائها، ورضانتها العلمية سائلة المولى عز وجل أن يديم عليهم نعمة الصحة والعافية والعلم والمعرفة.

وشكري وتقديري الى كل الاشخاص الذين ساعدوني، ووقفوا بجانبني وارشدوني للطريق الصحيح واشكر مكتبة كلية الادارة والاقتصاد والمكتبة المركزية في جامعة القادسية والمكتبة المركزية في جامعة الكوفة، وجامعة بغداد، وجامعة المستنصرية، وجامعة بابل.

الباحثة

صفاء الحسيني

المستخلص :

تسعى الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين هيكل التمويل والتعافي المالي ، الذي يُسهم بمعرفة قدرة المصارف لدرء المخاطر المالية والحفاظ على الوضع المالي السليم للمصرف في تعاملاته وعلاقاته مع كل المؤسسات والاطراف المالية، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على قياس العلاقة واختبار الفرضيات بين مؤشرات الهيكل التمويلي ومؤشرات التعافي المالي. وقد سعت الدراسة الى اختبار فرضياتها الرئيسية واستندت الدراسة على فرضيتين وهما أولاً وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الهيكل التمويل ومدى تحقيقها للتعافي المالي في المصارف التجارية والفرضية الاخرى يتحقق التعافي المالي في المصارف التجارية نتيجة الاستخدام الأمثل لمؤشرات الهيكل التمويل من اجل الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها للوصول الى تشخيص دور كل من الهيكل التمويلي والتعافي المالي . ومن أجل تحقيق أهداف واثبات فرضية الدراسة تم اختيار المصارف المختارة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للدراسة واختيار عينة عشوائية من سبع مصارف توافرت عنها البيانات ، وتم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية السنوية للمصارف وللفترة الزمنية (2008-2017)، ولأجل معالجة البيانات تم استخدام العديد من المؤشرات المالية والاساليب الاحصائية واستخرجت النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي (spss-V26) وبرنامج (Excel2016) .

وتوصلت الرسالة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها علاقات الارتباط متفاوتة بين مؤشرات الهيكل التمويل والتعافي المالي للمصارف عينة الدراسة. وان مختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف من شأنها أن تؤثر في الهيكل التمويل وتجعل من الصعوبة تحقيق التعافي المالي. كما اوصت الدراسة بانه ينبغي على المصارف التجارية العراقية الاعتماد على مؤشرات هيكل التمويل لمعرفة أدائها التمويلي وكذلك نسب كل مصدر من مصادر التمويل فيها .

الكلمات المفتاحية : الهيكل التمويل ، التعافي المالي ، المخاطر المالية ، التعثر المالي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
ث	المستخلص	
ج - د	قائمة المحتويات	
ذ	قائمة الجداول	
ز	قائمة الاشكال	
2-1	المقدمة	
الفصل الاول // منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة		
المبحث الاول : منهجية الدراسة		
3	مشكلة الدراسة	أولا
3	اهمية الدراسة	ثانيا
4	اهداف الدراسة	ثالثا
4	فرضية الدراسة	رابعا
4	النموذج الفرضي	خامسا
5	الحدود الزمانية والمكانية للدراسة	سادسا
5	مجتمع وعينة الدراسة	سابعا
6	اساليب جمع البيانات	ثامنا
7-6	مؤشرات الدراسة	تاسعا
8-7	المؤشرات المالية والاحصائية المستخدمة في القياس والتحليل	عاشرا
المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة		
9	الدراسات السابقة	
13-9	اولا\الدراسات العربية	
17-14	ثانيا \الدراسات الاجنبية	
17	الأختلاف والتميز بين الدراسات السابقة	
19-18	مجالات الاستفادة	
الفصل الثاني (الاطار النظري) متغيرات الدراسة		
المبحث الاول(الاطار الهيكلي التمويلي)		
20	التمهيد	

21-20	الإطار المفاهيمي للتمويل والهيكل التمويلي (مفهوم وقياس)	
20	الهيكل التمويلي والتمويل	اولا
20	اولاً// مفهوم الهيكل التمويل	
22-21	ثانياً // مفهوم التمويل	
25- 22	سياسات التمويل policies of Funding	ثانيا
23-22	1- السياسة المعتدلة في التمويل (مبدأ التغطية):	
23	2- (سياسة التمويل المتحفظة)	
24-23	3- سياسية التمويل الجريئة المجازفة	
25-24	4- سياسية التمويل المثلى	
26-25	مكونات الهيكل التمويلي	ثالثا
36-27	مصادر التمويل :	رابعا
27	أولاً : مصادر التمويل وفقا للفترة الزمنية	
32	ثانيا: مصادر التمويل على اساس التمويل الداخلي والخارجي	
35	ثالثا: مصادر التمويل على اساس تمويل مباشر وتمويل غير مباشر	
36	رابعا: مصادر التمويل على اساس الجهات والمؤسسات التي توفر وتمنح التمويل	
42-37	النظريات الحديثة في تفسير الهيكل التمويلي	خامسا
37	1-نظرية التوازن	
40-37	2- نظرية تكلفة الوكالة (cost of agency)	
40	3-نظرية المراجعة (Trade-of)	
42-40	4- نظريات متعددة الاشكال	
44-42	محددات الهيكل التمويلي	سادسا
48- 44	مؤشرات الهيكل التمويل	سابعا

المبحث الثاني (التعافي المالي)		
51-49	مفهوم التعافي المالي	أولا
51	اهداف التعافي المالي	ثانيا
53-52	خطوات تحقيق التعافي المالي	ثالثا
53	Importance of financial recovery اهمية التعافي المالي	رابعا
55-54	تحقيق التعافي المالي ونجاح ادارة التعثر والمخاطر المالية	خامسا
57-55	مؤشرات التعافي المالي	سادسا
57	علاقة الهيكل التمويلي بالتعافي المالي	سابعا
58	المحور الثاني: المخاطر المالية	
59-58	مفهوم المخاطر	
59	المفهوم الاقتصادي للخطر	
63-59	انواع المخاطر المالية	
60	المخاطر الائتمانية	
61-60	مخاطر السيولة	
61	مخاطر الفائدة	
62-61	مخاطر الرافعة	
62	المخاطر الدولية (مخاطر سعر الصرف)	
66-63	أسباب المخاطر المالية	
69-66	مؤشرات قياس المخاطر المالية	
69	المحور الثالث: التعثر المالي	
71-69	مراحل التعثر المالي	
71	أسباب التعثر المصرفي	
72	الاثار السلبية للتعثر المالي	
الفصل الثالث // الجانب العملي		
المبحث الاول: وصف وتحليل متغيرات الدراسة		
اولا : مؤشرات الهيكل المالي		
78	نسبة الرفع المالي	أولا
79	نسبة الديون الى حقوق المساهمين	ثانيا

80	نسبة الديون طويلة الاجل الى مجموع الموجودات	ثالثا
81-82	نسبة الديون القصيرة الاجل الى حقوق الملكية	رابعا
83-82	حقوق الملكية الى الموجودات الثابته	خامسا
84-83	مضاعف حق الملكية	سادسا
85-84	نسبة التمويل الداخلي	سابعا
86-85	نسبة تغطية الارياح للفوائد	ثامنا
87-86	خلاصة مؤشرات الهيكل المالي	تاسعا
ثانيا: مؤشرات التعافي المالي		
89-88	نسبة (معدل) العائد على الموجودات	أولا
90-89	نسبة العائد على الودائع	ثانيا
91-90	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات	ثالثا
92-91	ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	رابعا
93	خلاصة مؤشرات التعافي المالي	خامسا
المبحث الثاني: تحليل علاقات الارتباط لمتغيرات الدراسة		
97-94	فرضية الارتباط	
102-97	المبحث الثالث: تحليل التأثير لمتغيرات الدراسة	
الفصل الثالث // الاستنتاجات والتوصيات		
103-102	الاستنتاجات	أولا
104	التوصيات	ثانيا
105	المصادر	

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
7	المتغيرات المستقلة للهيكل التمويلي	1
7	المتغيرات التابعة للتعافي المالي	2
13-9	الدراسات السابقة العربية	3
17-14	الدراسات السابقة الأجنبية	4
19-18	مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة	5
21-20	مفاهيم الهيكل التمويل	6
48-47	مؤشرات هيكل التمويل	7
51-50	مفهوم وكيفية التعافي المالي من وجهة نظر بعض الباحثين والكتاب	8
71	مراحل التعثر المالي	9
ا	اجمالي الديون في المصارف عينة الدراسة	10
ا	اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة	11
78	نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة	12
ا	اجمالي الديون في المصارف عينة الدراسة	13
ا-ا	اجمالي حقوق المساهمين في المصارف عينة الدراسة	14
79	نسبة الديون الى حقوق المساهمين في المصارف عينة الدراسة	15
ا	اجمالي الديون طويلة الاجل في المصارف عينة الدراسة	16
ا	اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة	17
80	نسبة الديون الطويلة الاجل الى مجموع الموجودات في المصارف عينة الدراسة	18
ا	اجمالي الديون القصيرة الاجل في المصارف عينة الدراسة	19
ا-ا	اجمالي حق الملكية في المصارف عينة الدراسة	20
82-81	نسبة الديون قصيرة الاجل الى حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة	21
ا	اجمالي حق الملكية في المصارف عينة الدراسة	22
ا-ا	الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة	23

82	حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة	24
83	مضاعف حق الملكية في المصارف عينة الدراسة	25
84	نسبة التمويل الداخلي في المصارف عينة الدراسة	26
IV	الارباح قبل الفوائد والضرائب في المصارف عينة الدراسة	27
IV	الفوائد في المصارف عينة الدراسة	28
85	نسبة تغطية الارباح للفوائد في المصارف عينة الدراسة	29
86	مؤشرات الهيكل المالي في المصارف عينة الدراسة خلال السنوات العشرة	30
V	صافي الربح بعد الضريبة في المصارف عينة الدراسة	31
V	اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة	32
88	معدل العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة	33
V	صافي الربح بعد الضريبة في المصارف عينة الدراسة	34
VI-V	اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة	35
89	نسبة العائد على الودائع في المصارف عينة الدراسة	36
VI	رأس المال الممتلك في المصارف عينة الدراسة	37
VI	اجمالي القروض والتسليفات في المصارف عينة الدراسة	38
91	ملائمة راس المال الى مجموع القروض والتسليفات في المصارف عينة الدراسة	39
VI	راس المال الممتلك في المصارف عينة الدراسة	40
VII-VI	اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة	41
92	ملائمة راس المال الى مجموع الودائع في المصارف عينة الدراسة	42
93	مؤشرات التعافي المالي في المصارف عينة الدراسة خلال السنوات العشرة	43
94	الارتباط بين نسبة الرفع المالي ومؤشرات التعافي المالي	44
95-94	الارتباط بين نسبة الديون الى حقوق المساهمين ومؤشرات التعافي المالي	45
95	العلاقة بين نسبة الديون طويلة الاجل الى مجموع الموجودات ومؤشرات التعافي المالي	46
95	العلاقة بين نسبة الديون قصيرة الاجل الى حقوق الملكية ومؤشرات التعافي المالي	47
96	الارتباط بين حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة ومؤشرات التعافي المالي	48
96	الارتباط بين مضاعف حق الملكية ومؤشرات التعافي المالي	49

97-96	الارتباط بين نسبة التمويل الداخلي ومؤشرات التعافي المالي	50
97	الارتباط بين نسبة تغطية الارباح للفوائد ومؤشرات التعافي المالي	51
97	تأثير مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات	52
98	تحليل التباين ANOVA اثر مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات	53
98	نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات	54
99	اثر مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع	55
99	تحليل التباين ANOVA اثر مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع	56
99	نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع	57
100	اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات	58
100	تحليل التباين ANOVA اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات	59
100	نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات	60
101	اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	61
101	تحليل التباين ANOVA اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	62
102-101	نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	63

قائمة الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
5	انموذج الدراسة الفرضي	1
23	سياسة التمويل المحافظة	2
24	سياسة التمويل الجريئة المجازفة	3
25	سياسة التمويل المثلى	4
26	مكونات الهيكل التمويلي	5

32	مصادر التمويل	6
53	خطوات التعافي المالي	7
55	تحقيق التعافي المالي	8
55	مؤشرات التعافي المالي	9
63	تصنيفات المخاطر المالية وفق الادارة للمخاطر المالية	10
66	ترابط اسباب المخاطر المالية	11
67	مؤشر مخاطر الائتمان	12
67	مؤشر مخاطر السيولة نسبة للودائع	13
68	مؤشر مخاطر السيولة نسبة للموجودات	14
69	مؤشر مخاطر كفاية رأس المال	15
79	نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة	16
80	نسبة الديون الى حقوق المساهمين	17
81	نسبة الديون طويلة الاجل الى مجموع الموجودات في المصارف عينة الدراسة	18
82	نسبة الديون قصيرة الاجل لكل حقوق الملكية الى الموجودات	19
83	حقوق الملكية الى الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة	20
84	مضاعف حق الملكية في المصارف عينة الدراسة	21
85	نسبة التمويل الداخلي في المصارف	22
86	نسبة تغطية الارياح للفوائد في المصارف	23
89	معدل العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة	24
90	نسبة العائد على الودائع في المصارف عينة الدراسة	25
91	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات في المصارف عينة الدراسة	26
92	ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع في المصارف عينة الدراسة	27

المقدمة :

يعد موضوع هيكل التمويل من الموضوعات المهمة في مجال الادارة المالية والتي اكتسبت اهمية من خلال تاثيرها وارتباطها بأهداف الإدارة المالية ، وتأخذ الإدارة المالية العديد من القرارات منها وهي قرارات التمويل وتكون من القرارات المعقدة التي تتطلب من الادارة المالية الدراسة والبحث لتحديد مصدر التمويل سواء كان عن طريق التمويل الممتلك ام عن طريق المديونية ، أو تحديد المزيج التمويلي الذي يحقق أدنى كلفة. وتمارس الإدارة المالية نشاطاً وظيفياً غاية في الأهمية تسعى من خلاله إلى تحديد النسب المثلى لكل مصادر التمويل . إذ ان قرار التمويل بالنسبة للمصارف من أهم القرارات الاستراتيجية، وتزداد أهميته مع التغيرات المتسارعة في العالم ، وما ينتج عن ذلك من فتح الأسواق العالمية أمام السلع والمنتجات، إضافة إلى عوامل المنافسة الداخلية بين المصارف ، وإن ارتفاع المخاطر المالية وتعددتها بالنسبة للمصارف جعل انظمتها معرضة للافلاس والانهييار ما لم تستطع مواجهة هذه المخاطر ومعالجتها والتصدي لها، وتعد المصارف من اكثر المخاطر المالية تعرضاً لأنها تعمل في بيئه ذات تطور مالي وأتساع كبير في مختلف بلدان العالم، وان السياسات والانظمة التي تحكم عمل المصارف هي سياسات عالمية تنطبق على جميع المصارف في كافة البلدان، لذلك فان المخاطر التي تصيب المصارف في الدول المتقدمة وتحدث الأزمات ينعكس اثرها في أغلب المصارف في الدول المتقدمة والنامية، ورغم تعدد مصادر التمويل المتاحة أمام المصرف واختلاف أشكالها لازال الاهتمام منصبا على الطريقة التي يتم بها تحديد الهيكل التمويل الأمثل ودورة في تحسين أداء المصرف.

وقد بنيت فكرة الدراسة في تفسير العلاقة بين موضوعين في مجال الادارة المالية (الهيكل التمويل، والتعافي المالي) وجاءت أهمية الدراسة بمحاولة المساهمة في تشخيص أثار الازمة المالية التي يتعرض لها قطاع المصارف التجارية وتحديد سبل معالجتها وتوضيح العلاقة بين المتغيرات الحالية.

وقد تم اختيار المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتكون مجتمعا للدراسة وقد اختير منها سبع مصارف لتكون عينة قصدية للدراسة خلال سلسلة زمنية امتدت (2008-2017).

وتناولت هذه الدراسة الموضوع في اربع فصول ، تناول الفصل الاول المنهجية العلمية للدراسة والدراسات السابقة في مبحثين ، أما الفصل الثاني فقد ركز على الاطار النظري للدراسة.

وقد تالف من مبحثين تناول المبحث الاول الهيكل التمويل من مفاهيم وقياس بينما المبحث الثاني فتناول التعافي المالي وكيفية تحقيقه ، اما الفصل الثالث فقد تضمن الجانب العملي والتطبيقي والتحليلي للدراسة في ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الاول مؤشرات الهيكل التمويلي وتحليلها واما المبحث الثاني تضمن مؤشرات التعافي المالي قياسها وتحليلها اما المبحث الثالث تضمن تحليل واختبار الفرضيات وقياس العلاقات والاطر بالتحليل الاحصائي . اما الفصل الرابع فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

الفصل الاول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الأول // المبحث الأول : منهجية الدراسة

أولاً // مشكلة الدراسة

لقد اكتسب هيكل التمويل أهمية كبيرة بعد ظهور افتراض (Modigliani & Miller, 1958) والذي بنى على افتراضات العالم المثالي، وتوصل إلى أنه لا يوجد اختلاف بين استخدام مصادر التمويل الخارجي والداخلي أو الديون وحقوق الملكية، وتُعدُّ هذه النتيجة غير صحيحة لكوننا نعيش بعالم واقعي. ومن الناحية النظرية يمكن أن يكون هناك تمويل أمثل يعمل على تقليل تكلفة رأس المال في الشركة إلى الحد الأدنى.

المشكلة الأساسية وهي (هل هناك دور للهيكل التمويل في تعزيز التعافي المالي) والتي يجاب عليها بمعرفة الاسئلة الفرعية للوصول لحلها وهي :

- 1- هل هناك علاقة بين الهيكل التمويل والتعافي المالي ؟
- 2-هل توجد أساليب تعافي مثلى للمصارف العراقية ؟
- 3-هل هنالك مرونة في تغيير او تعديل هيكل التمويل للاستجابة لسياسات التعافي المالي؟
- 4-هل تتوافر أساليب وخطط تعافي استباقية لمواجهة الازمات لدى المصارف العراقية ؟

ثانياً // أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من انها تعد محاولة علمية في تشخيص مؤشرات ومحددات الهيكل التمويلي وكيفية مساهمتها في تعزيز التعافي المالي ، وكذلك المقارنة بين مصادر الهيكل التمويل وتأثيره المالي في مواجهه المخاطر المالية كما هو الحال في المصارف التجارية عينة الدراسة .

وينعكس جانب من أهمية الدراسة في تركيز على المصارف التجارية، والدور الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الوطني ، والمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية، والتطوير العمراني عن طريق امتلاكها لرؤوس أموال لتمويل المشاريع البنوية .

ثالثا// أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تشخيص وتحديد أبرز مؤشرات ومقاييس الهيكل التمويل
- 2- تشخيص وتحديد أبرز مؤشرات ومقاييس التعافي المالي
- 3- بيان مستوى ودور الهيكل التمويلي في تعزيز التعافي المالي في المصارف .
- 4- التعرف على العوامل المحددة للهيكل المالي من خلال:

(أ) تحديد مدى العلاقة بين بعض المؤشرات التمويلية .

(ب) تحديد الطاقة الاستيعابية للديون في المصارف ومعرفة قدرتها على اقتراض الأموال من الجهات الممولة.

(د) دراسة العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل واختيار الافضل منها .

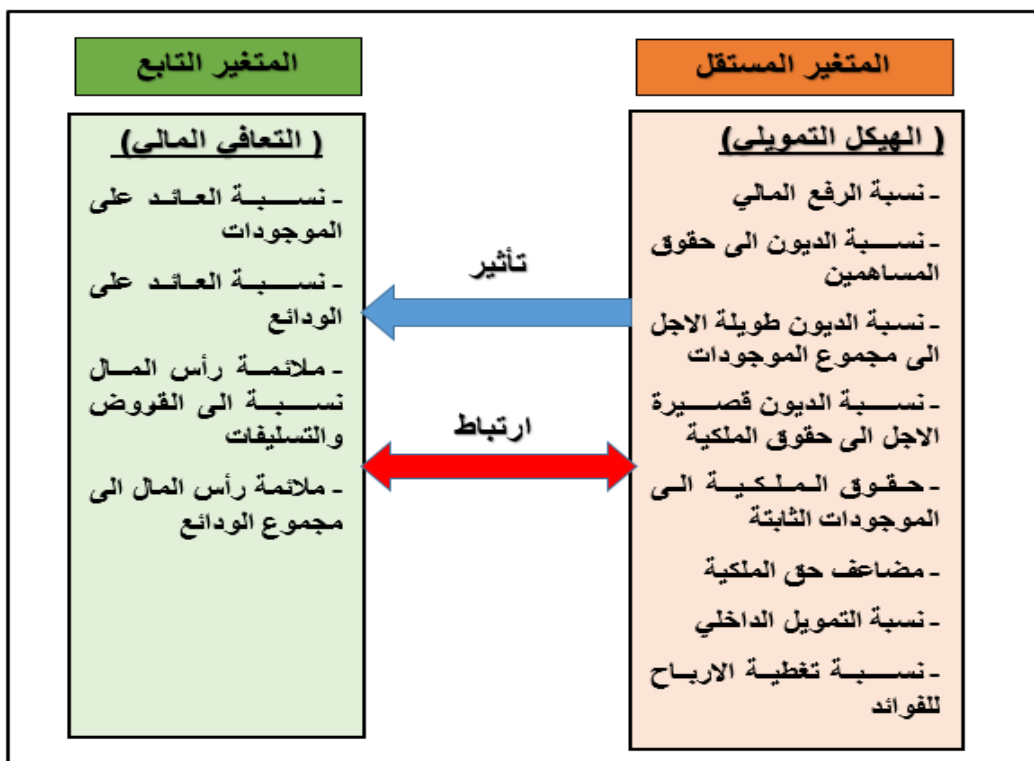
رابعا// فرضية الدراسة :-

على وفق مشكلة الدراسة والاهداف المتوخاة منها تم تحديد اثنان من الفرضيات والتي تسعى الدراسة الى اثبات مدى صحتها او رفضها وهي :

1. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الهيكل التمويل ومدى تحقيقها للتعافي المالي في المصارف التجارية .
2. يتحقق التعافي المالي في المصارف التجارية نتيجة الاستخدام الأمثل لمؤشرات الهيكل التمويل

خامسا //النموذج الفرضي

استكمالا لمعالجة مشكلة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم بناء مخطط فرضي للدراسة الذي يتضمن المتغير المستقل المتمثل بهيكل التمويل ،والمتغير التابع المتمثل بالتعافي المالي وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما يوضح الشكل رقم (1)



شكل (1) انموذج الدراسة الفرضي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (1-هدى هادي العامري ،المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي ،جامعة كربلاء ،2018 ، 2-مصطفى صبيح مجيد ،اثر هيكل التمويل في القيمة السوقية للمصارف التجارية من خلال مؤشرات الربحية ،جامعة الكوفة ،2019).

سادسا// الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :-

- 1- الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية في المصارف عينة الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة من (2008-2017).
- 2- الحدود المكانية: الحدود المكانية للدراسة تتمثل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عينة تشمل سبعة مصارف .

سابعا// مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة بمجموع المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ،وتم اختيار عينة قصدية منه تمثل سبعة مصارف تجارية عراقية تم اختيارها من قبل الباحث وهذه المصارف (مصرف جيهان للاستثمار والتمويل ،المصرف التجاري العراقي ،مصرف الاقتصاد

- والاستثمار والتمويل ،مصرف ايلاف ،مصرف الخليج التجاري ،مصرف الشرق الاوسط ،مصرف اشور الدولي) وكان اختيار المصارف عينة الدراسة بناء على الاسباب التالية :
- 1-جميع هذه المصارف مدرجة في السوق العراق للاوراق المالية وان بياناتها وقوائمها مثبتة بشكل رسمي في السوق ومتوفرة ويمكن استخدامها .
 - 2-جميع هذه المصارف مستمرة في مزاوله اعمالها المصرفية طيلة مدة الدراسة .
 - 3-عدم تعرض اسهم هذه المصارف للايقاف عن التداول في السوق المالية .

ثامنا // أساليب جمع البيانات:

- 1- الجانب النظري للدراسة:
لقد تم الاعتماد على المتوافر والمتاح من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة من كتب علميه متخصصة ودوريات ورسائل واطاريج جامعيه والمواقع العلمية على الانترنت. لارساء وصياغة الجانب النظري للدراسة وبما يخدم الإطار العملي التحليلي لها.
- 2- الجانب التحليلي (العملي) للدراسة :
لقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة للتحليل في الجانب التحليلي للدراسة على الكشوفات المالية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة، وبالتحديد كشوفات الميزانيات العامة لها وللفترة المدروسة، والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية التي تتضمن الحسابات الختامية لها والمصادق عليها من قبل الجهات الرقابية المختصة ولمدة الدراسة التي شملت السنوات من (2008-2017).

تاسعا // مؤشرات الدراسة : ان المؤشرات أداة فعالة لقياس وتحليل العلاقة بين الهيكل التمويلي والتعافي المالي ، ويمكن استخدام المؤشر كمقياس لرصد واستعراض الظروف المالية ، وكل هذه المؤشرات طورت تحليلياً وقياسياً للهيكل التمويلي ، وفي الواقع هناك فجوة كبيرة في الادبيات المتعلقة بتطوير هذه المؤشرات لقياس ودراسة التعافي المالي والهيكل التمويلي ، وبالتالي فان المؤشرات النهائية ستكون :

- 1-مؤشرات الهيكل التمويلي.
- 2- مؤشرات التعافي المالي.
- 3- مؤشرات قياس المخاطر المالية .

وتم الاعتماد على مؤشرات الهيكل التمويلي ومؤشرات التعافي المالي للجانب العملي بشكل أكبر لكونها تعطي صورة واضحة عن العلاقة بين الهيكل التمويلي والتعافي المالي وتكون المؤشرات الأخرى سائدة ،وقد تم توضيح المؤشرات بشكل مفصل في الفصل الثاني.

عاشرا // الأساليب المالية والإحصائية المستخدمة في القياس والتحليل

1- المؤشرات المالية.

أ- المتغير المستقل هو هيكل التمويل بكل مؤشرات هذه متغيرات فرعية ، كما هو في جدول (1).

جدول (1) : المتغير المستقل للهيكل التمويلي والمؤشرات

المتغير المستقل
نسبة الرفع المالي
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين
نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة
مضاعف حق الملكية
نسبة التمويل الداخلي
نسبة تغطية الأرباح للفوائد

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على (مجيد ،مصطفى صبيح، اثر هيكل التمويل في القيمة السوقية ، 2019: 52)

ب- المتغير التابع :

سيتم اعتماد مؤشرات التعافي المالي كمتغير تابع ، وكل مؤشر من لتعافي كونه متغير تابع وتأثير كل المتغيرات المستقلة عليه .ملاحظة الجدول (2)

جدول (2) : المتغيرات التوابع للتعافي المالي

المتغير التابع
نسبة العائد على الموجودات
نسبة العائد على الودائع
ملائمة رأس المال نسبة الى القروض والسلف
ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على (العامري ،هدى هادي ،المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي ، 2018)

2- المعادلات الاحصائية المستخدمة:

أعتمد منهج الدراسة على أسلوب التحليل لأنه أكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة، وأهدافها وقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Spss-V26)، (وبرنامج Excel 2016) الجاهز لدراسة التأثير بين متغيراته. ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يأتي: (بشير، 2003: 138)

أ- **معامل الارتباط البسيط:** مقياس إحصائي يستخدم لقياس درجة الارتباط (العلاقة) بين متغيرين ويرمز له (r) وتتراوح قيمته بين -1 إلى 1 ($-1 \leq r \leq 1$) ويحسب بافتراض وجود علاقة خطية بين اثنين من المتغيرات فقط مع العلم أن الحصول على قيمة صغيرة (قريبة من الصفر) لهذا المعامل لا يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين فقد توجد علاقة من الدرجة الثانية (ارتباط غير خطي). وتستخدم إحصائية T التي تتبع توزيع T بدرجة حرية $(n - k)$

Equ.1	$T = r \frac{\sqrt{n - k}}{\sqrt{1 - r^2}}$
-------	---

إذا أن n يمثل حجم المجتمع ، K عدد المتغيرات
ب- نموذج الانحدار الخطي البسيط:
يأخذ الصيغة العامة التالية:

Equ.2	$y = \beta_0 + \beta_1 x + e$
-------	-------------------------------

حيث أن

y : المتغير التابع

β_0 : الحد الثابت أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور الصادي

β_1 : معلمة الميل ، X : المتغير المستقل

e : الخطأ العشوائي وهو الفرق بين القيمة الحقيقية y والقيمة التوفيرية \hat{y} ويعرف بالمتبقي

إذ $(e = \hat{y} - y)$

ت- **معامل التحديد R^2** :- مؤشر إحصائي يبين نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، ويحسب بتربيع معامل الارتباط.

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة

أطلعت الباحثة على عدد من الدراسات السابقة التي تعد من المرتكزات الرئيسية لبناء الجانب الفكري من الدراسة وربطه مع الجانب الميداني .سيتم عرض لبعض الدراسات العربية والأجنبية التي لها صلة بالموضوع أو احد متغيراتها :

أولاً ١١ الدراسات العربية :

جدول (3) : بعض الدراسات العربية السابقة للمتغيرات الدراسة

(احمد، 2011)	1
أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الاردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح.	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة الى معرفة اثر الهيكل التمويلي للشركات عينة الدراسة في ربحية تلك الشركات ممثلة بحصة السهم العادي الواحد من الارباح وعلى سياساتها في توزيعات الارباح ممثلة بحصة السهم من توزيعات الارباح.	هدف الدراسة
الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي	مجتمع وعينة الدراسة
توصلت الدراسة الى نتائج أبرزها لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الهيكل التمويلي وبين الربحية وكذلك لا توجد علاقة بين هيكل التمويل وبين حصة السهم من التوزيعات ، أوصت الدراسة عند اتخاذ القرار التمويلي مراعاة الموازنة بين العائد المتوقع على الاستثمار بالنسبة للأموال المقترضة من جهة وتكلفة الدين من جهة اخرى.	اهم النتائج والتوصيات الدراسة
(زريعة و نبغ، 2015)	2
محددات الهيكل المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة تونس"	عنوان الدراسة
وهدفت الدراسة اختبار محددات الهيكل المالي للشركات غير المالية والمدرجة في سوق تونس للأوراق المالية ، فقد استنتجت الدراسة شركات الخدمات المصرفية وخدمات التأمين وخدمات التأجير التمويلي نظرا لأتباعها سلوكا ماليا مختلفا وفق القواعد المحددة،	هدف الدراسة

<p>وأجريت الدراسة على مجتمع الدراسة المكون من 32 شركة وفي الفترة الزمنية 2005-2010 مستخدمة بذلك المسح الشامل . واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد مستخدما نماذج التأثير الثابت والعشوائي ، واستخدمت الدراسة اختبار ((Hausman لاختبار الأفضلية بين نموذج التأثير الثابت والتأثير العشوائي وأظهرت نتيجة اختبار أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة . واختبرت الدراسة أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الشركة ومعدل النمو وهيكل الأصول والربحية ومخصص الإهلاك للأصول ومعدل الفائدة.</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>أن حجم الشركة والربحية ذات أثر إيجابي على المديونية وذات دلالة إحصائية ، بينما أظهرت الدراسة أن لمعدل النمو وهيكل الأصول ومعدل الإهلاك ومعدل الفائدة تأثيرا سالباً ولكن لم يكن دالاً إحصائياً.</p>	<p>اهم النتائج والتوصيات الدراسة</p>
<p>(العاني والعامري، 2015)</p>	<p>3</p>
<p>محددات الهيكل المالي :دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدفت الدراسة الى اختبار خمس محددات للهيكل المالي للشركات العمانية المدرجة في بورصة مسقط والتي تصنف الى ثلاث قطاعات صناعية ؛(الغذاء ،البناء ،الكيميائية)</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>قد بلغت عينة الدراسة 38 شركة ،واستخدمت الدراسة البيانات المالية للشركات في الفترة 2008 الى 2012 م،واستخدمت الدراسة متغيرات الربحية والمخاطرة والحجم ومعدل النمو وهيكل الاصول كمتغيرات مستقلة تؤثر على المتغير التابع الذي تمثل في نسب اجمالي المديونية ، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد باستخدام برنامج (spss) لإظهار النتائج للإجابة على أسئلة البحث .</p>	<p>عينة ومجتمع الدراسة</p>
<p>أن حجم الشركة والربحية ذات اثر إيجابي على المديونية وذات دلالة إحصائية ،بينما أظهرت الدراسة أن لمعدل النمو وهيكل الاصول ومعدل الإهلاك ومعدل الفائدة تأثيرا سالباً ولكن لم يكن دالاً إحصائياً</p>	<p>اهم النتائج والتوصيات</p>

(بوعبدلي ومرسلي ، 2016)	4
أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية	عنوان الدراسة
<p>تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية باعتبار أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك التجارية وهو تعظيم ربحيتها ومن أهمية القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي في البنوك التجارية</p>	هدف الدراسة
دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر	عينة ومجتمع الدراسة
<p>أن الهيكل المالي الممثل بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات له تأثير إيجابي على نسبة العائد على الموجودات وليس له تأثير على نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على أن زيادة التمويل بالأسهم والاحتياطات والأرباح المحتجزة يعمل على تخفيض نصيب المساهمين من الأرباح، وأوصت الدراسة على المصارف التجارية عدم الاكتفاء بالتمويل برأس المال الممتلك وإنما الاعتماد على الاقتراض للاستفادة من الوفورات الضريبية التي يوفرها هذا النوع من التمويل في حدود معينة</p>	أهم النتائج والتوصيات
العلي ، 2016	5
(أمكانية تحقيق التعافي المالي باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية)	عنوان الرسالة
<p>تناولت هذه الدراسة تفسير إمكانية تحقيق التعافي المالي باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية</p> <p>تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من البيانات المالية والتاريخية والمستقبلية التي تم الحصول عليها من الجهات ذات العلاقة في الشركتين، ومن خلال ما درجت عليه من أسس علمية وفكرية في جانبها النظري والتطبيقي (العملي)</p>	هدف الدراسة
<p>وشملت العينة على شركة غاز الجنوب وشركة غاز البصرة، وان السبب الرئيس في اختيار هاتين الشركتين هو عدم وجود شركات اخرى عاملة ضمن هذا القطاع في المنطقة الوسطى والجنوبية في العراق، وقد تم اختيار قطاع الصناعات الغازية مجتمعا للدراسة.</p>	عينة ومجتمع الدراسة

<p>توصلت الدراسة إلى أن جميع منشآت الأعمال على اختلاف طبيعتها أعمالها تواجه أزمات مالية قد تؤدي بها في نهاية المطاف إلى الانهيار التام، الأمر الذي يتطلب وجود مجموعة من الخطط البديلة لمواجهة أي ضرر مالي مستقبلي، مع الأخذ بالحسبان وضع الخطط الخاصة بتحقيق التعافي المالي فيما لو تم التعرض لازمة مالية، ومن أبرز ما أوصت به هذه الدراسة الشروع بتطبيق نظرية الخيارات الحقيقية لتقييم المشاريع الاستثمارية من قبل عينة الدراسة، ولمشاريعهم الاستثمارية كافة التي هم بصدد التعاقد عليها كون أن هذا المفهوم أعطى صورة واقعية ومتكاملة عن الفوائد والتكاليف للمشاريع مع التحديد الدقيق للمخاطر التي ترافق تنفيذه ولكل مرحلة من مراحله .</p>	<p>أهم النتائج وتوصيات الدراسة</p>
<p>(الموسوي ، 2016)</p>	<p>6</p>
<p>تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة /رسالة ماجستير /دراسة تطبيقية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدفت الدراسة الى بيان الأثر بين متغيرات الدراسة على وفق المؤشرات والمقاييس والأساليب المعتمدة من اجل تحديد أفضل الأساليب لصياغة هيكل التمويل فيما يتناسب مع متطلبات السيولة وبما ينسجم مع بيئة الاعمال في العراق .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>عشرة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>إن صياغة الهيكل المالي المصرفي في المصارف التجارية العراقية اعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض مما ساهم في التأثير على سيولة تلك المصارف والحد من قدرتها على توظيف الاموال وعدم دخولها في استثمارات مجازفة للحد من مخاطرة السيولة ، اوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف التجارية بصياغة هيكلها المالي ومحاولة الحصول على الاموال التي تمتاز بطول الأجل وقلّة الكلفة لمحاولة التقليل من مخاطرة السيولة .</p>	<p>أهم النتائج والتوصيات</p>
<p>(العامري ، 2018)</p>	<p>7</p>
<p>المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تضمنت : 1-تشخيص وتحديد ابرز مؤشرات ومقاييس التعافي المالي</p>	<p>هدف الدراسة</p>

<p>2-تحديد الاليات والممارسات التي تركز عليها متغيرات الدراسه 'مع بيان الصعوبات والتحديات التي تواجه العاملين عند تطبيقها وما هي سبل معالجتها وتحقيقها.</p> <p>3-التاثير النظري والفكري وعرض الادبيات الفكرية والفلسفية ذات الصلة بموضوعات المرونه المالية والتعافي المالي وتحليلها ومناقشتها</p>	
<p>طبقت الدراسة على عينة مكونة من 10 مصارف مستخدمة البيانات المالية المنشورة</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية من بينها على المصارف زيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي للزبائن عن طريق الدعاية والاعلان لان هناك تخوفا من الزبائن حول فكرة ايداع المبالغ في المصرف .</p>	<p>اهم النتائج والتوصيات</p>
<p>(مجيد، 2019)</p>	<p>8</p>
<p>أثر هيكل التمويل في القيمة السوقية للمصارف التجارية من خلال مؤشرات الربحية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدفت الدراسة إلى قياس أثر هيكل التمويل في القيمة السوقية للمصارف التجارية من خلال مؤشرات الربحية وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات في المصارف التجارية عينة الدراسة .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عينة تشمل ثمانية مصارف تجارية وفق سلسلة زمنية للمدة من (2004 - 2016).</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها يوجد أثر ذو دلالة معنوية لهيكل التمويل في القيمة السوقية من خلال مؤشرات الربحية ما عدا معدل العائد على الودائع. أوصت الدراسة بأنه ينبغي على المصارف التجارية العراقية الاعتماد على مؤشرات هيكل التمويل لمعرفة أدائها التمويلي وكذلك نسب كل مصدر من مصادر التمويل فيها وكذلك معرفة كلفة كل مصدر من هذه المصادر لكي تُقلل هذه الكلف إلى أدنى حد لها</p>	<p>اهم النتائج والتوصيات</p>

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسة.

ثانياً // الدراسات الاجنبية :

جدول (4) : بعض الدراسات السابقة الاجنبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة

Huizinga & Demirguc-Kunt,2000	1
Financial Structure and Bank Profitability(الهيكل المالي وربحية البنك)	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الهيكل المالي على ربحية المصارف عينة الدراسة ومدى تأثير الفوائد على الهيكل المالي من جهة والمقارنة بين الاساليب المالية المستخدمة في تلك المصارف .	هدف الدراسة
مصارف في المانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية	عينة ومجتمع البحث
كشفت الدراسة عن أن ربحية البنوك عينة الدراسة لا تعتمد على الهيكل المالي للمصارف	أهم النتائج والتوصيات
(Gerlach، 2009)	
Financial Structure and the Impact of Monetary Policy on Asset Price(الهيكل المالي وتأثير السياسة النقدية على سعر الأصول)	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الهيكل التمويلي والسياسات النقدية وأثرها على قيمة الأصول.	هدف الدراسة
تمثلت الدراسة بعينة مكونة من 17 دولة للمدة 1986-2007	مجتمع وعينة الدراسة
أظهرت نتائج الدراسة أن الهيكل التمويلي يؤثر بالسياسات النقدية التي بدورها تؤثر على اسعار الاصول (العقارات السكنية، الأسهم) ، وأوضحت الدراسة ايضا تأثير التضخم في تلك السياسات وأسعار تلك الأصول.	أهم النتائج والتوصيات
Sharma (2013)	
The Asia financial crisis :Crisis reform and recovery) (الازمة المالية في اسيا :إصلاح الأزمة والتعافي)	عنوان الدراسة

<p>هدفت الدراسة الى تشخيص الاسباب للازمة المالية والوصول الى اسرع واقصر الطرق التي تؤدي الى تحقيق التعافي المالي لاربعة من دول النمرور الاسيوية ،التي عانت من ازمات مالية قوية ولكنها استطاعت من العودة وتحقيق التعافي المالي</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>مثلت عينة الدراسة وهي (تايلند ،ماليزيا ،اندونيسيا ،الفلبين) الامر الذي جعلها تبذل كافة طاقاتها لتجنب الوقوع في أزمات جديدة وتحقيق التعافي المالي</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>من اهم استنتاجات الدراسة هو القيام بتكثيف الرقابة بما في ذلك المراجعات المتكررة والمفصلة فضلا عن عمليات الرصد اليومي لاداء العناصر المالية الاساسية كالسيولة والنقد الاجنبي . اما التوصيات التي استطاعت الدراسة الخروج بها هي وضع الخطط المثلى لاعادة تأهيل النظام المصرفي بالكامل وتنمية المصارف الخاصة وتطورها وتكوين الوصايا على المصارف والشركات المالية المتعثرة التي تعاني من نقص حاد في رؤوس اموالها .</p>	<p>أهم النتائج والتوصيات</p>
<p>Akinyomi & Olagunju, 2013</p>	<p>3</p>
<p>Determinant of Capital Structure in Nigeria</p> <p>محددات الهيكل المالي في نيجيريا"</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>وهدفت الدراسة إلى اختبار محددات الهيكل المالي في نيجيريا باستخدام المنهل الوصفي التحليلي.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>وتضمن مجتمع البحث 86 شرك صناعية مدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية وتم اختيار العينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة . وتم الحصول على البيانات الثانوية من القوائم المالية السنوية لعدد 24 شرك ولمدة 10 سنوات بواقع 240 مشاهدة. واستخدمت الدراسة النموذج الثابت من نماذج Panel Data وذلك لتطوير قيم معاملات التغيرات المستقلة وكذلك مستوى الدلالة لكل نتيجة من النتائج</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>ان نتيجة الانحدار الخطي اظهر ان الرفع المالي له علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية مع حجم الشركة ومعدل الضريبة وكذلك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع نسب الاصول الثابت وبينما كانت العلاقة موجبة مع الربحية ومعدل النمو ولكنها لم تكن دالة احصائيا .</p>	<p>أهم النتائج والتوصيات</p>

(Nilssen, 2014)	4
<p>Determinants of Capital Structure in Listed Norwegian Firms محددات الهيكل المالي للشركات النرويجية المدرجة"</p>	عنوان الدراسة
<p>هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المحددات المؤثرة في هيكل رأس المال للشركات النرويجية المدرجة في سوق الأوراق المالي .</p>	هدف الدراسة
<p>واعتمدت الدراسة البيانات المالي للشركات خلال الفترة 2007 إلى 2013 متضمن 876 مشاهدة لعينة مكونة من 90 شركة . وتمثل المتغير التابع في القيمة الدفترية للديون، القيمة السوقية للديون، والمتغيرات المستقلة (الربحية ، الحجم، نسب الأصول الملموسة ، معدل النمو، ونسب السيول ، ومخصص الإهلاك (.) واعتمدت في التحليل على الإحصاء الوصفي واختبار الارتباط بين المتغيرات قبل إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتفسير تأثير تلك المحددات على هيكل رأس مال. واستخدمت الدراسة النموذج التجميعي والتأثير العشوائي من ال Panel Data</p>	مجتمع وعينة الدراسة
<p>نسب الأصول الملموسة تعتبر أهم مؤثر إيجابي وذو دلالة إحصائية في قرارات الهيكل المالي للشركات النرويجي وهي تفسر 43% من القيمة الدفترية للديون بينما تفسر 44% من القيمة السوقية للديون. وجدت الدراسة أن الربحية ذات تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على هيكل رأس المال بينما وجدت الدراسة أن متغيرات والحجم والنمو ومخصص الإهلاك لها تأثير سلبي على المديونية ولكن لم يكن ذو دلالة إحصائية ، بينما هيكل الأصول كان ذو تأثير إيجابي على المديونية .</p>	أهم النتائج والتوصيات
(ROSS,2015)	5
<p>نظرية التعافي (The Recovery Theorem)</p>	عنوان الدراسة
<p>جاءت هذه الدراسة لتقدم نموذجاً يمكن من خلاله تحديد توقعات السوق من ناحية العوائد المالية وقياس حالات المخاطرة في الوقت نفسه، وهذا يشكل تحدياً للتنفيذ عندما نلاحظ أن سعر الدولار في الدولة أخرى مشروط بكونه في حالة مختلفة عن الحالة الراهنة، نظراً لعدم وجود أسواق ملائمة محتملة. وهذا يوضح كيفية العثور على هذه الأسعار الانتقالية من أسعار الدولة لمختلف آجال الاستحقاق المستمدة من أسعار السوق من الخيارات البسيطة. وما مدى فائدة نظرية التعافي تجريبياً وعملياً في ذلك.</p>	هدف الدراسة

تتاولت موضوع تسعير الخيارات وركزت على مصفوفة انتقال الدولة التي تعطي عناصرها سعر دولار واحد في دولة اخرى، مشروطا ب ي دولة أخرى	مجتمع وعينة الدراسة
ومن نتائج الدراسة يمكن استخدام التوزيع المستقبلي للعائدات في السوق بقدر ما نستخدم أسعار الفائدة الآجلة كتوقعات لأسعار الفائدة المستقبلية، ويستخدم أصحاب الأصول المؤسسية، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، التقديرات التاريخية لعلاوة المخاطرة في السوق كمدخلات في نماذج تخصيص الأصول. ويجب أن تكون التوقعات الذاتية الحالية للسوق متفوقة، وعلى الأقل ذات أهمية. أما أهم التوصيات في الدراسة تطبيق على مجموعة واسعة من الأسواق، مثل الدخل الثابت، والعملة، والعقود الآجلة، باستثناء استخدام أسعار الفائدة الآجلة، فإننا لا نستعمل إلا القليل من خيارات أسعار الفائدة لتقدير التوزيع الاحتمالي للمعدلات، ومثلما تعتبر محفظة السوق معيارا لقياس الأداء واختيار المحفظة، فإن جوهر التسعير هو بمثابة معيار للأفضليات.	أهم النتائج والتوصيات

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسة.

ثانياً//الاختلاف والتميز عن الدراسات السابقة:

تنتطق النقاط الجوهرية التي تتميز بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الاتي:

- 1) تطبيق الدراسة في البيئة العراقية وتحديدًا في المصارف التجارية العاملة في العراق وبالذات تلك المصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية
- 2) تعد الدراسة الحالية منظورا متكاملًا يوضح مفهوم ومصادر الهيكل التمويل وانعكاسها في تحقيق التعافي المالي في المصارف العراقية وسبل تنميتها
- 3) تميزت الدراسة بالمجتمع والعينة التي تم اعتمادها مما جعلها تختلف عن الدراسات السابقة
- 4) حاولت الدراسة الحالية اكمال الجهود التي تساعد على توضيح الترابط بين متغيرات الدراسة
- 5) تركز اهتمام الدراسة على دراسة متغيراتها في المصارف التجارية بغية تحديدها والعمل على تطويرها
- 6) تمثل الدراسة وبتواضع اضافة ومساهمة فكرية في اغناء متغيراتها نظريا.

ثالثاً// مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة :- تتعكس اهم مجالات الاستفادة التي اضافتها

الدراسات السابقة كما في الجدول (5).

الجدول (5): مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

ت	الدراسة	مجالات الاستفادة
1	Huizinga & Demirguc- Kunt,2000	الاستفادة من الطريقة التي تم بها تفسير نتائج الدراسة.
2	Sharma,2003	تأطير مصطلحات الجانب التطبيقي للدراسة.
3	Gerlach,2009	الاستفادة من طريقة عرض الجانب التطبيقي للدراسة.
4	احمد،2011	ساهمت في تعزيز الجانب النظري للدراسة الحالية خلال دراسة هيكل التمويل.
5	Akinyomi & Olagunju, 2013	اغناء الجانب النظري للدراسة والاستفادة من بعض المراجع المتوفرة في الدراسة.
6	Nilssen,2014	ساهمت في اختبار مؤشرات الهيكل التمويلي وصياغة نموذج الدراسة.
7	Ross,2015	توضيح مدى فائدة نظرية التعافي تجريبيا وعمليا .
8	العاني والعامري،2015	الاستفادة من طريقة عرض نتائج الدراسة.
9	زريعة ونبغ،2015	طريقة عرض نتائج الدراسة ودراسة متغيرات الدراسة عبر العلاقات المباشرة.
10	العلي،2016	ساهمت في تعزيز الجانب النظري للدراسة الحالية خلال دراسة التعافي المالي.

تعزير الجانب النظري للدراسة الحالية علاوة على منهجية الدراسة	الموسوي 2016	11
ساهمت في صياغة الجانب النظري للدراسة	بوعبدلي ومرسلي، 2016	12
تحديد مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة وتاثير الجانب النظري من خلال دراسة الهيكل التمويلي والاداء المالي.	حقي، 2016	13
الاستفادة من بعض الاطر المفاهيمية والاجرائية للدراسات السابقة في الدراسة الحالية	العامري، 2018	14
قياس أثر هيكل التمويل وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات في المصارف . الالمام باخر المستجدات العلمية والبحثية في اطار الافادة من المصادر .	مجيد، 2019	15

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسة.

الفصل الثاني : الاطار النظري
المبحث الاول : الهيكل التمويلي
المبحث الثاني : تحقيق التعافي المالي

الفصل الثاني// المبحث الأول : الهيكل التمويلي

التمهيد :

تُعدُّ مشكلة التمويل إحدى أبرز المشاكل التي تواجه الشركات بصورة عامة، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل، وتختلف صيغ التمويل باختلاف المرحلة التي تمرُّ بها الشركة، لذا فإن من أكبر المشاكل التي تواجهها المنشآت بصفة عامة هي مشكلة الحصول على الموارد المالية اللازمة لنشاطها، ومن أجل ذلك تبذل هذه المنشآت جهودها للحصول على الأموال من مختلف المصادر المتاحة الداخلية والخارجية. (الجبوري، 2019: 2) يقوم هيكل التمويل بدورا متزايدا في مجال الإدارة المالية من خلال تأثيره وارتباطه بأهداف الإدارة المالية المتعلقة بتعظيم الربح أو تعظيم القيمة السوقية للسهم وذلك لتعظيم ثروة أصحاب المصرف وهو الهدف التي تسعى إلى تحقيقه معظم الشركات. (ناصر والبدران، 2014 : 1).

ويهدف هذا المبحث إلى عرض الإطار العام لموضوع (التمويل و الهيكل التمويلي) ومصادره وانواعه والنظريات التي تفسر الهيكل التمويلي .

اولا : الإطار المفاهيمي للهيكل التمويل

1- مفهوم الهيكل التمويل The concept of financing structure

يمثل هيكل التمويل موضوعا مهما لدى الإدارة المالية للمصارف كونه محور قرارات التمويل التي تعني كيفية بناء مجموعة من مصادر الأموال المطلوبة والتي تستخدمها المصارف في كافة العمليات الاستثمارية والتشغيلية وغيرها وكذلك تأتي أهمية هيكل التمويل من ارتباطه المباشر بقيمة المصرف وكيفية تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية في المدى الطويل . وهناك عدة تعاريف مختلفة حسب وجهه نظر الكتاب والباحثين المشبعة لهذا الموضوع وتأثيراته ، كما في الجدول رقم (6)

جدول (6): مفاهيم الهيكل التمويل

اسم الباحث والسنة	المفهوم
الحاج، 2002 : 21	الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها "

هو الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل أصول المنشأة، وان يتمثل بكل من الخصوم وحقوق الملكية من الميزانية العمومية ، والذي يتضمن المديونية قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) والمديونية طويلة الأجل (الخصوم طويلة الأجل) ، وحقوق الملكية.	النعيبي والتميمي ، 2009: 349
بأنه يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة	الميداني ، 1993: 555- 556
توليفة من مصادر التمويل التي اختارتها الشركة لتمويل استثماراتها ويتكون من مجموع العناصر التي تشكل جانب الالتزامات في قائمة المركز المالي أي سواء كان مصدرها ديناً خارجياً من الدائنين أو داخلياً من الملاك.	أندرواس ، 2008 : 402
هو تلك التوليفة بين الأموال الخاصة والقروض التي تستعملها المؤسسة في تمويل استثماراتها .	Bierman, 2003 :01

2- مفهوم التمويل Funding concept: هناك عدة تعاريف للتمويل منها:

في اللغة: التمويل (Finance) هو إمداد في المال،

أما التمويل اصطلاحاً فيعني توفير الاموال (السيولة النقدية) من اجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك (الشمري و حمزة، 2015: 20)، ومن هذه التعاريف العديدة :

ويعرف التمويل بأنه مصطلح يشير إلى المصادر التي تعتمدها المؤسسة في الحصول على الأموال لتمويل الأصول عن طريق الاقتراض، وعادة ما تكون هذه القروض من الفوائض المالية المحتجزة، القروض، الأسهم والسندات (عباس، 2008: 227)، كما يعرف التمويل بأنه عملية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، ويعتبر جزءاً من الإدارة المالية ، وعرف بأنه أحد مجالات المعرفة ويتكون من مجموع من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة ، وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات (السماني، 2015: 24) ، وفي تعريف اخر للتمويل هو أحد الركائز الأساسية لنشاط المؤسسة و ضمان استمرارها ، و ذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة ، و تظهر الحاجة إلى التمويل إما بسبب السياسة الاقتصادية للمؤسسة التي تحاول استغلال كل

إمكاناتها في خلق ثروة جديدة تضمن لها حصتها في السوق أو توسيع نشاطها بسبب ملائمة ظروف اقتصادية مع ما يوافق إمكانات المؤسسة (عشيش، 2008: 118)

تري الباحثة من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

ثانيا // سياسات التمويل policies of Funding

تختلف سياسات التمويل التي تتبعها المصارف التي تتسم إدارتها بالجرأة وتهيمن على مقاليد الأمور فيها عن إدارة محافظة في عملية اختيار مصدر التمويل الملائم ، والمفاضلة بين مصادر التمويل المملوكة، ومصادر التمويل المقترضة (الأغا، 2005: 38).

وتعرف السياسة التمويلية : (lumby ؛ jones,2003:03) الخطوات الواجب أتباعها من قبل متخذي القرار التمويلي للوكالة-الخيار الأفضل لطريقة معينة لتمويل أنشطة الوكالة ، لأنه يجب أن يكون موقف مؤسسة مالية من أجل تحقيق الأهداف التي تحددها إستراتيجيتها المالية .

والسياسة التمويلية يعرفها (stern ؛ chew,2003:54) : هي عملية تتعلق باختيار نوع الهيكل المالي الذي ترغب المؤسسة في تحقيقه، من خلال -عملية المفاضلة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة، وذلك من أجل تعظيم قيمة المؤسسة، وذلك من خلال اختيار الهيكل الذي يشكل أدنى تكلفة مالية ممكنة وأعظم مردودية.

وعادة ما تشير المراجع إلى وجود أنواع لسياسات التمويل وهي:(الخفاجي، 2017: 30)

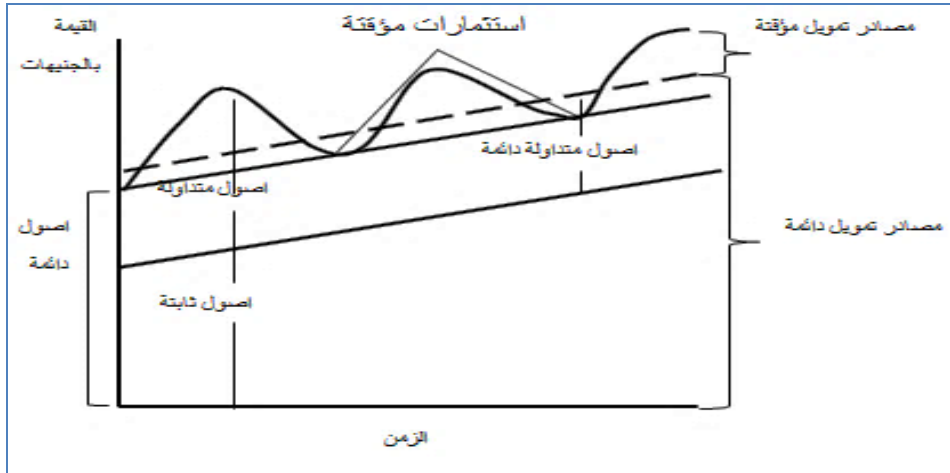
1- **السياسة المعتدلة في التمويل (مبدأ التغطية)** : أن التمويل على أساس هذه السياسة يتبع مبدأ التغطية ويقضي هذا الأخير بضرورة ملاءمة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في تمويل الأصل مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه (هندي، 2000: 224) ، وطبقا لهذا المبدأ ينبغي تمويل الأصول الدائمة التي عادة ما تتحول الى نقدية بعد فترة طويلة من مصادر تمويل طويل الأجل كالقروض الطويلة الأجل والأموال الخاصة فليس من الحكمة أن يتم تمويل الأصل الدائم من مصادر تمويل قصيرة الأجل كالقروض القصيرة الأجل أن هذا يعني أن تتعهد المؤسسة بسداد القرض المستخدم في تمويل الأصل بمعدل أسرع من المعدل الذي يتحول به هذا الأصل إلى نقدية . (الزبيدي، 2006: 193)

و رغم سلامة هذه السياسة من ناحية تأثيرها على ربحية المؤسسة ألا أن هذه السياسة تتجاهل مدى ميل إدارة المؤسسة لتحمل المخاطر وبالتالي نستخلص ان مضمون هذه السياسة سوف

يجعل من مخاطر التمويل الذي تتعرض لها الإدارة المالية في حدود مقبولة كما أنه يضمن عائداً مقبولاً أيضاً ويحافظ على ربحية معتدلة . (الزبيدي، 2004: 358)
وان في مبدأ التغطية فالأصول الدائمة ينبغي تمويلها من مصادر طويلة الأجل والأصول المؤقتة ينبغي تمويلها من مصادر قصيرة الأجل غير أن هذا الوضع نادر الحدوث فقد تكون إدارة المؤسسة من النوع المحافظ ولسياسة أخرى متحفظة (هندي، 2000: 225) .

2- سياسة التمويل المتحفظة (Conservative Funding Policy)

السياسة تعتبر متحفظة لأن الإدارة المالية تسعى الى تمويل جزء من الأصول المتداولة المؤقتة بمصادر تمويل طويلة الأجل وهذا التصرف يعني انخفاض حجم الالتزامات المستحقة على المؤسسة مما يعني تعزيز لسيولتها ويساعد هذا النمط التمويلي أيضاً في الحصول على مصادر التمويل طويلة الأجل في الأوقات المناسبة عندما تنخفض تكلفتها ومن جانب آخر فإن الاعتماد على مصدر التمويل الطويل الأجل لتعويض الانخفاض في حجم الخصوم المتداولة من شأنه أن يؤدي الى تخفيض معدل العائد على الاستثمار نظراً لان تكلفة التمويل طويلة الأجل تفوق تكلفة التمويل قصير الأجل كما في الشكل 2) (الزبيدي، 2006: 198)



شكل (2) : سياسة التمويل المتحفظة

المصدر : هندي، منير ابراهيم، مدخل الحديث في مجال مصادر التمويل، مصر، 2004: 208.

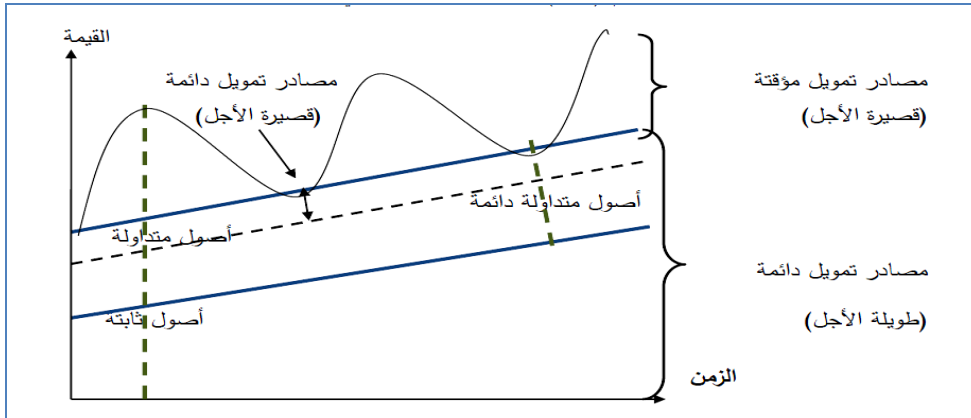
إذ توضح المساحة بين الخط المنقطع المائل وبين الخط غير المنقطع المائل الذي يليه حجم الأصول المتداولة الذي يتم تمويلها من مصادر طويلة الأجل خوفاً من مخاطر العسر المالي وعدم القدرة على تسديد الديون في الأجل القصير .

3- سياسة التمويل الجريئة المجازفة (Aggressive Funding Policy)

وهي السياسية التي يتم اتباعها عندما تتميز إدارة المنشأة بقدرٍ من الجرأة مما يشير إلى أن جميع الأصول المتداولة - الدائمة منها والمؤقتة - وجزءاً من الأصول الثابتة كانت تمول بائتمان

قصير الأجل وذلك املأ في زيادة العائد على الاستثمار رغم ما يترتب على ذلك من زيادة المخاطر. وستكون الشركة عرضة لمخاطر تجديد القرض ، وكذلك مشاكل مع ارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن أسعار الفائدة قصيرة الأجل عادة ما تكون أقل من أسعار الفائدة طويلة الأجل، إن السبب وراء اعتماد السياسة المجازفة هو الاستفادة من حقيقة إن منحى العائد يكون مائلاً إلى الأعلى بشكل عام، ومع ذلك، فإن استراتيجية تمويل الأصول طويلة الأجل بالديون قصيرة الأجل هي في الواقع خطيرة للغاية (Brigham & Houston, 2009 : 492-493).

إذا كان لدى إدارة الشركة درجة معينة من الربح ، فقد يتم حلها بسبب اعتمادها على مصادر التمويل. على المدى القصير ، يتم استخدامه إلى حد معين لتمويل الأصول الثابتة ، على الرغم من ذلك وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر (هندي ، 2004 : 210-211) ، ويوضح الشكل (3) أدناه تطبيق سياسات التمويل النشطة. حيث توضع المسافة بين الخط المتقطع المائل والخط الغير المتقطع المائل (المقابلة للخط المتقطع) هي الأصول الدائمة الممولة من مصادر تمويل قصيرة الأجل رغبةً في زيادة العائد ، وهذا سوف يعرض الشركة الى مخاطر تجديد القرض وارتفاع اسعار الفائدة. (هندي، 2004 : 224) ، كما في الشكل (3) الذي يوضح مفهوم السياسة المجازفة



شكل (3) : سياسة التمويل الجريئة المجازفة

المصدر : (Brigham ,Eugene F,Houston,Joel F 'Fundamentals of Financial Management" 12th Edition, 2009 : 493),

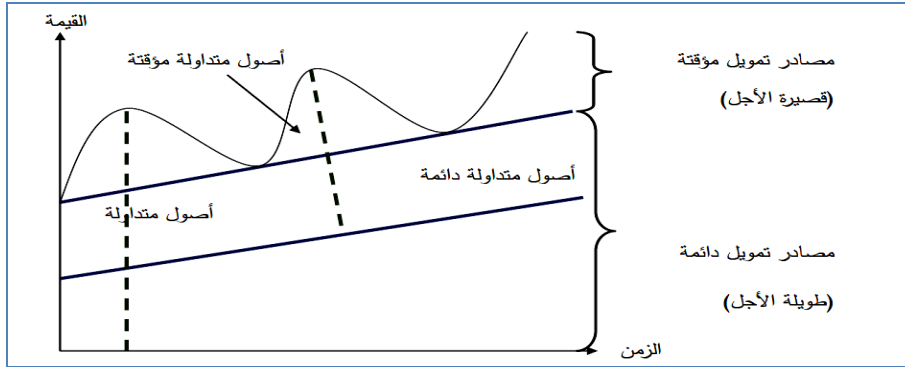
4- سياسة التمويل المثلى (Optimal Funding Policy)

ويقصد بها تلك السياسة التي تقوم على الالتزام الحرفي بمبدأ التغطية (Hedging Principle) الذي يقضي بضرورة مواءمة توقيت التدفقات النقدية المتولدة من الأصل مع توقيت استحقاق الأموال المستعملة في تمويله وعليه تقوم إدارة المصرف بموجب اتباع سياسة التمويل المثلى بتمويل الموجودات الدائمة من مصادر تمويل طويلة الأجل والموجودات المتداولة من مصادر قصيرة الأجل بحيث يجب اختيار سياسة التمويل الملائمة بناءً على الظروف المحيطة

بالمصرف وعلى التوقعات الدقيقة لهذه المنشأة فيما يتعلق بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (هندي، 2010: 213).

وعندما تكون إدارة المنظمة متحفظة ، فإنها ستتبع سياسة التمويل من خلال الاعتماد على الموارد طويلة الأجل لتمويل بعض الأصول المؤقتة مع تقليل الاحتمالية قدرة الوكالة على سداد الديون ، وهذه السياسة تقلل من مخاطر الضائقة المالية ، ويصاحبها انخفاض في الأوضاع المالية. تحديد مستوى العائد على أساس الارتباط بين المخاطر والعائد المتوقع .

تعد سياسة التمويل هي تطبيق المبادئ الضمنية ، وهو أمر ضروري مدى ملاءمة وقت استحقاق الأموال المستخدمة لتمويل الأصول ، وتوقيت الإنفاق النقدي الناتج عن ووفقاً لهذا المبدأ، يجب توفير الأموال للأصول الدائمة (الأصول السائلة الدائمة بخلاف الأصول الثابتة) بعد التحويل طويل الأجل إلى النقد ، 1997 (الأغا، 2005: 85)



شكل (4): سياسة التمويل المثلى

المصدر : (هندي منير ابراهيم ، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مصر-جامعة الاباما الأمريكية ،المكتب العربي الحديث –الاسكندرية ، 2010 ، 213).

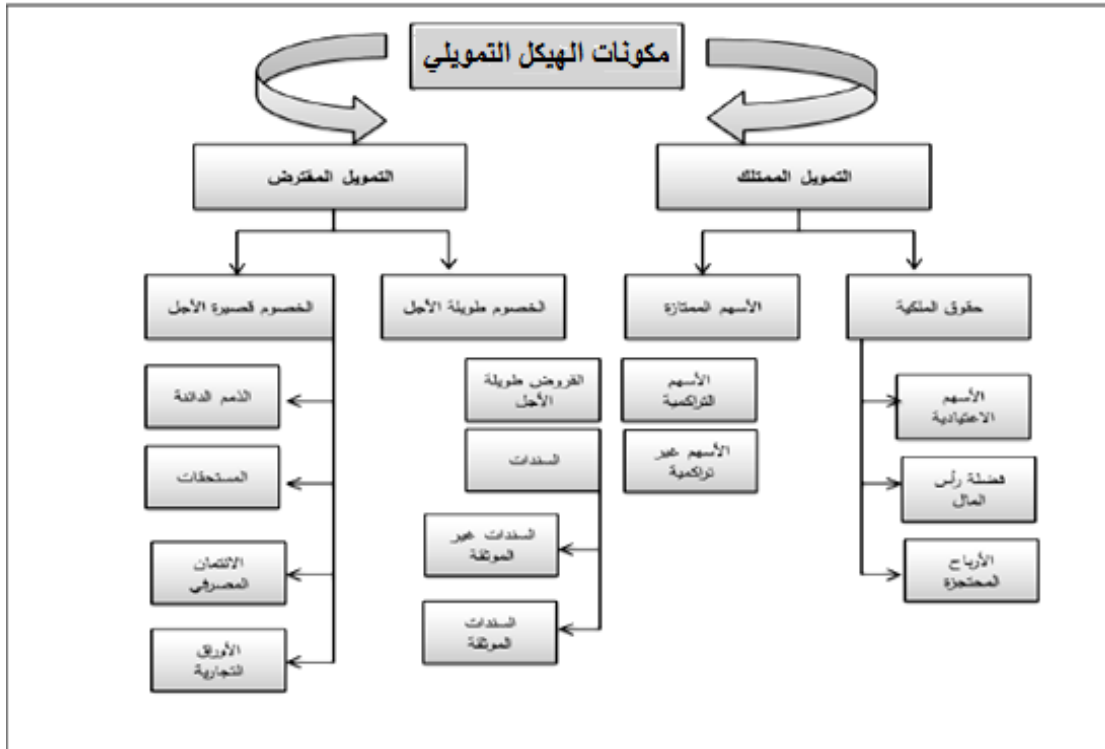
ثالثاً//مكونات الهيكل التمويلي Components of the financing structure :

يمكن الحصول على التمويل لتنوع الهيكل التمويلي من خلال إما التمويل بالملكية (الأموال الخاصة) أو التمويل بالدين.

1-التمويل بالملكية "الأموال الخاصة": تتمثل في الأموال التي تخص المؤسسة وتملكها، ومن أهم مكوناتها رأس المال الصادر (الأسهم العادية) والأرباح المحتجزة والاحتياطات، ويشير رأس المال الصادر إلى ضرب عدد الأسهم والقيمة الإسمية للسهم، ويتعلق بالمؤسسات المصدرة لأسهم باليورصة. (سهايلية ويوكنثير ، 2017 : 4)

2- التمويل بالدين (الديون) : ويتم التمويل بالديون بموجب شروط واجراءات تتحدد في ضوء توفر الأموال وعوائد الفرصة اليديلة وبعد تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. (سهايلية ويوكثير، 2017 : 4)

ويرى (إسماعيل 2016 : 26) بأن التمويل بالدين وهو يمثل الأموال المقترض يُحتم على الشركة دفع فوائد دورية ثابتة عادة، إضافة إلى دفع أصل المبلغ المقترض إلى المقرضين، فإذا تمكن الشركة من تحقيق عوائد تزيد عن ما هو مطلوب تسديده للمقرضين، فإنه بإمكانها أن توزع الفائض على المالكين أو قد إعادة استثماره مرة أخرى لتحقيق ربح أكبر، أما بالنسبة للتمويل بالملكية من خلال الأموال الخاصة بالشركة فإنه لا يترتب علي الشركة توزيع أرباح، حيث يترك الخيار لها لتوزيع المقسوم أو إعادة شراء الأسهم من المالكين والشكل التالي يوضح مصادر التمويل المتاحة للشركات لبناء هيكلها المالي أو تشكيل مزيجها التمويلي. كما في شكل (5)



شكل (5): مكونات الهيكل التمويلي

المصدر إسماعيل، أشرف" (2016) محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.

رابعاً// مصادر الهيكل التمويلي Funding Structure Sources:

عالجت الدراسات والأدبيات الاقتصادية تقسيم مصادر التمويل من مداخل مختلفة (الحسناوي، 2014: 64) وكالاتي:

أولاً : مصادر التمويل وفقاً للفترة الزمنية وتصنف إلى: (الاغا، 2005: 45)

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل: Current – Term Financing

تمتد فترة هذا النوع إلى سنة أو أقل، وهو ضروري لتأمين جزء كبير من الموجودات المتداولة للشركات ويتميز هذا النوع من التمويل بسهولة الحصول عليه نتيجة وجود مصارف تُوظف أموالها في هذا المجال (الاغا، 2005: 45)، تقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل من حيث النوع إلى:

أولاً // الائتمان التجاري: يمكن تعريفه على أنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع بغرض إعادة بيعها حسب هذا التعريف يستبعد من الائتمان التجاري كل من: (الحسناوي، 2014: 65)

أ- الائتمان التجاري الطويل والمتوسط الأمد الذي يمنحه بائعو الأصول الثابتة للمنشآت المشتريّة

ب- الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط أي الائتمان الذي يمنحه تجار التجزئة للمستهلكين

ويمكن تقسيم الائتمان التجاري المقدم من طرف الموردين إلى قسمين: (الحسناوي، 2014: 65):

أ- الائتمان التجاري المجاني: إذا ما استفادت الشركة المشتريّة من خصم الدفع النقدي وسددت قيمة مشترياتها مطروحا منها ذلك الخصم في نهاية فترة السماح (شهر مثلا) فتكون بذلك قد حصلت على الائتمان التجاري بدون تكلفة .

ب- الائتمان التجاري بتكلفة: يتم عند عدم قيام الشركة المشتريّة بدفع قيمة المشتريات في نهاية فترة السماح .

ثانياً// الائتمان المصرفي يتمثل في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية أي إن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من

أموال لتمويل عملياتها الجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المنشأة التي تفكر، في استخدام الائتمان المصرفي (السعايدة وفريد، 2004: 63)

2- التمويل متوسط الأجل Intermediate Term Financing

عادة ما تكون استحقاقات التمويل متوسط الأجل واقعة بين التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل، وعندما يبدأ التمويل طويل الأجل لفترة تزيد عن خمس سنوات فمعنى ذلك أن التمويل المتوسط الأجل يمتد إلى خمس سنوات فقط، ومن أنواعه (التمويل بقروض مباشرة، متوسطة الأجل، والتمويل باستئجار عناصر الموجودات والشراء بالتقسيط، والتمويل بالمرابحة). (الاعا، 2005: 45)

3- مصادر التمويل طويلة الأجل Long- Term Financing:

تبلغ فترة استحقاق الديون الطويلة الأجل ما يزيد على الحد الأدنى لها وهو خمس سنوات، ويُمكن أن يكون التمويل هذا من مصادر داخلية أو خارجية، (مرصلي، 2017: 48) وتنقسم إلى قسمين أساسيين تبعاً لمصادر الحصول : (الحسناوي، 2014: 71):

أولاً// التمويل عن طريق حقوق الملكية وتنقسم إلى

(1) **الأسهم العادية: Common stocks** تعتبر وسيلة من وسائل التمويل طويل الأجل التي يمكن اللجوء إليها خلال حياة المصرف ومن المصادر الأساسية للتمويل الممتلك، فضلاً عن ذلك فإن استعمالها يُساعد على تعزيز المركز المالي للمصرف، وإن اصدار الأسهم العادية لا يترتب عليه التزام الشركة بدفع عائد ثابت لحملة الأسهم (كما هو الحال بالنسبة لأنواع التمويل طويلة الأجل الأخرى) ويتمتع حملة الأسهم العادية بمجموعة من المزايا ومنها حق الرقابة على الشركة وحق الأولوية في الاككتاب، وحق الاشتراك في الأرباح، وحق نقل ملكية الأسهم (الحناوي وآخرون، 2009: 324-325).

وللأسهم العادية قيمةً مختلفةً ومنها: يمثل سند ملكية وله قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، ويعد هذا النوع من الأسهم الأكثر شيوعاً، ويكون الملكية الأساسية في المؤسسة. (ابراهيم، 2004: 533)،

و كما يراه (عبدالله ، 2007: 2) وهي أسهم لا تخول لحامله أي حق ذي طبيعة خاصة، ولا يتقرر لها امتياز خاص على غيرها من الأسهم، سواء عند توزيع أرباح الشركة أو عند قسمة صافي موجودتها، أو عند التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين.

كما يرى (الحسناوي، 2014: 71) : بأن السهم العادي يمثل مستند ملكية له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية: وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية (التي لا تتضمن الأسهم الممتازة) مقسومة على

عدد الأسهم العادية المصدرة ، وأخيراً تتمثل القيمة السوقية في قيمة السهم في سوق رأس المال ، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الدفترية .

وبتوضيح أكثر لها يرى (الجبوري، 2019: 46) للأسهم العادية وقيمها تتمثل :

• **القيمة الاسمية Par value** وتتمثل في القيمة المثبتة (المدونة) على قسيمة السهم التي يتم على أساسها تسجيل رأس المال المدفوع وعادةً ما ينص عليها في عقد التأسيس (العامري، 2010: 476)، وفي العراق حدد قانون الشركات العراقية رقم 21 / 1997 المعدل لسنة 2004 القيمة الاسمية للسهم هي ديناراً واحداً (الوقائع العراقية، 2004: 96).

▪ **القيمة الدفترية Book value** وهي تلك القيمة التي تحددها القوائم المالية للمصارف وبشكل خاص قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وتكون هذه القيمة بمثابة مؤشراً عن متانة المركز المالي للمصرف عند مقارنتها بالقيمة الاسمية وتتغير هذه القيمة باستمرار لاعتمادها على ربحية الشركة عامة وعلى الأرباح المحتجزة خاصة، إذ تُعبر عن نصيب ذلك السهم من قيمة رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار الناتجة عن بيع الإصدارات الجديدة للأسهم العادية بسعر يفوق القيمة الاسمية للسهم والاحتياطات والأرباح المحتجزة. و تحسب بالمعادلة الآتية: (ال شبيب، 2007: 203)

Equ.3	القيمة الدفترية = حق الملكية – الأسهم الممتازة / اجمالي الأسهم العادية او اجمالي الأصول في الدفاتر – (الديون – الأرباح المحتجزة) / اجمالي الأسهم العادية
--------------	---

▪ **القيمة السوقية Market value** وهي عبارة عن السعر الذي يتم التعامل به في سوق الأوراق المالية، وتتحدد هذه القيمة استناداً إلى حالة الاقتصاد والتوقعات المستقبلية ودرجة توافر المعلومات المتاحة للمستثمرين في البورصة، والعرض، والطلب على اسهم الشركات (الدباغ وعباس، 2015: 279).

▪ **القيمة الحقيقية Intrinsic value** هي السعر الحقيقي للموجودات التي يتم بها عقد الصفقات المالية بين المتعاملين في السوق من ذوي الخبرة وغيرهم ولذلك سميت بالقيمة الحقيقية تختلف القيمة الحقيقية للأسهم العادية عن قيمتها السوقية المحددة في السوق المالية ويعود سبب الاختلاف إلى إن الاحكام المستخدمة لتطوير القيمة الحقيقية قد لا تكون احكام المساهمين نفسها في السوق فهي القيمة المعتمدة على تحليل المعلومات المالية حول منشأة معينة. وتسمى بالقيمة المعقولة أو القيمة العادلة أو القيمة النظرية أو القيمة الصحيحة (العامري، 2010: 478)، ويهتم المستثمرون بالقيمة الحقيقية لأنها تمثل ما يجب أن تكون عليه قيمة السهم. فإذا كان سعر السوق أعلى من القيمة الحقيقية فإن ذلك يعني إن السهم مقيم بأكثر مما يجب ولا يُصلح للاستثمار، أما إذا كان سعر السوق أقل من القيمة الحقيقية، فإن ذلك يعني إن السهم مقيم بأقل

مما يجب وأنه يُصلح للاستثمار لأن سعر السهم يجب أن يرتفع مع الوقت ليصل إلى القيمة الحقيقية مما يحقق ربحاً رأسمالياً وعندما يكون سعر السوق مساوياً للقيمة الحقيقية فإن السهم كان كما يجب (مجيد، 2019: 59).

(2) **الأسهم الممتازة: Preferred stocks**: يمتاز اصحاب الأسهم الممتازة عن أصحاب الأسهم العادية بأن لهم حق الأولوية في الأرباح (في حالة توزيع الأرباح) كما أن لهم أولوية الحصول على قيمة الأصول في حالة التصفية تشابه الأسهم العادية من حيث أنها أسهم ملكية، ولكن الاسم يعني أنا الأسهم الممتازة لذا الأفضلية في مقسوم الأرباح على الأسهم العادية، وفي موجودات المؤسسة في حالة التصفية. (ناصح، 2014: 88)

و تعد الأسهم الممتازة ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع إلا أنها تختلف عن أسهم عادية في الحصول على توزيعات الأرباح، كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية. على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية للأسهم فقط. وهناك عدد من الأسباب تدفع إدارة الشركة لإصدار الأسهم الممتازة، واهم هذه الأسباب زيادة موارد الأموال المتاحة للشركة، والمتاجرة بالملكية واستعمال أموال الغير دون اشتراكهم في الإدارة. (نصيرة، 2005: 70)

فهي تشبه الأسهم العادية من حيث كونها تمثل ملكية ليس لها تاريخ استحقاق معين وان مسؤولية حاملها محدودة بمقدار مساهمته في المنشأة، كما لا يحق لحملة الأسهم الممتازة المطالبة بنصيبهم من الأرباح الا اذا قررت الإدارة توزيع الأرباح، وتشبه الأسهم الممتازة السندات من حيث كون ارباحها محددة في اغلب الاحوال (خان وغرابية، 1995: 200)،

وتلجأ الشركات للتمويل عن طريق الأسهم الممتازة في حالات منها: (الاغا، 2005: 50)
- إذا كانت تكلفتها أقل من تكلفة الأسهم العادية، لاسيما أن هذه الأسهم الممتازة تحصل على عوائد ثابتة في حال تحقيقها.

- عندما لا تتمكن المنشأة من طرح السندات أو الحصول على قروض من المؤسسات المالية المختلفة.

ومن أنواعها: يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

- أسهم ممتازة مشتركة في الأرباح: أي تشترك بعد استيفاء نسبتها المحددة مع الأسهم العادية بأرباح الشركة واسهم ممتازة غير مشتركة مع الأسهم العادية. (العايب، 2012:

(65

- أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية: وذلك حتى تعطي للشركة المرونة في التمويل وفي الأعباء. (الحساوي، 2014: 74)

- أسهم ممتازة مجمعه الأرباح، وهي الأسهم التي لها حق في الحصول على كامل أرباحها في السنين التالية إذا لم تكن الأرباح في سنة من السنين كافية لدفع النسبة المحددة لها. (الحميري، 2010: 53)

وكذلك تقسم الأسهم الممتازة الى انواع اخرى منها : (الحسناوي، 2014: 75)

- الأسهم التراكمية: أي حصة أرباح مستحقة لا يعلن عنها على أنها تراكمية ويجب دفعها مثل الإعلان عن حصة أرباح السهم العادي .

- الأسهم الغير تراكمية: على العكس مما سبق فإن أصحاب الأسهم الممتازة الغير تراكمية يخسرون حصص أرباحهم عن أي فترة لا يعلن أعضاء مجلس الإدارة خلالها عن حصة أرباح.

(3) أرباح محتجزة Retained earnings: تمثل الأرباح المنجزة أحد المصادر الهامة للتمويل

الذاتي التي تلجأ إليها المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الأرباح المنجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك المؤسسة أو الذي لم تضعه كاحتياط للمؤسسة، وتستخدم المؤسسة الأرباح المنجزة عمليات النمو والتوسع في أنشطتها كما تستخدمها أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لا يتم فيها تحقيق أرباح أو يتم فيها تحقيق خسارة، وتعمل الأرباح المنجزة على دعم وتقوية المركز المالي للمؤسسة، حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض بشكل يؤدي إلى رفع القدرة الافتراضية للمؤسسة. (عاطف، 2008: 378-379)

ثانياً // التمويل عن طريق القروض Financing through loans : تمثل جزءا من التمويل

طويل الأجل الذي يكون مصدره من خارج المصرف ويقسم إلى قسمين أساسيين هما: (الحسناوي، 2014: 79-80)،

1- القروض طويلة الأجل : تعد القروض طويلة الأجل بمثابة عقد ملزم لكل من المقرض

والمقترض، حيث يتوجب على المؤسسة سداد أصل القرض إضافة إلى فوائد دورية طيلة سنوات القرض ضمن ما يتم الإتقان عليه من قبل الجمعية المقرضة، والتي غالبا ما تكون بنك (مصرف)، كما تتراوح آجال القروض طويلة الأجل ما بين (3 - 15) سنة، وقد تكون هذه القروض مضمونة بأصل معين يتم رعه، أو غير مضمونة، ويأتي هذا وفقا للمركز المالي الذي يتمتع به المقترض. (أرشيد، 2009: 354).

2- السندات : تمثل السندات الأموال المقرضة التي تستخدم في التمويل طويل الأجل، لأنها

واقع الأمر عبارة عن قروض طويلة الأمد. وهذا القرض الطويل ينقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها اسم "سند". (توفيق والحناوي، 1989: 393)

يرى (العلي وحמיד، 2010: 205): إن السند هو أوراق مالية تصدرها المؤسسات المساهمة

أو المنظمات الحكومية، وتعتبر عن قروض طويلة الأجل تستحق الدفع في أوقات محددة وتحمل

أسعار فائدة ثابتة أو متغيرة ، وتلتزم المؤسسة التي أصدرت السند برفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع الفوائد سنوياً، أو كل ستة أشهر، أو حسب ما يتم الاتفاق عليه، ويعتبر السند أيضاً من أهم أدوات المديونية، وهي بمثابة عقد أو اتفاق بين الجهة المصدر لها والمستثمر الذي يشتريها، ويقضي هذا الاتفاق بأن يفرض المستثمر على الجهة والمصدرة لها مبلغاً معيناً لمدة محددة وبسعر فائدة معين، كما في الشكل (6) .



شكل (6) : مصادر التمويل

المصدر : (الاعاء، بسام محمد عودة "اثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، 2005)

ثانياً : مصادر التمويل على أساس التمويل الداخلي والخارجي Funding sources based on internal and external financing وتصنف إلى:

1- التمويل الداخلي :

هناك من ربط التمويل الداخلي بالنمو الداخلي للمؤسسة، فنجد "جاكمين" A.Jacqueme عرف النمو الداخلي بأنه " استخدام المؤسسة لمواردها الخاصة لتنفيذ سياستها الاستثمارية، والتي تمول بالأرباح غير الموزعة أو باللجوء إلى الوسطاء الماليين". (التعيمي واخرون، 2007 : 142)

وتكون مصادر التمويل الداخلي من الفائض النقدي ، والذي يتمثل في مجموع الأرباح غير الموزعة ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي، بالإضافة إلى قيمة التنازل

عن الأصول غير المستخدمة ولذلك فقد قمنا بتقسيم مصادر التمويل الداخلي الى تمويل ذاتي والتنازل عن الاستثمارات (قلادي ، 2011 : 66) .

1- التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسة وتطويرها، حيث يضمن توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية لتلبيتها.

ويمكن تعريف التمويل الذاتي على انه " مصدر من مصادر أموال الملكية تستخدمه المؤسسة الاقتصادية في تمويل احتياجاتها، ويعتبر مؤشر على صحتها المالية. وذلك بقياس مدى قدرتها على تمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى مصادر خارجية. (محمد ، 2010 : 2-5)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه " مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى، ومنه فالتمويل الذاتي يتكون من العناصر الأساسية التالية:

أولاً- الإهلاك : هي تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن، نتيجة للاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي، بعبارة أخرى الإهلاك يمثل طريقة لتجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي أو الاقتصادي حيث يمكن النظر إليه من عدة جوانب نتعرض إلى البعض منها فيما يلي : (بوراس ، 2000 : 28-29) .

أ-اقتصاديا: الإهلاك عبارة عن توزيع تكلفة شراء الأصل الثابت، أو الفرق بين تكلفة الشراء والإيرادات المتوقعة لبيع هذا الأصل في نهاية عمره الإنتاجي مقسمة على عدد السنوات التقديرية لاستخدام هذا الأصل ، ويمثل قسط الإهلاك تكاليف الإنتاج التي تخص دورة الاستغلال والمتعمقة باستخدام الأصل الثابتة.

ب-محاسبيا: يهدف الإهلاك إلى قياس قيمة الأصل الثابت في أي مرحلة من مراحل استخدامه، وذلك من أجل قياس الربح الذي ينتج عن استخدام ذلك الأصل الثابت خلال

فترة معينة تمكن المؤسسة من استبدال وتجديد أصولها الثابتة، لذلك تعتبر مصدر من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة .

ثانياً- الأرباح غير الموزعة: وهي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلاً من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم المؤسسة بتخصيص جزء من الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم احتياطي بغرض تحقيق هدف معين مثل: احتياطي إعادة سداد القروض، أو إحلال وتجديد الآلات..... إلخ.

ثالثاً : الأرباح المحتجزة " عبارة عن أرباح تحققت غير أن المؤسسة قررت احتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الأسهم. وذلك بهدف استخدامها في تمويل استثمارات مستقبلية، وبالطبع لا ينبغي احتجاز الأرباح ما لم يكن العائد المتوقع من استثمارها، يساوي على الأقل معدل العائد على الاستثمار فرص بديلة متاحة للملاك.

وتمثل الأرباح المحتجزة مصدراً داخلياً هاما تستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمؤسسة، كما انه يمثل ذلك الجزء من الأرباح التي يتم الاحتفاظ بها داخل المؤسسة لغرض إعادة استثمارها، وتستخدم الأرباح المحتجزة في حالة المؤسسات التي تعاني من المشاكل المالية والتي ترغب في تخفيض ديونها أو المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة.(احمد ، 2007 : 280)

وتتمثل عناصر الأرباح المحتجزة بالاحتياطيات وتتكون من الزيادة في إصدار أسهم بسعر أعلى من قيمتها الاسمية وتضاف إلى احتياط رأس المال والمخصصات.(مفلح ، 2011:280)

وتكون الاحتياطيات ضمن الأرباح المحتجزة من : (نظيرة قلادي، 2011، 12)

أ-احتياطيات تنظيمية: تحدها الجمعية العامة للملاك؛

ب-احتياطيات تعاقدية: ينص عليه القانون التأسيسي للمؤسسة؛

ج-احتياطيات اختيارية : تخضع لإدارة المؤسسة وتقديراتها لتغير ظروف السوق

2- التنازل عن الاستثمارات :

2- **التمويل الخارجي: تنقسم إلى:** (اي مصادر التمويل التي يمكن الحصول عليها من خارج الشركة) فتتمثل هذه في أداة القروض (Loans) بصورها المختلفة القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل والسندات (Bonds) فضلاً عن الائتمان التجاري والتمويل بالاستئجار (الخفاجي، 2017: 27).

-**الاقتراض طويل الأجل:** يمثل الاقتراض طويل الأجل مديونية ينبغي على الشركات الوفاء بها في تاريخ لاحق يكون على ثلاثة أقسام:

أ-**السندات:** السند وثيقة قانونية تصدرها المؤسسة، ويعد مستند مديونية طويلة الأجل، ولذا تاريخ استحقاق يحق لحامها الحصول على القيمة الاسمية ويعطى لحاملها سعر فائدة وبصورة دورية ويكون نسبة من الدين.

ب- **القروض المصرفية:** تعد احدى مصادر التمويل المتاحة طويلة الأجل، والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي كالمصارف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية مدتها اكثر من سنة، وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلال انتقال الاموال من المقرض الى المقترض وفقاً لشروط محددة بالعقد المبرم بينهما (ال تسبيب، 2007: 218)

ج-**أسهم الملكية:** وهي أحد مصادر التمويل الخارجية وتنقسم إلى :

الأسهم العادية: يمثل سند ملكية وله قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، ويعد هذا النوع من الأسهم الأكثر شيوعاً ويكون الملكية الأساسية في المؤسسة. (ابراهيم ، 2004 : 533) .

-**الأسهم الممتازة:** تشابه الأسهم العادية من حيث انها أسهم ملكية، ولكن الاسم يعني انا الأسهم الممتازة لذا الأفضلية في مقسوم الأرباح على الأسهم العادية، وفي موجودات المؤسسة في حالة التصفية (ناصح ، 2011 : 93)

ثالثاً: مصادر التمويل على اساس تمويل مباشر وتمويل غير مباشر Funding

sources on the basis of direct financing and indirect

financing وتصنف إلى:

أ- **التمويل المباشر:** يتضمن التعامل بجميع الأدوات المالية الأولية التي تُصدرها الشركة المقترضة وتسوقها مباشرة دون تدخل الوسطاء الماليين، وتستخدم الأسهم والسندات للتمويل طويل

الأجل والأوراق التجارية للتمويل قصير الأجل ، والتمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة (المدخرة) إلى الوحدات الاتفاقية العجزية (المقترض) بإصدار الأدوات المالية وبيعها، إلى الوحدات المدخرة مباشرة وتسمى بالأدوات المالية أو الأوراق المالية المباشرة. (عمي وعيسى ، 2004 : 89)

ب- التمويل غير المباشر: يتم عن طريق وسطاء ماليين بسبب الصعوبات التي يواجهها المُدخِر والمُقترض في التمويل المباشر، ومنها عدم التوافق بين المُدخِر والمُقترض أو عدم الحصول على مقدار الاموال المطلوبة وغيرها، وأهم الادوات المستعملة في هذا النوع من التمويل هي القروض بجميع أنواعها (الدباغ وعباس، 2015: 272).

رابعاً : مصادر التمويل على اساس الجهات والمؤسسات التي توفر وتمنح التمويل

Funding sources based on the entities and institutions that provide and grant funding

أ- التمويل المصرفي **Bank financing**: (المصارف التجارية، المصارف المتخصصة، المصارف الاسلامية، المصارف الاستثمارية) (الدباغ وعباس، 2015 : 272).

ب- المؤسسات المالية **financial institutions**: والتي تُكوّن جزءاً من النظام المالي الذي يخدم المجتمع إذ تساهم هذه المؤسسات بتوفير الاحتياجات المالية للشركات بصورة عامة وتتمثل في شركات التمويل وشركات الاستثمار وشركات التأمين (طالب وآخرون، 2016: 15).

ت- الاسواق المالية **Financial Markets**: تُشير إلى الميكانيكية التي تُضمن تجميع المدخرات وتقديم الاموال للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال المؤسسات المالية التي يضمها السوق (طالب وآخرون، 2016: 179)، ويمثل سوق المال الذي يتضمن السوق الأولية (سوق النقد ويشمل شهادات الايداع غير الشخصية والكمبيالات المصرفية والأوراق التجارية وأذونات الخزينة) وكذلك يتضمن (سوق رأس المال أو بورصة الأوراق المالية والتي يتم فيها تداول الأسهم والسندات) أحد أهم آليات التمويل الذي يتم من خلالها حشد وتعبئة الموارد المالية، لتلبية احتياجات المشاريع أي تحويل الاموال من الوحدات التي لا تمتلك القدرة على الاستثمار إلى الوحدات التي لديها القدرة والرغبة على الاستثمار، ويعمل في هذه الاسواق كلاً من مصارف الاستثمار، وشركات التأمين، والمصارف المتخصصة، وصناديق الادخار (أندراوس، 2008 : 8-7).

خامسا // النظريات الحديثة في تفسير الهيكل التمويلي Modern theories in

explaining the financing structure

نظرا للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة ، خاصة حول عدم واقعية وجود ما يسمى بالسوق التام ، إذ توجد العديد من القيود التي تحد من اكتمال هذا السوق فإن القرارات التمويلية يمتد تأثيرها إلى قيمة المؤسسة، وبإدخال قيود السوق غير التام كتكلفة الإفلاس والوكالة... الخ في التحليل ، ظهرت العديد من النظريات ، منها :

1- نظرية التوازن

وفقاً لهذه النظرية ، هناك نسبة رافعة مالية مثالية تأمل المؤسسة من خلالها في الوصول تدريجياً إلى نسبة الرافعة المالية المثلى، النسبة المثلى ، يركز الباحثون هذه النظرية على استخدام الدين كمصدر للتمويل وقضايا الدفع والوفاء بالديون يؤدي إلى سوء الحظ والإفلاس، (لزغم، 2012: 48)

و تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها التمويلي من أموال خاصة وقروض لمخاطرة الإفلاس وهي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة ، غير إن هيكلها التمويلي يتكون من أموال خاصة فقط، وسببها فشل المؤسسة في سداد قيمة القرض والفوائد في تاريخ الاستحقاق، فالإفلاس هو قيام المؤسسة ببيع أصولها ، من أجل أداء التزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض وبالتالي فالقروض ترفع من الخطر المالي للمؤسسة. (خبيزة، 2012: 29)

حسب هذه النظرية فإن هناك معدل استنادة أمثل، والذي تهدف المؤسسة إلى تحقيقه وتحاول الاقتراب تدريجياً من هذه النسبة المثلى، (لزغم ، 2012 : 48)

2- نظرية تكلفة الوكالة (cost of agency): وهي عقد يلزم بموجبه شخص أو أكثر اللجوء إلى خدمات شخص ما قام بالعديد من المهام باسمه فيما يخص المؤسسة، بحيث يوجد هذا العقد بين المساهمين أو المقرضين ، والمدراء ، من خلال قيامهم بجزء من سلطتهم ، وكل من هؤلاء يبحث عن تعظيم منفعته الخاصة قبل المنفعة العامة ، ما يؤدي إلى ظهور تعارض وتناقض (Walker, 1997: 34)

وتتكون من نماذج اعدت لتوضيحها وهي :

1// نموذج Jensen and Meckling: لقد تم إعداد هذا النموذج من طرف عالمي الإدارة

Jensen and Meckling سنة 1010 في مقال بعنوان:

(Theory of the firm : managerial behavior, agency costs and ownership structure) (نظرية الشركة: السلوك الإداري وتكاليف الوكالة وهيكل الملكية).

ولقد حاول العالمان التدليل على أن الهيكل المالي للمؤسسة هو أكثر من مجرد محاولة تخصيص التدفق النقدي المحقق أي أن الهيكل المالي للمؤسسة يمكن أن يتأثر بطبيعة العائد الذي سوف يوزع حيث وجه النظر هذه من بين أهم الانتقادات الموجهة لنموذج موديقلياني وميللر، ومن أجل تمييز نظريتهم عن المقاربات النيوكلاسيكية قام العالمان باستخدام مصطلح " هيكل الملاك ownership structure " بدلا من هيكل رأس المال، بذلك قاما بالتأكيد على أن الهيكل المالي للمؤسسة لا يتكون من العلاقة بين الأموال الخاصة والديون ولكن كذلك يرتبط الهيكل المالي بتوزيع الأسهم بين المالكين للمؤسسة حيث يقسمون لنوعين من المساهمين النوع الأول ويسمى ب(Insiders) أو المساهمين المسيرين الذين يقومون بالإدارة والمراقبة والنوع الثاني يسمى ب Outsiders وهم المساهمون الذين لا يقومون بالإدارة أو المراقبة (Gossy,2008: 72) .

فإن تكاليف الوكالة تنشأ أساسا من التعارض في المصالح بين المساهم والمسير حيث يتحملها الطرفين ويمكن أن تكون نقدية أو غير نقدية ويمكن إعادة تصنيفها كما يلي:

أ- **تكاليف المراقبة** : والتي تتمثل أساسا في تكاليف المسيرين وتحفيزاتهم ، ومصاريف التدقيق وتكلفتها هي تكاليف نقدية ويتحملها المساهم.

ب- **تكلفة البرهنة** : مجسدة في المصاريف التي يقوم بها الوكيل من أجل التدليل على نوعية سلوكه للموكل، من خلال المؤشرات التي يظهرها الوكيل للموكل ،والتي يعبر له من خلالها على حسن التسيير .

ج- **التكاليف الباقية** : والتي تظهر عندما تتجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لهذا التوكيل، أي التي تنجم عن استحالة ممارسة مراقبة شاملة لتسيير الوكيل.

ويشير العالمين على نوعين من الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين المتعاملين مع المؤسسة: (Gregor Gossy, OP-CIT: 72):

1- **الصراع بين المساهمين والمدراء** : ينشأ هذا الصراع من أن المديرين يملكون فقط نسبة ضئيلة من رأس المال المؤسسة ويستفيدون فقط من نسبة قليلة من الأرباح الناتجة أساسا من نشاطهم الكفء في الإدارة ، وبالتالي تحمل التكلفة فالتصرف العقلاني للمديرين هو البحث عن تعظيم قيمة الامتيازات غير النقدية (طائفة المؤسسة، مكاتب فخمة، تشكيل إمبراطورية...)،

بالأحرى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وهو ما يشكل مصدرا لعدم الكفاءة والتي تكون جد منخفضة مقارنة بنسبة الأموال الخاصة التي يحوزها المدراء ، وبالتالي إذا كانت القيمة المطلقة لاستثمارات المسيرين في المؤسسة يتم الحفاظ عليها ثابتة فإن كل توسع في الاستدانة يرفع الحصة المرتبطة باستثمارات المديرين ويخفض من الصراع بين المسيرين والمساهمين، بالإضافة إلى ذلك الاستدانة تخفض من التدفق النقدي الحر (free cash flow) وهو التدفق النقدي المتبقي عندما تكون جميع المشاريع الاستثمارية ذات قيمة حالية صافية موجبة تم تحقيقها، تحت تصرف المديرين من أجل رفع وضعيتهم الشخصية، ويوسع ذلك خطر الإفلاس المرتفع التكلفة بالنسبة للمديرين في شكل فقدان المراقبة والسمعة.

2-الصراع بين المساهمين والدائنين: يفهم من خلال أن عقود الاستدانة تحت المساهمين على الاستثمار على نحو تحت أمثل (sous-optimale) ، وبالتالي فمنطق الأوراق المالية يدل على أن الاستثمارات في مشاريع ذات مخاطرة تعود بفائدة كبيرة على المساهمين في حالة تحقيق النجاح، لأنهم يكتفون فقط بتسديد الدين فقط، أما في حالة تحقيق الخسارة فإنهم يتحملون فقط جزءا من هذه الخسارة بمقدار نسبة مساهماتهم، فإذا كان الدائنون لا يمتلكون أحقية الاطلاع على طبيعة الاستثمارات المنجزة من خلال أموالهم يمكن أن يكون هناك أثر " إحلل الأصول " والذي يشكل تكلفة وكالة الدين، فالدائنون ملزمون بمطالبة المؤسسة بالإدراج في عقود إصدار الديون عدة شروط موجهة لحماية الدائنين (ضمانات حقيقية، إلزام المؤسسة بإعادة التسجيل في هيئات التأمين، حق الاطلاع على سياسة الاستثمار .(matos,2001:63)

2//النموذج الحديث للوكالة والهيكل المالي: لقد تم تطوير نموذج Jensen and Meckling بواسطة العديد من المساهمات والتي من أهمها:

أ-نموذج - Haris and Raviv . سنة 1990

ب-نموذج - Slutz . سنة 1990

ج-نموذج - Hart an Moore . سنة 1995

المدراء يرغبون دائما في استمرارية نشاط المؤسسة على عكس المساهمين الذين يرغبون في بعض الحالات ويفضلون تصفية المؤسسة على الاستمرار في النشاط، كذلك يبحث المدراء دائما في استثمار كل الأموال الموجودة وحتى في الحالة التي يفضل فيها توزيعها على المساهمين وعلى هذا الأساس فإن المديونية هي التي تسمح بحل هذا الصراع بين المديرين والمساهمين.(Constantinides and other,2003:121)

وقد تم التأكيد في هذه النماذج على دور الديون كجهاز تعديل للإدارة ويسمح بنقل المعلومات إلى المستثمرين، فاللجوء إلى الاستدانة سوف يرفع من إمكانية الإفلاس وبالتالي تصفية المؤسسة، إن استعمال الديون يفرض ضوابط على المسيرين وينقل المعلومات إلى المستثمرين حول إمكانيات المؤسسة حيث يتوقع أن تزيد نسبة الرفع المالي من القيمة السوقية للمؤسسة وخاصة المؤسسات التي تملك أصول مادية ضخمة التي تستطيع الاستدانة أكثر لتحقيق التوازن. (Colombo: Stanca, 2006: 31)

3- نظرية المبادلة (Trade-off) :-

قام العديد من العلماء بإسقاط افتراض أن الديون خالية من الخطر، وبالتالي يترتب عن فشل المؤسسة في سداد قيمة القروض والفوائد عندما تحين آجال استحقاقها مخاطر تدعى بمخاطر الأفلاس، وتنتج هذه المخاطر عند قيام المقرضين بإجراءات قانونية لاسترجاع أموالهم قد تؤدي إلى شهر إفلاس المؤسسة ويترتب عن مخاطر الإفلاس هذه زيادة في معدل العائد المطلوب على الاستثمار في أسهم وسندات المؤسسة، وهو ما يعني ارتفاع تكلفة الأموال، وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة.

3- نظريات متعددة الأشكال: تسمى بالنظرية الحديثة للمؤسسة، وظهرت في منتصف السبعينيات، حيث أن أهم التيارات التي تنطوي عليها نظرية الإشارة ونظرية الالتقاط التدريجي للتمويل، وستنطرق إليهما فيما يلي:

1// نظرية الإشارة :

تعتمد نظرية الإشارة على عدم التماثل في المعلومات المصرح بها من قبل المديرين في السوق المالي، وتتمثل هذه الإشارة في القرارات الهامة: مثل الرفع من رأس المال، مستوى الديون، تعديل الأسهم... الخ، فهذه الإشارة تعطي دلالة على أن المؤسسة في مستوى عالي من الكفاءة أم لا، وبالخصوص إذا تعلق الأمر بالمديونية، مما يظهر أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان وإمكانها الاعتماد على الاستدانة والمناورة من أجل برقيق الأرباح، لكن الإشكال يكمن في مصداقية المعلومات والإشارات المصرح بها. (ساسي وقريشي، 2006: 379)

وعليه نجد أن نظرية الإشارة تستند إلى فكرتين هما: (عبد الوهاب، 2009 : 319) . نفس

المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات، حيث أنه بإمكان المديرين في المؤسسة تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين؛ حتى إذا كانت تلك المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع، فإنها سوف لا تدرك ولا تفهم بنفس الأسلوب والطريقة.

وهناك أشكال عديدة من الإشارات المستخدمة، فمنها من يكون على شكل هيكل رأس المال، سياسة توزيع الأرباح، كما يمكن أن تكون أيضا على شكل أوراق مالية معقدة (مركبة) إلخ. (Delahaye,2000: 160)

وقد بنيت هذه النظرية على أساس نموذجين أساسيين هما: (الحسناوي، 2018: 175)

1- نموذج Ross:

قدم ross نموذجه سنة 1977 فيما يتعلق باستخدام الهيكل التمويلي كإشارة عن المعلومات الداخلية للمؤسسة، بحيث وفقا لهذا النموذج يستخدم المدراء نسبة الاقتراض كمؤشر على ارتفاع أداء المؤسسة، إذا كلما ارتفعت نسبة الاقتراض دل هذا على قدرة المؤسسة على الإيفاء بديونها وبالتالي فهي الأفضل أداء .

2- نموذج Pyle , Leland:

ظهر هذا النموذج سنة 1977، ويقوم على أساس أن المدراء يعلمون قيمة التدفقات النقدية المستقبلية، هذا ما يجعلهم يحتفظون بالأسهم العادية من عدمه حسب قيمة هذه التدفقات، وبالتالي فإن المستثمر الرشيد سيتجه نحو المؤسسة التي يحتفظ المدراء فيها بنسبة أكبر من الأسهم كدليل على المردودية المستقبلية الجيدة للمؤسسة .

2 // نظرية التمويل التسلسلي

تعد نظرية التمويل التسلسلي من بين النظريات الحديثة التي تحاول شرح السلوك التمويلي للمؤسسة، حيث تفترض هذه النظرية وجود ترتيب تفضيلي لمصادر التمويل، ولقد جاءت مجموعة من النتائج تحاول إثبات هذا الافتراض منها:

1// نموذج (Myers etMajluf (1984

فحسب هذا النموذج فإن المساهمين الجدد يفسرون اللجوء إلى الرفع من رأس المال كمؤشر على حالة الملائمة، هذا ما يولد التخفيض من قيمة المؤسسة. وفي هذه الأثناء المساهمين القدامى يفضلون وضع الاستثمار لأن ذلك يرفع من قيمة ثروتهم (رغم انخفاض قيمة المؤسسة)، ومن أجل تفادي انخفاض سعر السهم من مصلحة المسيرين استعمال تمويل آخر وذلك مهما كان الحال. وبالتالي التسلسل المختار يكون كالتالي: التمويل الذاتي، الديون غير الخطرة والرفع من رأس المال وبالتالي فإن هذا التسلسل يسمح بالحد من المخاطرة التي قد تصادف في وضع نقص وقلة الاستثمارات، والذي قد يحتم إصدار رأسهم بأسعار منخفضة جدا والحد من توزيع الأرباح وتخفيض تكلفة رأس المال عن طريق التقليل من الاقتراض.

// نموذج (1988) Williamson

حسب هذا النموذج فإن درجة خصوصية الأصل المراد تمويله يلعب دورا كبيرا في اختيار نوع مصدر التمويل الذي يتم اللجوء إليه، فعندما يتعلق الأمر بتمويل استثمار في شكل أصل خاص (استثمار في شكل أصل خاص هو أصل ليس لها إلا استعمالات محدودة من قبل قلة من المؤسسات وليس له سوق ثانوي متطور)

يكون محل عقد غير تام بين المؤسسة وحاملي رؤوس الأموال حتى يمكن ذلك من إجراء تكييف لهذا العقد لاحقا ومنه فاللجوء إلى الرفع من رأس المال يبدو أكثر فعالية من الاستدانة من أجل القيام بهذه التعديلات، بالمقابل فإن الاستدانة لا تسمح بالقيام بهذه التعديلات القبلية باعتبار أن الفوائد يجب أن تدفع حسب مخطط الدفع المستهدف، وبدون هذه الإجراءات نصل إلى التصنيفة وبالتالي فإذا كان الاستثمار خاصا فالمقرضون يضعون في الحسبان هذه المخاطر وهو ما يدفعهم إلى المطالبة بتكاليف عالية.

أما إذا تعلق الأمر بتمويل أصل غير خاص، تكون الاستدانة التي تعتبر شكل من أشكال التمويل الأكثر بساطة المصدر أكثر ملائمة واحتمالات القيام بتعديلات قبلية ضئيلة، باعتبار أن هذا فإن درجة Williamson الاستثمار من المحتمل أن يولد عوائد بشكل منتظم، وبالتالي حسب الخصوصية تظل العامل المحوري الذي يفسر نمط التمويل . (ساسي و يوسف، 2006: 392).

هذه النظرية لا تفرض وجود معدل تمويل أمثل، فإن المؤسسة تتبع ترتيب الأنماط والمصادر تمويل محدد وفق ما تمليه الضرورة للتمويل الخارجي، وليس محاولة منها البحث عن هيكل التمويل الأمثل هذا الترتيب يتم التعبير عنه بشكل مختلف من وضعية إلى أخرى تبعا للهدف الذي يسعى مسير المؤسسة إلى تحقيقه (ساسي و يوسف ، 2006 : 396)

سادسا // محددات الهيكل التمويلي Determinants of the financing structure

تحدد الشركة محفظة رأس المال المستهدفة وهذه التركيبية تتأثر بعوامل المتمثلة فيما يلي: (معاذ واخرون، 2015: 8)

1- **الدخل:** إن من أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض في الحالات التي تكون فيها كلفة الاقتراض أقل من العائد على الموجودات هو تحسن العائد على حقوق أصحاب المؤسسة بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المؤسسة ممولة جميعا من قبل أصحابها. أي اقتراض، أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد المحقق على الموجودات فإن نتائج الرفع المالي ستكون عكسية حيث سينخفض العائد على حقوق المالكين . (عقل، 2000:

2- الخطر والدخل:

تستطيع المؤسسات التجارية تحسين العوائد التي تحققها على أموال أصحابها عند طريق الاقتراض بتكلفة أقل من العائد والمحقق على الموجودات، ومن أهم الميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت الكلفة هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسة بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المؤسسة مموله جميعها من قبل أصحابها، أي دون اقتراض، أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد على الموجودات، فإن نتائج الدفع المالي ستكون عكسية حيث سينخفض العائد على حقوق المالكين بينما ينظر للخطر المؤثر على الهيكل المالي من جانبين وهما الخطر التشغيلي والخطر التمويلي (عقل، 2000: 155).

3- درجة استقرار المبيعات :

ترتبط درجة استقرار المبيعات بنسب الاقتراض ارتباطا مباشرا فعندما تزيد درجة استقرار المبيعات والإيرادات ، تتمكن المؤسسة من دفع التزاماتها الثابتة على القروض باقل مخاطرة. (حنفي واخرون، 2002: 152).

4- الحجم:

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتحمل تكلفة أكبر من المؤسسات الكبيرة ،في حاله اتجاهها للاقتراض طويلة الأجل ،وتزداد هذه التكلفة ندما تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإصدار أسهم جديدة لتمويل مشاريعها لذلك سوف تتجه الشركات للاقتراض قصير الأجل وبالتالي تكون عرضة لارتفاع التكاليف الوكالة والتصفية . (شلاش؛البقوم، 2008: 64).

5- معدل النمو:

تميل المؤسسات التي يسيطر عليها مالك واحد أو عدد محدود من الملاك إلى الاقتراض توجيه الأموال المقترضة إلى الاستثمارات ما كان يمكن أن تنفذها من أموال الملكية بسبب ارتفاع تكلفة تلك الأموال . هذه الاتجاه من شأنه أن يرفع تكلفة الوكالة للقروض وهي تكلفة ترتفع بمعدلات أكبر للمؤسسات التي تتسم بمستوى عالي لنمو (أندرواس، 2006: 304-305).

6- المردودية:

تختلف الدراسات في تفسير تأثير مردودية المؤسسة تركيبة الهيكل المالي فنجد هناك من يرى وجود علاقة طردية بين المردودية ونسبة الديون فالمؤسسات التي تتمتع بمردودية عالية لها قدرة عالية من المرونة في تغطية التزاماتها المالية. (ساسي؛قريشي، 2006: 344).

7- المرونة التمويلية :

هي قدرة المؤسسة على الحصول على القروض و ذلك بشروط ملائمة و أسعار فائدة معقولة تحت مختلف الظروف، لأنه من المعروف أن المقرض دائما يبحث عن المؤسسة (المقترض) ذات المركز المالي القوي لضمان حقوقه خاصة في الظروف الاقتصادية الرديئة و

عليه فعندما تكون العوامل الأخرى مشجعة على استخدام الدين، و المرونة التمويلية غير متوفرة، فهذا يعني هيكل مالي بنسبة دين أقل . (النعيمي،2007: 438).

8- التحكم أو السيطرة:

يؤثر الاقتراض على موقف الإدارة وقدراتها الرقابية ، مما يمكنها من التأثير على الهيكل المالي بالنسبة للمؤسسة ، إذا كانت الإدارة تسيطر على التصويت في الشركة ولا يُسمح لها بشراء أي أسهم ، فستميل إلى استخدام قروض لتمويل استثمارات جديدة ، لأن إصدار أسهم جديدة سيفقدهم السيطرة على المؤسسة ، وإذا تفاقم الوضع وعندئذ تكون القوة المالية للمؤسسة ضعيفة ، وستصدر أسهماً جديدة خوفاً من عدم قدرتها على سداد الديون الإفلاس ، والذي قد يتسبب في فقدان أعضاء الإدارة الحالية لوظائفهم في المنظمة وتقليل الاعتماد على القروض . هذا يعرض المؤسسة لخطر الاستحواذ والاستيلاء عليها من قبل مستثمرين آخرين لذلك ، فإن معيار التحكم له تأثير على النموذج هيكل تمويل المؤسسة . (اندرواس،2008: 405).

9- التدفقات النقدية:

إن إستقرار التدفقات النقدية وفقاً للدورة النقدية للمؤسسة يمكن من التخطيط الجيد لسداد الإلتزامات المستحقة للدائنين في مواعيدها، و يرتبط إستقرار التدفقات النقدية إرتباطاً وثيقاً بتحديد المقدار الأمثل من القروض الذي ينتج عنه الوضع الأمثل لحملة الأسهم، هذا يستلزم تحليل التدفق النقدي لمعرفة التدفقات النقدية الخارجة المترتبة على أعباء خدمة القرض، و مدى قدرة التدفقات الداخلة على تغطيتها، و ذلك لتجنب الوقوع في دائرة العسر المالي وغيرها من المحددات .

10- الشريحة الضريبية :

في تشجيع المؤسسات على الاقتراض (باستخدام الأموال المقترضة) ، هذه هي الميزة الضريبية أو ما يسمى "التوفير الضريبي" الناتج عن ظهور الفائدة في بيان الدخل ، لأن التكلفة الفعلية للمدين أقل ، معدل الضريبة مرتفع للغاية ، وكلما زادت أرباح المؤسسة في القدرة على توفير الضرائب ، زادت رغبتها من ناحية أخرى ، قد لا تتمكن الوكالة من توفير أي ضرائب على قونية من حيث الاعتماد على تمويل الديون لا حاجة لدفع الضرائب لأنها معفاة ، أو لأنها تسبب في هذه الحالة ، قد تكون الربحية ومعدل الضريبة المنخفض صفراً ، ولن يشجع المركز الضريبي الوكالة على القيام بذلك بشكل أعمى تقتض . (النعيمي،2009: 402).

سابعا// مؤشرات الهيكل التمويلي Funding Structure Indicators

قبل استعراض مؤشرات التحليل الخاصة بهيكل التمويل لا بد من التطرق الى مصطلح (Financial Leverage) لما لها من علاقة مباشرة بهيكل التمويل ومؤشرات الرافعة المالية

تحليله ، تمثل الرافعة المالية هيكل التمويل للدين (ناصح، 2014: 48) ، و يشير مفهوم الرافعة المالية إلى درجة اعتماد المنشأة على الاقتراض كأحد مصادر التمويل، فهي تتعلق بتكاليف التمويل الثابتة، ويعني ارتفاع نسب الرافعة المالية ارتفاع قيمة المصروفات الفوائد على القروض (العلي، 2010: 186) اما (العامري، 2010: 169) فعرف الرافعة المالية بأنها الاستخدام للتمويل المقترض في هيكل التمويل بما يؤدي إلى تعظيم العائد على حق الملكية ويتضمن التمويل المقترض على التمويل المقترض طويل الأجل والتمويل المقترض قصير الأجل الذي يشتمل بدوره على القروض قصيرة الأجل والحسابات الدائنة. ويتفق بعضهم في شرح معنى الرافعة المالية إذ تشير الرافعة المالية الى مدى اعتماد المنشأة على الديون، والمنشأة التي تستخدم الرفع هي التي تكون لها ديون في هيكلها التمويلي (Ross et al، 2010 : 404)، وتختلف المنشآت في مدى اعتمادها على المديونية كأحد مصادر التمويل ، وكلما زاد اعتماد المنشأة على المطلوبات أو المديونية كلما كانت تستخدم درجة أعلى من الرفع المالي (Ross 2005:24 et al).

ولتحليل هيكل التمويل يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب ، إن هذه النسب قد تسمى بنسب الرافعة المالية وقد تسمى أيضا بنسب المديونية ، وانها تبين مقدار رأس المال الذي ساهم به المالكون بالمقارنة مع القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول المنشأة (ويستون وبرجهام، 2010: 203) ، فان المحللين الماليين والمقرضين يستخدمون النسب التالية لتحديد مديونية المنشأة :

1-نسب المديونية : تعد هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في هيكل التمويل للمنشأة ، وتحديد مقدار الديون من مجموع الموجودات . إذا كانت هذه النسبة أكثر من 100 % فإنها تشير إلى أن مديونية المنشأة أكبر من موجوداتها وبالتالي فإن المخاطرة للمنشأة سوف تكون عالية وتعد نسبة 40 % نسبة معقولة في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة فإن المنشأة ستمتلك موجودات أكبر من الديون وذلك عن طريق تغطية التزاماتها في تاريخ الاستحقاق .وتحسب كالاتي (محمدواخرون، 2008: 256)

Equ.4	نسبة المديونية = اجمالي الديون / اجمالي الأصول 100x
--------------	--

2-نسبة اجمالي الديون الى حق الملكية : وتبين هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل موجوداتها مقارنة بأموال الملكية ، وان ارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد المنشأة على أموال الغير (هندي، 2004:89)، والصيغة تستخدم للقياس (العلي، 2010: 87)

Equ.5	نسبة اجمالي الديون الى حق الملكية = اجمالي الديون / حق الملكية x 100
--------------	---

3-نسبة الديون طويلة الاجل الى مجموع الموجودات : تختلف هذه النسبة بأنها تستبعد المطلوبات المتداولة لأنها لا تعد مصدرا من مصادر التمويل طويلة الأجل ولذلك البعض يفضل استخدام هذا المقياس لقياس قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل (الجميل، 2011: 181) يمكن حسابها بالصيغة الآتية (حداد، 2010: 77)

Equ.6	نسبة الديون طويلة الاجل الى مجموع الموجودات =الديون طويلة الاجل /مجموع الموجودات x100
--------------	--

4-نسبة الدين طويل الاجل الى هيكل رأس المال : يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال لذا فإنها تعد مؤشرا للحكم على المخاطر المالية (هندي، 2000: 98)، يمكن حسابها بالصيغة الآتية (الحساوي، 2016: 264)

Equ.7	نسبة الدين طويل الاجل الى هيكل رأس المال =مطلوبات طويلة الاجل /حق الملكية +مطلوبات طويلة الاجل x 100
--------------	---

5-نسبة الخصوم المتداولة الى اجمال الخصوم : وتحسب هذه النسبة بقسمة الديون قصيرة الأجل أو الخصوم المتداولة على اجمالي الخصوم ، وان المنشأة لا تلجأ إلى زيادة الديون قصيرة الأجل لتمويل عملياتها طويلة الأجل الا بعد استنفاد قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل نتيجة انخفاض رأسمالها أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعا بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي (الشاورة، 2013: 320) تحسب بالصيغة الآتية (الحيالي ، 2007 : 113)

Equ.8	نسبة الخصوم المتداولة الى اجمالي الخصوم =الخصوم المتداولة /اجمالي الخصوم x 100
--------------	---

6-نسبة الدين طويل الأجل إلى حق الملكية : ويتم قياس هذه النسبة بقسمة القروض طويلة الأجل على حقوق الملكية وكالاتي (الصياح والعامري، 2007: 72)

Equ.9	نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية =قروض طويلة الاجل /حق الملكية x 100
--------------	---

7-نسبة الدين قصير الاجل الى حق الملكية : وهي تقيس القدرة التي تمتلكها حقوق الملكية في المنشأة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل (سعيد2013 ،:236)وتحسب بالشكل الاتي (الشواورة ،2013 : 320)

Equ.10	نسبة الدين قصير الاجل الى حق الملكية =قروض قصيرة الاجل /حق الملكية x 100
---------------	---

8- اجمالي الموجودات الى حق الملكية (مضاعف الملكية) : وتمثل جميع الالتزامات على المنشأة ، فكلما كان هذا المؤشر كبيرا كلما دل ذلك على زيادة الرفع المالي وانخفاض حقوق الملكية في مجموع التمويل الداخلي ، مما يزيد من مجموع المخاطر التي يتعرض لها الدائنون. كما يفيد أيضا في التعرف على أهمية مساهمة الرفع المالي في ربحية المنشأة (خبيزة، 2012 : 38)

Equ.11	اجمالي الموجودات الى حق الملكية =اجمالي الموجودات /حق الملكية
---------------	--

ويستخدم المحللون الماليون والمقرضون النسب التالية لتحديد الهيكل التمويلي للمنشأة لبيان نسبة الديون إلى نسب الملكية والجدول (7) يبين المؤشرات المعتمدة في هيكل التمويل

جدول (7) : مؤشرات هيكل التمويل

الملاحظات	المعادلة	النسبة
تعد هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في هيكل التمويل للمنشأة، وتحديد مقدار الديون من مجموع الموجودات. إذا كانت هذه النسبة أكثر من 100% فإنها تشير إلى أن مديونية المنشأة أكبر من موجوداتها وبالتالي فإن المخاطرة للمنشأة سوف تكون عالية وتعد نسبة 40% نسبة معقولة في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة فإن المنشأة ستمتلك موجودات أكبر من الديون وذلك عن طريق تغطية التزاماتها في تاريخ الاستحقاق.	$\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	نسبة الرفع المالي
وتقيس هذه النسبة التزامات الشركة نحو دائنيه الملاك وعلاقته بالأموال التي يقدمها ويعبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين وعن وجود قدرة كامنة على الاقتراض من قبل الشركة	$\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين

تختلف هذه النسبة بأنها تستبعد المطلوبات المتداولة لأنها لا تعد مصدراً من مصادر التمويل طويلة الأجل ولذلك البعض يفضل استخدام هذا المقياس لقياس قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل.	<u>الديون طويلة الأجل</u> اجمالي الموجودات	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
وتبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الاموال التي يقدمها اصحاب المشروع ومقدار الاموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية.	<u>المطلوبات المتداولة</u> حق الملكية	نسبة ديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
كلما ارتفعت هذه النسبة تزداد المخاطرة وتبين هذه النسبة اهمية الالتزامات طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويل الأجل.	<u>ديون طويلة الأجل</u> ديون طويلة الأجل + حقوق المساهمين (أسهم عادية وممتازة)	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل
وتعبر هذه النسبة عن كفاية حقوق المساهمين في مواجهه الاستثمار في الموجودات الثابتة وتعتبر هذه النسبة مؤشراً للتمويل الذي تحتاجه الشركة.	<u>حقوق الملكية</u> صافي الموجودات الثابتة	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة
وتمثل جميع الالتزامات على المنشأة، فكلما كان هذا المؤشر كبيراً كلما دل ذلك على زيادة الرفع المالي وانخفاض حقوق الملكية في مجموع التمويل الداخلي، مما يزيد من مجموع المخاطر التي يتعرض لها الدائنون. كما يفيد أيضاً في التعرف على أهمية مساهمة الرفع المالي في ربحية الشركة.	<u>اجمالي الموجودات</u> مج حقوق الملكية	مضاعف حق الملكية
وتبين لنا مدى اعتماد الشركة على حق الملكية في هيكل تمويلها ومدى المخاطر التي ستعرض لها.	<u>حقوق الملكية</u> اجمالي الموجودات	نسبة التمويل الداخلي
تشير هذه النسبة إلى المدى الذي يمكن به تخفيض الدخل التشغيلي قبل ما تصبح الشركة غير قادرة على سداد المدفوعات الفوائد الخاصة بها وفي حالة فشل الشركة في خدمة اعباء الفوائد فإن ذلك يعرضها للإفلاس.	<u>الارباح قبل الفوائد</u> والضرائب الفوائد	نسبة تغطية الارباح للفوائد

المصدر : الباحثة بالاعتماد على :

(ال شبيب، 2007: 101). (اندرأوس، 2008: 102)، (علوان، 2019: 26)، (خلف،

2017، 7)، (مجيد، 2019: 53-54)، (الكرخي، 2007: 112) .

الفصل الثاني // المبحث الثاني // التعافي المالي

التمهيد :

تشهد المؤسسات الاقتصادية باختلاف أشكالها أنواعها العديد من التحديات خاصة بعد انفتاحها على اقتصاد السوق الذي يتميز بالمنافسة وعلى درجة عالية من عدم التأكد، وهذا ما يجعلها في صراع مع محيط شديد التعقيد، حيث أن عدم مسايرة بيئة عمل المؤسسة الداخلية والخارجية لا يصعب عليها فقط تحقيق تقدمها وازدهارها بل يجعلها غير قادرة على الاستمرار والبقاء، وهذا ما يحتم على المؤسسة التكيف مع هذه الظروف وذلك بالاعتماد على منهج التخطيط لاقتناص الفرص، وتجنب التهديدات من أجل تحقيق أهداف منشودة ومرغوب في تحديدها مسبقاً.

أولاً // التعافي المالي: Financial Recovery

أثبتت الأحداث المالية التي مر بها العالم الحاجة إلى وقفة جادة من قبل المعنيين بهذا الأمر لغرض وضع حد للالتزامات المالية التي تواجه منشآت الاعمال أولاً ، والتهيؤ لأي أزمة مالية من الممكن ان تحدث ثانياً ، وفي الوقت نفسه العمل على إعادة وضع المنظمات إلى ما كان عليه قبل الأزمة أو أفضل من ذلك عبر تحقيق الانتعاش أو التعافي المالي .

أولاً // مفهوم التعافي المالي The concept of financial recovery :

يعرف مصطلح "التعافي المالي": انه الاجراءات المتوافقة مع قواعد العمل المتبعة في النظام والالتزامات التعاقدية مع الجهات الأخرى لمعالجة الخسائر غير المغطاة وحالات نقص السيولة ، وعدم كفاية رأس المال الناتجة عن تخلف عمليات الدفع الخاصة بالأعضاء أو لأي سبب كان .

** مفهوم التعافي هو تواصل أفضل ونقطة انطلاق للتعافي لا يزال الوضع العام هو الطبيعة المحافظة الطوعية للأسلوب حياة تتميز بالاعتدال (The Betty Ford Institute , 2007 Consensus Panel). إلى التعافي بوصفه إياه بالحركة أو العودة إلى موقف معين، وذلك استعداداً للحركة القادمة Random House Kernerman, Webster's College (Dictionary , 2010)

بينما وصف (Harvey , 2012) التعافي المالي بأنه المرحلة الجديدة من ارتفاع أسعار الأوراق المالية بعد مدة من التراجع في قيم السندات ، في حين اشار (Farlex Financial

(Dictionary , 2012) الى التعافي بوصفه اياه الارتفاع في أسعار الأسهم أو نمو الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب الركود أو فترة من تراجع النمو .

وكذلك يعرف بأنه يتعين تطوير خطط شاملة وكفؤة للتعافي من المخاطر المهددة لعمل نظم البنى التحتية المالية ، بما يضمن توافرها مع المبادئ الدولية لتخفيض مستوى الإرباك المحتمل على النظام المالي نتيجة لفشل النظم في تقديم خدماتها . (الحميدي،2018: 10) ، ملاحظة الجدول (8) ، الذي يبرز اراء الباحثين والكتاب لمفهوم التعافي المالي ،وكيفية التعافي لكل منهم.

الجدول (8) : مفهوم وكيفية التعافي المالي من وجهة نظر بعض الباحثين والكتاب

ت	اسم الباحث والسنة	المفهوم	كيفية التعافي
1	Kannan,et.al,2009:7	هو الوقت الذي تستغرقه منشآت الاعمال للعودة بالوضع المالي الى مستوى الذروة قبل مدة الركود.	التعافي بالزمن
2	Report 3 about Financial Recovery,2010:27	الوقت الذي يمكن من خلاله زيادة الدخل وتقليل النفقات اذ تؤدي في النهاية الى القضاء على المديونية والتحرر من الازمة المالية وارجاع الوضع المالي الى ما هو عليه قبل الازمة.	التعافي بزيادة الدخل
3	Mc Call,2011:9	الوقت الذي يساعد على اقامة العلاقات المالية الجيدة عبر معالجة الاحتياجات الداخلية والخارجية كون الامرين من الواجب بقاؤها في انسجام تام لتحقيق النجاح.	التعافي بالعلاقات المالية
4	Report 2 about Recovery and Resolution Planning,2012:7	الوقت التي يتم من خلالها الاستعادة الكاملة للقوة المالية ، وتحسين القدرة على البقاء بعد التعرض للضغوطات المالية الشديدة.	التعافي بالقوة المالية
5	Homovec,2014:7	الوقت التي يتم من خلاله تحسين جميع مصادر الدخل والنفقات بما في ذلك مدفوعات الديون لتحقيق حالة من التعافي للوضع المالي.	التعافي بم مدفوعات الديون

التعافي بالبنى التحتية المالية	العملية التي توفر المعلومات لتحسين البنى التحتية المالية لغرض إحداث التعافي الذي يمكن منشآت الأعمال من الاستقرار في تقديم خدماتها الحيوية عندما تواجه اي تهديدات مالية تعيق عملها.	Report 4 about Recovery of Financial Market Infrastructures,2014:6	6
التعافي بالايفاء	الوقت الذي يستطيع المصرف فيه بالأيفاء بالالتزامات المالية للدائنين عند التعرض للمخاطر.	Meibergen,2015:15	7
التعافي بالسيولة	مقدار السيولة الظاهرة (المستردة) من قبل منشآت الاعمال المتعثرة.	Leal & Pereira,2016:647	8
التعافي بالسياسة المالية الصحيحة	الوقت اللازم لتحسين الوضع المالي بعد التعرض لازمة مالية وما نتج عنها من مضاعفات قيدت عمل السياسة المالية بصورة صحيحة.	العلي،2016:52	9
التعافي بالانتعاش	هو التجسيد الشامل للبيدييات المركزية المعتمدة في عمليات الانتعاش لجميع المفاصل المالية.	Ross , 2015 : 624	10

المصدر اعداد الباحثة في ضوء المصادر الواردة في الجدول (8)

من خلال الجدول أعلاه وما تضمنه من تعاريف للتعافي المالي حسب اراء الكتاب والباحثين كونت الباحثة فكرة عن التعافي المالي (هو وصف لتلك الحالة من التحسن الذي يشهده الوضع المالي بعد لأزمة مالية وما نتج عنها من مضاعفات قيدت عمل السياسة المالية بصورة صحيحة)

ثانياً// اهداف التعافي المالي

ان خطة التعافي المالي التي تنتهجها أي دولة او منظمة تعاني من تبعات ازمة مالية عصفت بها لا بد وان تعتمد على مجموعة من الاهداف الضرورية ؛ لتحقيق النجاح في تنفيذ خططها هذه ، ومن هذه الاهداف ما يأتي :-

- 1-تحديد الأطر الأساسية للحالة، والكيفية التي يتم من خلالها تقييم الوضع المالي الحالي .
- 2-تحديد السبل التي يُمكن من خلالها زيادة الدخل العام ، و تخفيض النفقات .
- 3-وضع الخطة العامة للتعافي المالي ،وما يرتبط بها من خطط فرعية مُكملة .
- 4-المساعدة على وضع التوقيتات الزمنية الدقيقة لعرض ومراجعة خطة التعافي لضمان النجاح في تنفيذها

ثالثاً// خطوات تحقيق التعافي المالي:

من أجل التطبيق السليم وتحقيق التعافي المالي بشكله الصحيح فإنه لابد من اتباع مجموعة من الخطوات المتسلسلة والنظامية فقد اشار (Homovec , 2014 : 5) الى ثلاثة خطوات اساسية هي يمكن تمثيل خطوات التعافي المالي كما في الشكل (7) :

1- تحديد الموقع المالي الان: Determine your financial position now:

ويتم ذلك من خلال تقييم الوضع المالي الحالي عبر متابعة حالات الانفاق والقاء نظرة على التدفقات النقدية ، وكذلك إعطاء الاولوية للنفقات المهمة ،ومن خلال خطوات فرعية :

1- تقييم الوضع المالي الحالي ،ويتم ذلك عبر مجموعة من الامور منها :

- تحديد حجم الايرادات الكلية .
- تحديد أولويات الانفاق .
- تقليل عمليات الأسراف في المصروفات .
- 2- وضع خطة التعافي المالي .
- 3- تنفيذ الخطة المالية .
- 4- تقويم الخطة وضبطها وتعديلها .

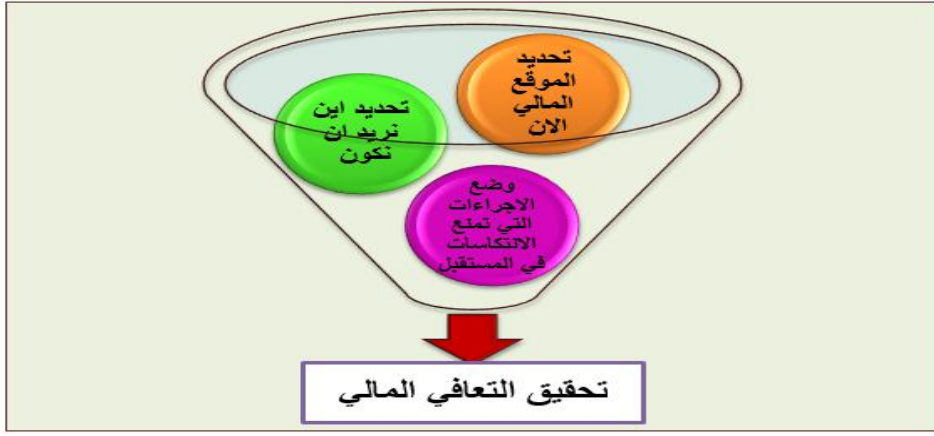
2- تحديد اين نريد ان نكون : Deciding where we want to be

ويمكن إجراء هذا الأمر من خلال خلق ،وصياغة خطة التعافي ، والتنفيذ الصحيح لها .

3-وضع الاجراءات التي تمنع الانتكاسات في المستقبل : Putting measures in place to prevent future setbacks

إن هكذا أمر يمكن عمله من خلال عمليات التقويم والتعديل لخطط التعافي المالي الموضوعه من أجل أن تكون مرنة وقابلة للتكيف .ومن هذه الاجراءات : (Suppel , 2003 : 55)

- أ-العمل على إصلاح الوضع الاقتصادي للبلد ، وبشكل سريع .
- ب-التوسع المستمر في الإنتاج او المخرجات .
- ج-تعزيز التوازن الخارجي ، وسعر الصرف الحقيقي .
- د-رفع نسبة تحصيل الضرائب وفوائض الميزانية .
- هـ-العمل على استقرار الوضع السياسي



شكل (7): خطوات التعافي المالي

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : Gerry "G , partnership conference on track with financial recovery by no workforce etting Back homovec,2014.

من خلال الشكل (7) السابق يُلاحظ ان خطوات تحقيق التعافي المالي بتنفيذها وترابطها ضمن تسلسلها تحقق التعافي المالي ، إذ ان وجود مثل هذه الخطة سيُزيد من احتمالية توفير أدوات اكثر فاعلية للتعامل مع الضغوطات المالية المختلفة .

رابعاً// أهمية التعافي المالي Importance of financial recovery

ان التعافي المالي ميزة تسعى جميع منشآت الاعمال لامتلاكها لتجتاز الازمات المالية التي تتعرض لها والعودة الى وضعها السابق ،وله أهمية متميزة ،والتي تتمثل بالنقاط الاتية: (العامري،2018: 68)

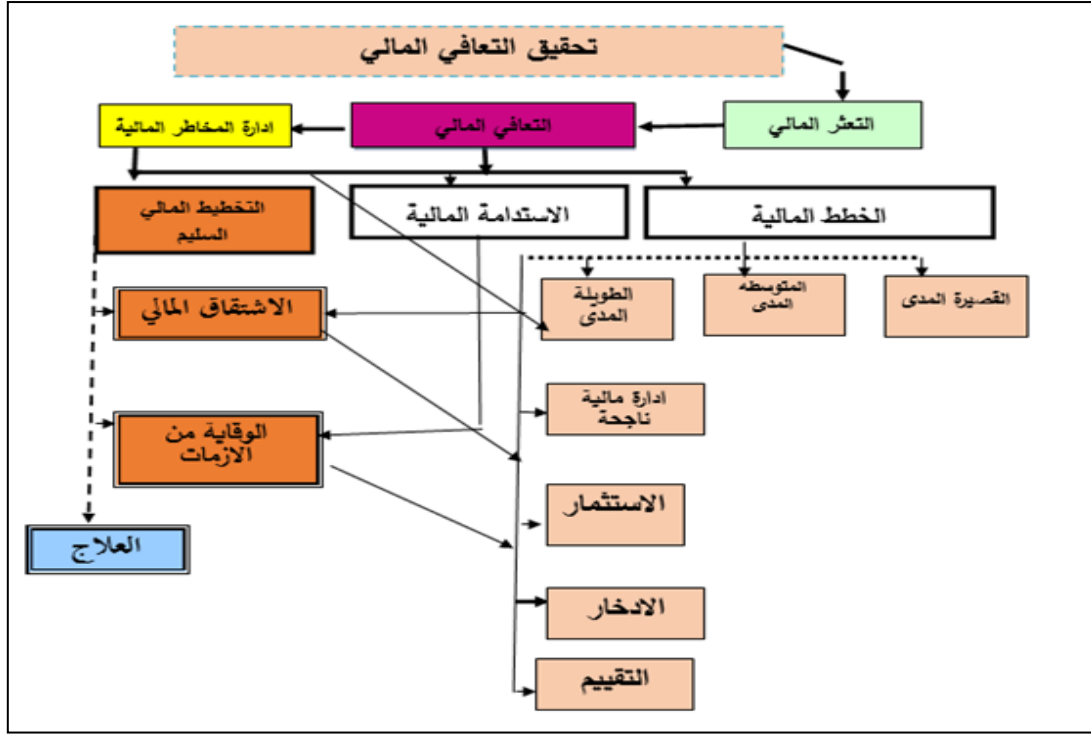
- 1- يوثق علاقة العاملين مع المنظمة ويخلق روح من التعاون والاستقرار في نفوس العاملين لان منظماتهم استطاعت تجاوز الازمة والابقاء عليهم.
- 2- يعزز من مكانة المنظمة والمصرف في السوق لان استعادة التعافي دلالة القوة، ووضوح الاهداف وتجاوز الازمات.
- 3- امتلاك المنظمة لخطط الطوارئ واستعدادها لكافة الأزمات ، وجعلها ضمن حساباتها.
- 4- يعد نقطة قوة لدى المنظمة أو المصرف لأن منشآت الأعمال القوية فقط هي من تستطيع تحقيق التعافي المالي.
- 5- يمكن مشاركة الخبرات والخطط التي طبقتها منشآت الأعمال في أستعادة وضعها السابق وأمكانية تبني منشآت الاعمال لها مستقبلاً.
- 6 -يساعد على كسب زبائن جدد سواء كان على نطاق المصرف، أو المنظمة لان استعادة الوضع السابق وتعافيتها يخلق نوعاً من الاطمئنان في نفوس الزبائن ويجذب اخرين.

خامساً// تحقيق التعافي المالي ونجاح إدارة التعثر والمخاطر المالية:

ان التعرض للازمات المالية المفاجئة واثارها السريعة تؤدي بشكل كبير الى تعثر مالي ومخاطر مالية شديدة ، بالتالي الوصول الى تعافي مالي يحتاج إلى إجراءات قوية ، ومنظمة بشكل كفوء وفي هذا الصدد بين (Report 2 about Recovery of financial market : 5: 2014 , infrastructures) مجموعة من الخطوات لتحقيق مثل هذا الامر ، ولعل من اهمها التخطيط السليم ، فالتعافي المالي بطبيعة الحال يحتاج إلى التكامل مع إدارة المخاطر المالية، وإدارة التعثر على أن تشمل هذه العملية وجود حالة من التخطيط للطوارئ، وبالنتيجة الوصول الى التعافي المالي، لان مثل هذا الامر سيُسهم في معالجة الظروف القسوى التي من الممكن ان تهدد سلامة النظام المالي، والقوة المالية للبلد والمنظمات على وجه التحديد .

و اكد (Kannan , et al , 2009 : 19) على ضرورة الالتزام بتحقيق الاستدامة المالية متوسطة الاجل ، وهي بذلك ستواكب أي مرحلة من مراحل التحفيز المالي قصير الأجل ، وفي هكذا حالة قد تحصل حالة من التباطؤ في عملية تحقيق التعافي المالي نتيجة انخفاض الانفاق الاستهلاكي ، وارتفاع اسعار الفائدة طويلة الأجل ؛وعليه لابد من تنفيذ الاجراءات التحفيزية للتعافي المالي ضمن اطار الاستدامة المالية، من اجل ضمان فعالية السياسة المالية الموضوعة للمنظمة. (العلي ، 2016 : 58)

وبهذا بتربط المحاور الثلاث (التعثر المالي والمخاطر المالية والتعافي المالي) تحقق سياسة مالية مستدامة ومتعافية وفق خطة منتظمة ومدروسة ضمن مديات مختلفة آنية ومتوسطة وطويلة الأمد ستحافظ على عدم الوصول الى الحد الحرج والبقاء ضمن السلامة والأمان المالي بتحقيق التعافي المالي، كما في الشكل (8) .



شكل (8): تحقيق التعافي المالي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (Kannan , et al , 2009 : 19)

سادسا// مؤشرات التعافي المالي:

لارتباط التعافي المالي في المصارف التجارية بالأهداف الاستراتيجية المتمثلة بالربحية والسيولة والأمان تم اعتماد مجموعة من المؤشرات المعنية بتحقيق هذه الاهداف للحكم على التعافي المالي ومنها: (العامري ، 2018 ، 115:) ، (Mc Call, Karen, 2011: 75.) ، ملاحظة الشكل (17) .



شكل (9) : مؤشرات التعافي المالي

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (العامري ، هدى هادي ، المرونة المالية وانعكاساتها

في تحقيق التعافي المالي ، جامعة كربلاء ، 2018 ،)

أولاً : نسبة (معدل) العائد على الموجودات :

تعد هذه النسبة مؤشراً لقدرة المصرف التجاري على توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لدى المصرف وهذه النسبة تسمى أيضاً معدل العائد على الاستثمار (ROI) في المصارف التجارية، إذ تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثمارهم لأموالهم ، ويعتمد على حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات كما أنها تعد مقياساً لربحية استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل كافة، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية والمالية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشراً جيداً نحو كفاءة الاداء المالي في المصرف التجاري.

Equ.12	معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة/ اجمالي الموجودات * 100
---------------	---

ثانياً : نسبة العائد على الودائع :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من مجموع الودائع التي ينجح في الحصول عليها، و لأهمية الودائع في المصارف التجارية، والتي يتم معاملتها معاملة القروض كمصدر خارجي للتمويل تم اعتماد نسبة العائد على الودائع لبيان مدى قدرة المصارف عينة الدراسة على توليد الأرباح من هذا المصدر المهم، ومن خلالها يتم الحكم على التعافي المالي للمصارف.

Equ.13	معدل العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة/ اجمالي الودائع * 100
---------------	---

ثالثاً : ملاءمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات :-

وتتنص هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزء من الاموال التي تم استثمارها، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض (ابو حمد وقدوري ، 2005 : 153).

Equ.14	ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات = نسبة رأس المال الممتلك/ القروض والتسليفات
---------------	---

رابعاً : ملاءمة رأس المال الى مجموع الودائع

تقيس هذه النسبة مجموع الودائع على رأس المال ويجب ان لا تتجاوز عشرة اضعافه : أي عدم تجاوز النسبة (10:1) كحد أقصى ، والأساس الذي تقوم عليه هذه النسبة هو مدى القدرة

على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن 10% وتعد مقياساً ملائماً لقياس كفاية رأس المال . وكلما ازدادت الودائع التي تتسلمها المصارف عن هذا الحد ازدادت مخاطر المصرف تجاه المودعين، إذ يصبح رأس المال غير كاف لمواجهة ما يسحب من الودائع (الشماع: 2004، 11)

Equ.15	ملائمة رأس المال لمجموع الودائع = نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع
---------------	---

سابعاً // علاقة الهيكل التمويلي بالتعافي المالي :-

إن هنالك علاقة بين تحقيق التعافي المالي والهيكل التمويلي، وتظهر من خلال استعادة للوضع السابق لما قبل المخاطرة وأن الأمر نفسه ينطبق على الهيكل التمويلي ودوره في تحقيق التعافي المالي فلا يمكن للمنشآت الأعمال أو المصارف ان تحقق التعافي المالي مالم تكن تمتلك هيكل تمويلي تجعله قادراً على مواجهة، والتصدي لمختلف المخاطر الحاصلة.

(Reinhart & Rogoff, 2014:37) وأن انخفاض مستويات الدين العام له تأثير كبير على قوة تحقيق التعافي المالي، ولاسيما منشآت الأعمال التي لديها مستويات كبيرة من المديونية، لاتستطيع بعدها تحقيق الألتزامات والأيفاء بها أمام زبائنها، وهناك مجموعة من الاجراءات على المصارف اتباعها تحكمها معايير كمية، ونوعية من أن تحقق النجاح في تنفيذ التعافي المالي. (Kannan, et. al, 2009:18)

وان تطبيق سياسات التمويل بانواعها لتحقيق اعظم مردودية، وكذلك فان تحقيق الأرباح وتقليل الديون والاقتراض و بالتوزيع الامثل للموارد المتاحة على مختلف أنواع الأصول والاستثمارات بالطرق الناجحة والمناسبة ضمن إدارة مالية منظمة سيحقق تعافي مالي ويوصل إلى استدامة مالية بتحديد الاجراءات التي تمنع الانتكاسات المالية في المستقبل من خلال التعديل والادارة الناجحة ضمن الخطط المدروسة للتعافي المالي الموضوعه، وبتحقيق اهداف الهيكل التمويلي ضمن محدداته ونظرياته واهداف الاستقرار المالي والتخلص من التعثر المالي وادارة ناجحة للمخاطر المالية بفعالية الهندسة المالية لتحقيق تعافي مالي يرتبط بهيكل تمويلي ويحقق هيكل تمويلي متوازن ومتعافي من أي أزمات وأضرار مالية تلحق به، والتعافي المالي له دور كبير في انتعاش المؤسسات، والمصارف، والشركات، وانتعاش الدولة من جديد، وعصر جدي

ثانياً // المخاطر المالية Financial Risk

تنشأ المخاطر المالية من النشاطات الاقتصادية، وقد استمرت المخاطر المالية في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي، والمخاطرة، وتجعل التخلص منها بشكل نهائي أمر غير ممكن، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل أثارها، ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد.

أولاً // مفهوم المخاطر لغة: هي كلمة لاتينية تعني حدوث تغيير ما مقارنة بالحالة المستقرة أو التوازنية، أو حدوث إنحراف عن النتائج المتوقعة، (عبدلي، 2012 : 2)

أما اصطلاحاً يمكن تعريفه على أنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة مما ينتج عنه آثار إيجابية أو سلبية" (قاص، 2017 : 30)، كما تعتبر بأنها عدم تأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، أي احتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة. (هندي، 2000 : 21)

أما المخاطر المالية تتجم عن إمكانية الخسائر الناتجة عن الفشل في تحقيق الهدف المالي الذي يعكس خطر عدم اليقين بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الأسهم، جودة الائتمان والسيولة (3 : Woods & Kevin, 2008). (مريم ، نور الدين ، 2021 : 439) ،

وهناك العديد من التعاريف حول المخاطر المالية يمكن إيجازها وهي :

1-المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى النقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً أو هي الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة (شاهين، 2017 : 147-148)

2-هي احتمال تحقيق موارد أو عائد أقل من المردود أو العائد المتوقع فكلما ازد احتمال تحقيق مردودات أو عوائد أقل من المتوقع أو سالبة كلما ارتفعت المخاطرة (العلي، 2013 : 205)

3-المخاطر المالية هي مخاطر مصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) و تكون المؤسسة في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية. (خان و أحمد، 2003 : 29)

4-تعد قضية المخاطرة جزء جوهرى في انشغالات أي مؤسسة فهي تعتبر معوق حقيقي لاستدامة المزايا التي تمنحها الأنشطة المالية المختلفة من خلال استنفار حالة عدم التأكد، تقليص احتمالات النجاح تخفيض الفرص وزيادة التهديدات الناجمة عن تلك الأنشطة في ثلاث أبعاد: الربحية والأمان والسيولة (محسن وخميسي، ، 2016 : 62)

ثانياً// المفهوم الاقتصادي للخطر : هناك عدة تعارف للخطر من الناحية الاقتصادية نذكر منها:

1-الخطر هو تلك القوى التي تؤدي إلى انحراف المسار بحيث لا توصل العلاقة التعاقدية إلى الهدف المتوخى، وهذه القوى ليست لها علاقة مباشرة بصيغة العقد، و إنما هي متصلة بالظروف المحيطة (أبو شهد، 2013 : 2)

2-احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع.(رهف، 2015 : 3)

3-عرفته لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر FSP الأمريكية في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى(عنانزة، عثمان، 2014: 2).

على الرغم من تعدد التعريفات إلا أنها تؤدي إلى معنى واحد وهو أن الخطر هو حالة عدم التأكد أو فرص الخسارة المحتملة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المطلوبة.

ثالثاً// أنواع المخاطر المالية :

تظهر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف ،وتواجه البنوك التجارية نتيجة لقيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وتشمل أنواع مختلفة من المخاطر ، ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى 5 أنواع هي: مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة ، مخاطر الرافعة، مخاطر سعر الصرف تتمثل في :كما في الشكل (10).

• النوع الأول: المخاطر الائتمانية Credit Risk:

تعتبر من أكثر الأنواع التي تواجهها البنوك التجارية، بحيث تظهر عندما يتخلف المقترض عن سداد القرض في التاريخ المحدد، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك ومن المعروف أن البنوك التجارية غالباً ما تمنح القروض مقابل ضمانات معينة، وبعد مرور فترة من الزمن قد تنخفض قيمتها، وهذا يعتبر من المشاكل أو المخاطر التي تواجهها في هذا المجال وتقليل هذا النوع من المخاطر يكون من خلال التنوع، لكن لا يمكن تغطيتها بالكامل بسبب أن جزءاً منها (التخلف عن السداد) يكون مرتبطاً بالسوق (زعيبط، بوطكوك، 2017 : 498)

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الرغم من وجود مخاطر مهمة أخرى كمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية مع العلم أن الكثير من الدراسات المصرفية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها المصارف، والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة، أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان، والذي جعل ذلك في أساسيات اهتمام المسؤولين ليس في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط، ولكن على المستوى الدولي وخصوصاً المؤسسات المالية والدولية كبنك التسويات الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. (BAGCHI S.K, (2004),: 39-41).

• النوع الثاني : مخاطر السيولة -Liquidity Risk

لابد من تحديد مفهوم السيولة أولاً فالسيولة تعني مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين أما مخاطر السيولة فيمكن تعريفها بأنها التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس المال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مواز، وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات .

أن من محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر ومن هذا المنطلق على إدارات المصارف أن تتجنب الإفلاس نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطياتها الثانوية أو تصفية قسم من موجوداتها الأخرى لتلبية السحوبات أو لمنح اقتراض جديد وعليه ينبغي أن تقع الإجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر لتقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة مع متطلبات السيولة والاحتفاظ برصيد للنقد والموجودات السائلة.

وأن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل يعني التخلي عن الربحية العالية من خلال الاستثمار بالأدوات المالية طويلة الأجل علماً أن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل مرتفعة السيولة، ونتيجة لذلك يكون العائد قليلاً وعليه فإن نسبة السيولة العالية في المصرف تشير إلى مخاطر متدنية وربحية أقل .

قد تؤدي أزمة السيولة في المصرف التجاري إلى لجؤه للاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة أو بشروط سداد غير مناسبة للمصرف فإذا لم تستطع إدارة المصرف مواجهة هذه المشكلة بحرفية عالية فقد تتطور إلى أزمة تهدد بقاء المصرف عموماً وتعرضه إلى حالة الإفلاس أو على الأقل اهتزاز ثقة المودعين والزبائن به فضلاً عن تعرضه إلى إجراءات عقابية أو تعرضه إلى تحقيق من قبل المصرف المركزي حتى لو كان العجز في السيولة استمر عدة ساعات في أحد الأيام (العلي، 2013 : 353-354)

• النوع الثالث : مخاطر الفائدة Interest Risk

وهي أحد أنواع مخاطر السوق وتمثل المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله، كما قد تنشأ بسبب التفاوت الزمني لأجال واعادة تقييم الأصول والخصوم، وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح. (KOCH TIMOTHY.W& MACDONALD SCOTT.S, 2006: 74-82.)

أن تقلبات أسعار الفائدة صعوداً ، وهبوطاً يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات المصرف.(فايز، 2005: 42)

• النوع الرابع: مخاطر الرافعة: Leverage Hazards:

ويقصد بها زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الرأسمال الكلي للمصرف، والتي من خلالها تزداد درجة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة .

وهناك نوعان من الرفع أولهما الرفع المالي والذي ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون، والتي تعود إلى اعتماد المصرف على الأموال المقترضة، وكلما كانت المصارف تتصف بارتفاع درجة الرفع لديها تعد أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من التزامات للغير في حالة ما إذا تعرضت إيراداتها للانخفاض لسبب أو لآخر .

وثانيهما هو الرفع التشغيلي ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة المصرف مثل الاندثارات ومرتببات الإدارة وغيرها (نوري موسى شقيري واخرون، 2012: 164)

• النوع الخامس : المخاطر الدولية (مخاطر سعر الصرف) : **International Risk (Exchange Rate Risk):**

مخاطر سعر الصرف: أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر، الذي يمس أساسا " المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات (عبد الحق بوعتروس، 2009: 9-32)

وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملات الأجنبية، والتي تكون في سوق العملات الأجنبية، ويمكن تجنب أو الحد من هذه المخاطر وتقليلها عن طريق إجراء تحليل على وضعية المتعامل معهم ومراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى كما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخارجية الممكن حصولها من جراء التعامل الدولي وتكمن هذه المخاطر في إمكانية تغيير قوانين أخراج العملة الأجنبية في الدول وحصول مصاعب في التحصيل لذا ينبغي على كل مصرف أن يحدد قيمة المخاطر المتوقع تحملها لدى كل دولة معتمدا بذلك على وضعها المالي وإمكانية إصدارها القيود على أخراج العملة كما ينبغي متابعة مخاطر تغير الأسعار في سوق العملات الأجنبية والتي تنتج عند تقييم المركز المالي، إذ ان الاحتفاظ بمراكز معينة قد يؤدي الى حصول مخاطر عدة يجب أخذها بعين الاعتبار ومحاولة السيطرة عليها ومن تقلباتها ما أمكن . (نوري موسى واخرون ، 2012 : 242)



شكل (10) : تصنيفات المخاطر المالية وفق الادارة للمخاطر المالية

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على (نوري موسى واخرون ، 2012 : 242)

رابعاً// أسباب المخاطر المالية:-

تقسم أسباب المخاطر المالية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويقصد بالأسباب الخارجية تلك الأسباب التي لا تقع تحت سيطرة الإدارة، أما الأسباب الداخلية، فهي تلك التي تقع تحت سيطرة الإدارة. وتعتبر الأسباب الداخلية أهم من الأسباب الخارجية حيث يعزى لها حوالي 90 % من حالات الخطر، مما يؤكد أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الوصول بالمؤسسة إلى حالة الخطر. كما في الشكل (11).

أولاً: الأسباب الخارجية للمخاطر: ترتبط العوامل الخارجية عموماً بالمحيط الخارجي للمؤسسة، وهو العامل الذي له تأثير أكبر على هذه الأخيرة، ولكنه لا ينشأ عنها، فهو مجموع القوى والقرارات والقيود، التي تمارس تأثيراً على نشاط المؤسسة ونموها ولا تتمكن المؤسسة من الرقابة على كل العوامل والعناصر التي تنتمي إلى هذا المحيط، ومن الأسباب الخارجية ما يلي: (سيمة بروال، 2010-2011 : 83-85)

1-التكنولوجيا: يؤثر العامل التكنولوجي في نشاط المؤسسة تأثيراً بالغاً إذ للتكنولوجيا ارتباط كبير بطرق الإنتاج والعتاد المتاح والمؤسسة مدعوة إلى مسايرة التطور التقني الذي يسمح بدرجات عالية من الكفاءة الإنتاجية، ويمكن أن تتولد من تطبيق الأساليب الإنتاجية القائمة بشكل أكثر فعالية فكلما حصلت المؤسسة على خبرة أكثر في تطبيق عملية إنتاجية معينة سوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الأساليب الفنية للإنتاج، وأن الدافع الأكبر لتبني تكنولوجيات جديدة هو زيادة الربحية وتدعيم فرص من أجل النجاح التسويقي.

2-**العملاء**: يتحدد العملاء في قطاع اقتصادي ضيق أو على مستوى دولي، ثم أ توع الأسواق يؤدي إلى توع العملاء، ويفرض على المؤسسة تنويع منتجاتها وتعددتها، ولأن البيع والتسويق يتطور بتطور العلوم وتكنولوجيا العصر، فإن المؤسسات تتبدل جهود إعلامية لتحسين اختيار الأسواق المستهدفة لتوزيع السلع والخدمات، وما يتطلب هذا من تحليل للأسواق، والتي تتطلب الوصول إلى قرارات تسويقية.

3-**المنافسة**: قد تتعرض المؤسسة لمنافسة جهوية أو وطنية أو دولية بحيث أن كل نشاطاتها تكون خاضعة لهذه المنافسة، إذ من مؤسسات أخرى تنتمي لنفس القطاع الذي تنشط فيه ومن المؤسسات المورددة التي تعد ضرورية لسير المؤسسة وتطورها والى المؤسسات الزبونة.

4-**البيئة الاقتصادية**: تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة ومن أمثلتها: الدخل، الطلب، ومدى توافر عوامل الإنتاج... الخ.

ومن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا " ملموسا" ومؤثرا" على البيئة الاقتصادية للمؤسسة هو الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الأقتصاد في الكثير من الدول والاتجاه نحو الخصخصة.

5-**البيئة الاجتماعية والثقافية**: تؤثر البيئة الاجتماعية تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة وهذا لأنها تؤثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على منتجات المؤسسة، وكذلك على القيم والقواعد وممارسات العاملين داخل المنظمات، بالإضافة للمحيط الثقافي، وهو ما يعني مجموعة المحددات العامة لأذواق المستهلكين والقيم السائدة في هذا المجال.

6-**البيئة السياسية والتشريعية**: يؤثر المحيط القانوني بما يفرضه من تشريعات عمل، وقانون ضرائب وقوانين الاستثمار والاستيراد والتصدير، وهذا ما أثبتته دراسة قام بها البنك الدولي أن المخاطر السياسية لاسيما في الدول النامية هي العنصر الأساسي عد اتخاذ القرار الاستثماري.

7-**البيئة الطبيعية**: وتشمل العناصر البيئية التابعة من الطبيعة نفسها، والتي تؤثر بدورها على المؤسسة من حيث أنها تقدم لها الفرص أو التهديدات.

ثانيا: الأسباب الداخلية للمخاطر:

ترتبط العوامل الداخلية بعناصر عدة ويأتي على راس هذه العناصر الإدارة بالدرجة الأولى والتي يجب أن تحتوي خيارات متنوعة، فالإدارة تسير الأشخاص والأموال والمواد والآلات والأسواق والوقت وأن المحافظة على بقاء المؤسسة وتحسين قدرتها التنافسية بصورة مستمرة يفترضان التقاء عنصرين أساسيين، هما أحداث القدرة الكامنة لتحقيق أداء المؤسسة وتشغيل هذه

القدرة، وهما النمطين الجوهريين لعملية التسيير، وسيتم التعرض للأسباب الداخلية الأخرى وهي الافراد والاستراتيجية، المنتجات، الهياكل والاعلام والاتصال وهي : (نسيمه بروال، مرجع سبق ذكره،:86- 89)

1. الإدارة (التسيير): التسيير يسمح للمديرين بمعرفة النتائج على مستوى مختلف النشاطات بالمؤسسة ولهذا يجب أن يكون مرنا، متكيف، مشجعا وغير ممرکز هو من عمل الإدارة لهذا فهو مرتبط بالمستقبل دائما، وبما أن المستقبل يحيطه دائما اللاتأكد المتمثل في عدم توافر كافة الحقائق والمعلومات عما يمكن أن يحدث لاحقا فإن هذا يشكل بعدا" هاما للرقابة في مسؤولية الإدارة وقدرة الأشخاص الموكلة إليهم إدارة المؤسسات بصورة عامة والصناعية منها بصورة خاصة، لأنه في ضوء اللاتأكد والخطر يجب اتخاذ قرارات لا تظهر آثارها إلا بعد مضي وقت سواء قصر أم طال، استنادا إلى قدر غير كامل من المعلومات وعلى ذلك فمنها كانت مقدرة الإدارة من حيث الكفاءة، فإن هناك دوما احتمال تجاوز النتائج المحققة لما كان متوقعا أو قصورها عما هو مقدر.

2. الأفراد: إن الأفراد العاملين والذين يوجدون القيمة المضافة يجب أن يدرسوا من حيث الأجور الممنوحة لهم ومع رفة أوضاعهم النفسية والاجتماعية، وكذا عامل التغيب لديهم ومستوى إنتاجيتهم، حيث تشكل الأجور عامل كبح أو عامل دفع لزيادة إنتاجية العمل وتحسين نوعية المنتجات أو الخدمات لذا فإن إحدى المهام الرئيسية للمؤسسة هي اختيار الطريقة المثلى لاحتساب أجور العمال، التي تحدث لهم شعورا بالرضا، كما أن المعرفة تعد عاملا جوهريا بالنسبة للأفراد لتحسين الإنتاج، ولذلك فمن الضروري إيلاء مهام اكتساب المعرفة لمنظومة مجتمعية كفؤة، تتسم بالنشاط والمرونة وتكسب الافراد كفاءة وفاعلية.

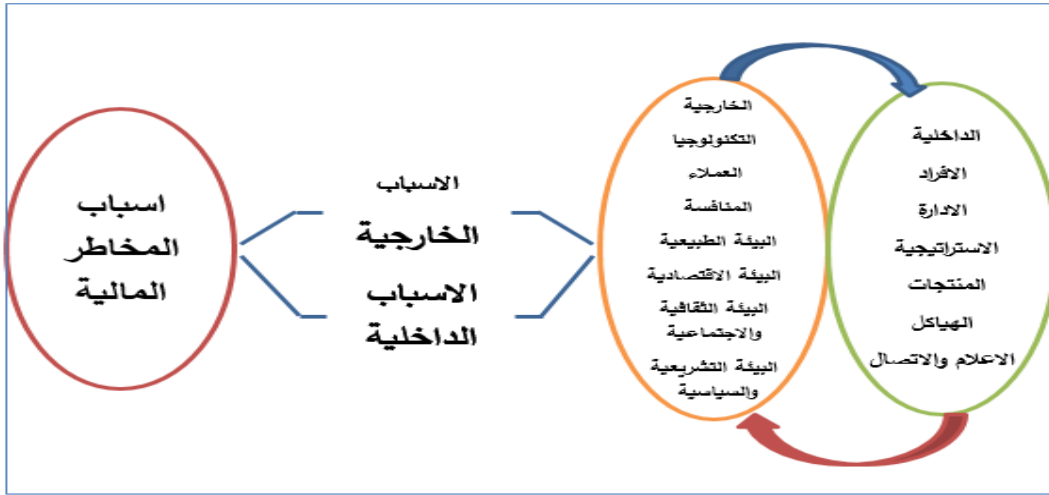
كما أن للتعليم دوره في اكتساب المعارف والخبرات ورفع الإنتاجية لدى العاملين، وأن للتكوين الذي يتيحه نتاجه الواضحة على المشغلين، والمسيرين ذلك أن التعليم يعطي مرونة كبيرة لمهارة العمل، حيث أن زيادة الإنتاجية المتصلة بالتعليم والتدريب، هي الوسيلة الفعالة لرفع مستوى المعيشة (مصدق الحبيب، 1980 : 78).

3. الاستراتيجية : يتضح بانها ترتبط بمقررات المؤسسة المهمة سواء على مستوى المالية أو الإنتاج أو الأفراد أو التسويق وهي ترتبط بالمؤسسة ومحاولة التحكم في مصيرها مع تحمل المخاطرة والمنافسة بغرض الوصول إلى الهدف ذلك أن إستراتيجية المؤسسة هي اختيار الطرق واستعمال الوسائل للوصول إلى الأهداف المحددة وهي تسمح للمسير في المؤسسة بالإعداد المنهجي للمستقبل والتقدير الطويل المدى وإدارة التحكم في مصير المؤسسة، وتنتج أيضا الخطر وعدم اليقين العائد إلى المحيط وعامل المنافسة.

4. **المنتجات**: إن المنتجات لها عمر محدد، ومتسارع مع مستوى التطور التقني والمؤسسة التي تود البقاء مستقبلاً هي التي تعد دائمة البحث عن منتجات جديدة تحل محل المنتجات التي لم تعد مقبولة أو تؤدي إلى تحمل أخطار كبيرة ذلك لأنه كلما كان المنتج أكثر تخصصاً كلما كان الخطر الذي تتحمله المؤسسة كبيراً. (حوري زينب، 2005-2006 : 94)

5. **الهياكل**: يعتبر الهيكل هو الأسلوب الذي من خلاله تنظم الأقسام، والمسؤوليات، والصلاحيات وإن هيكل المؤسسة يجب أن يخدم تطور الأفراد، وتحسين أدائهم لا أن يكون عقبة لهم بدعوى الرقابة وضرورة التسيير تستدعي ذلك.

6. **الإعلام والاتصال**: المعلومة أصبحت الآن هي الأساس، فمن يملك المعلومة يملك عناصر التقدم، ومن لا يملك المعلومة، أو من لا يستطيع استخدامها محكوم عليه بالانقراض.



شكل (11) : ترابط اسباب المخاطر المالية

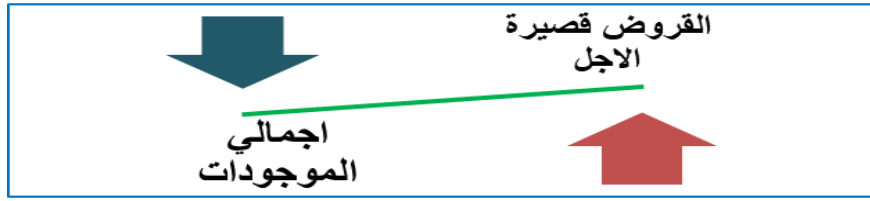
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على (حوري زينب، 2005-2006 : 94)

خامساً // مؤشرات قياس المخاطر المالية : Financial risk indicators

اعتماد مؤشرات للمخاطر المالية وتتضمن : (البواب، 2007: 100-102)، (الخالدي ،

2008 : 160)، (Guyton,2012: 55))

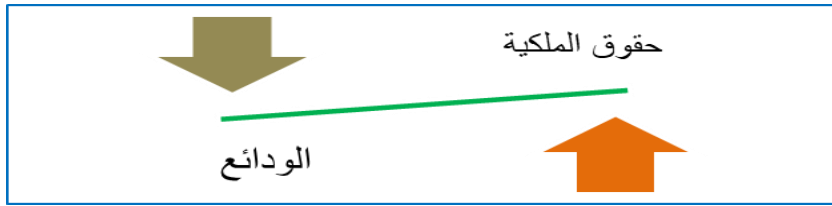
1- مؤشر مخاطر الائتمان : ويقاس من خلال قسمة القروض قصيرة الأجل إلى اجمالي الموجودات، إذ تعكس هذه النسبة مدى مساهمة القروض قصيرة الأجل في الموجودات، ومدى قدرة المقرض من الوفاء بالتزاماته في الاوقات المتفق عليها مع المصرف لتجنب خسائر غير مقبولة. كما في الشكل (12) .



شكل (12) : مؤشر مخاطر الائتمان

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Guyton,2012: 55)

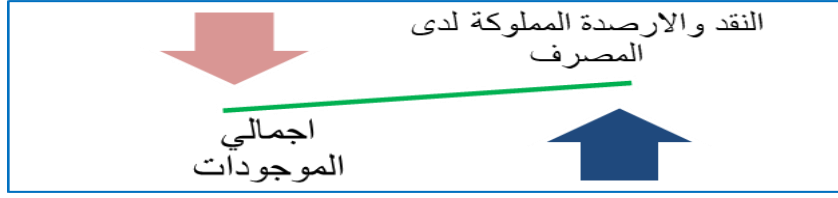
2- مؤشر مخاطر السيولة نسبة للودائع: ويقاس من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الودائع، إذ تعكس هذه النسبة مدى مساهمة حقوق الملكية في تغطية ودائع الزبائن ومدى الحماية التي تومنها لها ان راس المال ويمثل الحماية والأمان والثقة للمودعين، ويؤثر في مقدار المخاطرة التي يمكن ان يتحملها المصرف كما انه يمثل غطاء لامتصاص الخسائر المتوقعة، إذ تسعى المصارف الى حماية وتأمين اموال المودعين عن طريق تدعيم رأس المال والاحتياطات والارباح المحتجزة (حقوق الملكية) ، كما في الشكل (13).



شكل (13) : مؤشر مخاطر السيولة نسبة للودائع

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على (البواب، 2007: 100-102)

3- مؤشر مخاطر السيولة نسبة للموجودات : يقاس من خلال قسمة النقد والارصدة المملوكة لدى المصرف إلى إجمالي الموجودات إذ تعكس هذه النسب مدى مساهمة النقد وأرصدة المصرف في الموجودات ويؤشر قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين والمستلفين بشكل فوري لتعزيز الثقة بالمصرف ويتضمن بيان نسبة التمويل والاستثمار بأشكالها المختلفة مقارنة بمجموع الموجودات ويقاس بقسمة مجموع التمويل والاستثمار الى مجموع الموجودات وتفيد في التعرف على حجم الاستثمار والتمويل ووزنه النسبي من اجمالي الموجودات في المصرف وسياسة المصرف في هذا المجال ويؤشر مدى كفاءة ادارة المصرف في استخدام الاموال الموضوعه تحت تصرفاته وإدارته ويبين ارتفاع هذه النسبة اتجاه المصرف نحو المخاطر ذات العلاقة بانشطة قروضه واستثماراته في حين يعكس انخفاض هذه النسب انخفاض حجم المخاطر المتوقعة ، كما في الشكل (14).



شكل (14) : مؤشر مخاطر السيولة نسبة للموجودات

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على (Guyton,2012: 55)

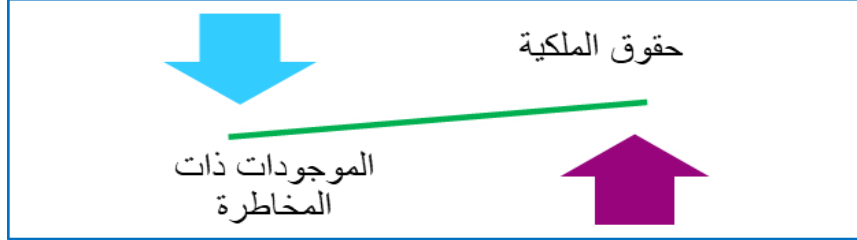
و يقاس من خلال قسمة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات ، إذ تعكس هذه النسبة مدى مساهمة الاستثمارات قصيرة الاجل في الموجودات ويؤشر رصانة المركز المالي لتلبية طلبات المودعين للمصرف وامكانيته في استثمار الفائض النقدي بعد تقديم القروض المطلوبة من خلال قسمة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع ، إذ تعكس هذه النسب مدى مساهمة الاستثمارات قصيرة الأجل في إجمالي الودائع ويؤشر امكانية المصرف بالاستثمار وارتفاع السيولة النقدية و من خلال قسمة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع ان تعكس هذه النسب مدى مساهمة القروض في الودائع ويؤشر ارتفاع المخاطر الى عدم امكانية المصرف بتصفية القروض بسهولة بالاضافة الى عدم كفاية السيولة الموجودة لتلبية طلبات المقترضين ومن خلال قسمة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف الى إجمالي الودائع ، إذ تعكس هذه النسبية مدى مساهمة النقد و ارصدة المصرف في الودائع ويؤشر قوة السيولة المصرف وامكانيته في تلبية طلبات المقترضين الحاليين والجدد ، و من خلال قسمة الموجودات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع اذا تعكس هذه النسبة مدى مساهمة الموجودات قصيرة الاجل في الودائع ويؤشر قدرة المصرف على تحويل موجوداتها إلى سيولة لمواجهة الالتزامات الطارئة .

4 - مؤشر مخاطر التمويل / ويتضمن العلاقة بين مخصص مخاطر التمويل والاستثمار المتمثل بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط قيمة الاستثمارات مقسوما على حجم التمويل والاستثمار المتمثل بالائتمان النقدي والاستثمارات ، ويؤشر الأمان درجة الأمان في توظيف المصرف كما يعكس مستوى التنوع في الاستثمارات ، وكذلك درجة الضمان لتلك التوظيف من خلال تطور هذه المخصصات .

5- مؤشر مخاطر كفاية رأس المال (بازل) :-

ويطلق عليها نسبة الملاءمة وتقاس بقسمة حقوق الملكية على الموجودات ذات المخاطرة وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار والتمويل الناشئة عن احتمال عدم الوفاء ، ويؤشر مدى ما يمكن أن تقابله حقوق الملكية من مخاطر عدم الوفاء ، إذ تعد

من النسب المهمة لدى المصارف لانها تعكس كفاية حقوق الملكية في امتصاص الخسائر ومواجهه المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي ووضعت لجنة (بازل) معايير أساسية لقياس مخاطرة راس المال ،وعلى المصارف التقيد والالتزام ،بها وتتطلب أن لا تقل نسبة حقوق الملكية الى الموجودات ذات المخاطرة عن 12 بالمئة .كما في شكل (15).



شكل (15) : مؤشر مخاطر كفاية راس المال

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على (الخالدي ، 2008 : 160)

ثالثاً// التعثر المالي :- Financial Default

و هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني، والتي تعني عدم القدرة على مواجهة و سداد الالتزامات المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون قيمة الاصول الحقيقية أقل من قيمة الخصوم. (الخضيرى، 1994 : 30)
لذا يمكن تعريف (التعثر المالي) بانها تلك المرحلة التي وصل المصرف الى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعله قريبة جداً من مراحل او مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها الى مستوى اشهر افلاسه سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير، او تحقيق خسائر متتالية سنة بعد اخرى ،مما يجعله مضطراً الى ايقاف نشاطه من حين إلى آخر، وغالباً ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معاً وبالتالي نكون امام حالة عسر مالي حقيقي.(الخفاجي ، 2020 : 361-370)

اولاً // مراحل التعثر Stages of financial failure

ان التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يجب ان تشترك جميع المستويات الادارية التي تتولى الاشراف على الفرع وربما المدير التنفيذي للمصرف في تقدير الاسباب ودرجة الخطورة، حتى يكون قرار المصرف في اعتبار الدين متعثراً في محله. قد يتأخر مدير الفرع في تبليغ الادارة عن قرض متعثر اعتقاداً منهم أن الأمور سوف تستقيم بعد وقت قصير او خوفاً من الاحراج مع الادارة، وبسبب غرورة الا أنه هو الذي أوصى بمنح القرض اعتقاداً منه ان سبب التعثر خارجي ولا اثر له على الزبون، أو الخوف من الاجراءات الادارية ضده وكذلك الخوف من

ردود فعل المجتمع، او المساهمين بالمصرف (الشمري، 2009: 25) ، وان العملية التي يكون فيها المصرف قد بدء بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث هو (العسر المالي) او عدم القدرة على سداد التزاماته ، وان المصرف يمر باربعة مراحل واضحة للوصول الى مرحلة التعثر المالي هي (يونس ، 1998 : 48) . كما يوضحها الشكل (8) .

المرحلة الاولى : النزوع للتسلط الاداري Tendency to authoritarianism.

يكتسب المصرف في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها ما زالت عيوباً كامنة، ولم ينتج عنها اية اخطاء او فساد واضح في اداء المصرف وبالتالي فان قوائمه ومؤشراته المالية لن تكون ذات اية اهمية في كشف هذه العيوب وهذه العيوب تتركز في إدارة المصرف، وخاصة في المستويات العليا منها ومن أهمها ان يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمش وتلغي دور بقية المدراء التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الادارة وفي ذلك ايضاً تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ (ضعف الحوكمة المؤسساتية) (الخفاجي ، 2020 ، :361-375)

المرحلة الثانية : الاخطاء النوعية qualitative errors.

يبدأ المصرف في هذه المرحلة بارتكاب اخطاء جوهرية او ما تسمى ب (الاخطار الكارثية) وهذه الاخطار تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي يعاني منها المصرف (عادل، 2011: 49)

المرحلة الثالثة : مظاهر الانهيار . manifestations of collapse.

وكنتيجة لارتكاب الاخطاء السابقة فان المصرف يكون في هذه المرحلة قد بدأ بالسير في طريق الانهيار ، Collapse وتكون اعراض الوصول الى العسر المالي قد بدأ بالظهور بشكل واضح ومتزايد ، وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى أن هناك فترة ما بين سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين المصرف وبين حالة العسر المالي. (رمضان، 2012: 19)

المرحلة الرابعة : المأزق الانهيار الفعلي The predicament is the actual

collapse—

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي والتي يكون المصرف قد وصل فيها الى لحظة العسر المالي.

ان الضعف في كفاءة الادارة هو المسؤول الأول والأخير عن حالات تعثر المصرف الا ان ذلك لا يمنع من تثبيت الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الاولى : هو عدم تحديد الفترة الزمنية التي قد تستغرقها مراحل التعثر المالي.

الملاحظة الثانية : يمكن تعريف (التعثر المالي المصرفي) على انه الوضع الذي يتعرض فيه المصرف لحالة من نقص السيولة وتراكم الخسائر كنتيجة لقرارات ادارية ومالية خاطئة تراكمت

عبر سنوات ، أو بسبب عدم قدرة المصرف على التكيف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها ، او نتيجة لعدم وجود ادارة فعالة للمخاطر النظامية أو غير النظامية (Basley& Eugene :2008)

يتضح من الجدول(9)، أدناه أن تحديد المراحل الأساسية التي يمر من خلالها المصرف للوصول الى المرحلة التي يفقد المصرف وجوده على الساحة الاقتصادية ان لم تسارع ادارته في الوقت المناسب الى اتخاذ الاجراءات والسبل الملائمة لمنع حدوث التعثر المالي لها.

جدول رقم (9) : مراحل التعثر المالي

المراحل	نوع السبب	الاسباب
المرحلة الاولى	فقدان	سبب ما اهمال
المرحلة الثانية	اضطراب تام	وبسبب ردود فعل سلبية من طرف الادارة
المرحلة الثالثة	تراجع	اقتراض طويل الاجل وبيع موجودات ثابتة لسداد الالتزامات
المرحلة الرابعة	التعسر	تراكم الخسائر وازمة سيولة نقدية حادة (عدم القدرة على السداد)

المصدر : الباحثة بالاعتماد على : (شريف ربحان، 2007 : 13)

ثانياً// أسباب التعثر المصرفي Reasons for bank failure

تصنف أسباب تعثر المصارف الى اسباب داخلية وخارجية. (الشماع ، 2005 : 513)

1- الاسباب الداخلية :

وهي الاسباب التي تعبر عن المخاطر غير النظامية، والتي ترجع إلى عدم كفاءة الادارة أو عدم فعالية العنصر البشرية، عدم فعالية وكفاءة الادارة ، أسباب ناجمة عن قصور في الموارد المادية ، اسباب ناجمة عن عدم وضوح الهدف والرسالة للمصرف، عدم وجود استراتيجية محددة اسباب ناجمة عن اتخاذ قرارات تشغيلية غير ملائمة ، اسباب اخرى داخلية ناجمة عن تفاعل قصور الموارد المادية وعدم كفاءة العنصر البشري وعدم فعالية الادارة واتخاذ القرارات الملائمة وإذا كان المصرف يتبع سياسة تمويلية تعتمد أساسا على الاقتراض ،فإن ذلك يؤدي الى فشله فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة، ويحدث انخفاض في التدفقات النقدية ،والأرباح قبل خصم الفائدة والضريبة الفعلية ،فان هناك احتمالا كبيراً بان لا يتمكن المصرف من تغطية

التزاماته المالية الثابتة، أي الفائدة على الدين ودفعات تسديد القروض، مما قد يعرضه للافلاس ويكون ذلك أكثر احتمالاً إذا كانت الأموال المستمدة من القروض، قد استعملت لتمويل استثمارات طويلة الأجل لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد .

2- الأسباب الخارجية:

وهي الأسباب الناجمة من خارج المصرف، والتي تعبر عن المخاطر النظامية، ويمكن تبويب تلك الاسباب إلى اسباب اقتصادية، أسباب اجتماعية، أسباب تشريعية وقانونية: (عبد اللطيف، 2008 : 62)

ومن الاسباب المهمة وذات التأثير الأكبر هي الناجمة من البيئة الاجتماعية للبلد وثقافة ووعي المجتمع، وهذه الاسباب لاتحكمها رقابة، وإنما تستند على أخلاقيات نابعة من تنشئة الموظف الذي يعمل في تلك المصارف أو المواطن المتعامل مع المصارف، والتي تعود لجذور ثقافية وتربوية تعكس قيم ومبادئ ذلك الموظف. (ريحان، 2007، 7)

ثالثاً// الآثار السلبية للتعثر Negative effects of financial failure

تمثل الديون المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج عالية التكاليف والاثار وافرازات معقدة التركيب، ليس فقط على الجهاز المصرفي، بل على الدولة كلها ومن ثم يجب على كل مصرف أن يحيط بجميع الاثار المتشابكة شديدة الأهمية حتى يستطيع التعامل معها التي يمكن أن نوجز فيما يأتي بعض من أثارها (الخضيرى1996: 45-50) (الامين، 2010: 54)

أ-تجميد جانب هام من أموال البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم ومن ثم تعطيل دورة راس المال في البنوك، وحرمان البنوك من عائد استثمارها من توظيف هذه الاموال سواء مع العملاء المتعثرين أو في مشروعات أخرى .

ب- تعريض البنك إلى الخسائر باهظة التكاليف تشمل الجانبين من مقومات تواجهه أولها مادي والآخر معنوي - .تحتاج الديون المتعثرة إلى معالجات خاصة.

ج- تستغرق معالجة الديون المتعثرة مزيد من الوقت، والجهد، والتكلفة من جانب العاملين والمسؤولين مما يؤثر على قدرتهم .

د- تحتاج إلى استفسارات اقتصادية قانونية وفنية، مما يضطر البنك إلى اللجوء للقضاء والمحاكم لاستيفاء ديونه.

م- تؤثر القروض المتعثرة على الجو النفسي للعمال، وتؤدي إلى توفر مناخ من التوتر، وعدم الاستقرار .

و-تؤدي الديون المتعثرة إلى ارتفاع معدل دوران العملاء والعاملين المتميزين الحاليين، حيث يسارع كل منهم لبحث عن بنك أو مصرف جديد مستقر يحقق رغباته، ويشبع احتياجاته، ويساعد على تحقيق أهدافه وطموحاته .

الفصل الثالث : الجانب العملي

المبحث الأول : مؤشرات الهيكل التمويلي

المبحث الثاني : مؤشرات التعافي المالي

المبحث الثالث : تحليل فرضيات الدراسة

الفصل الثالث // المبحث الاول : عرض وتحليل مؤشرات الهيكل المالي

اولاً- نسبة الرفع المالي

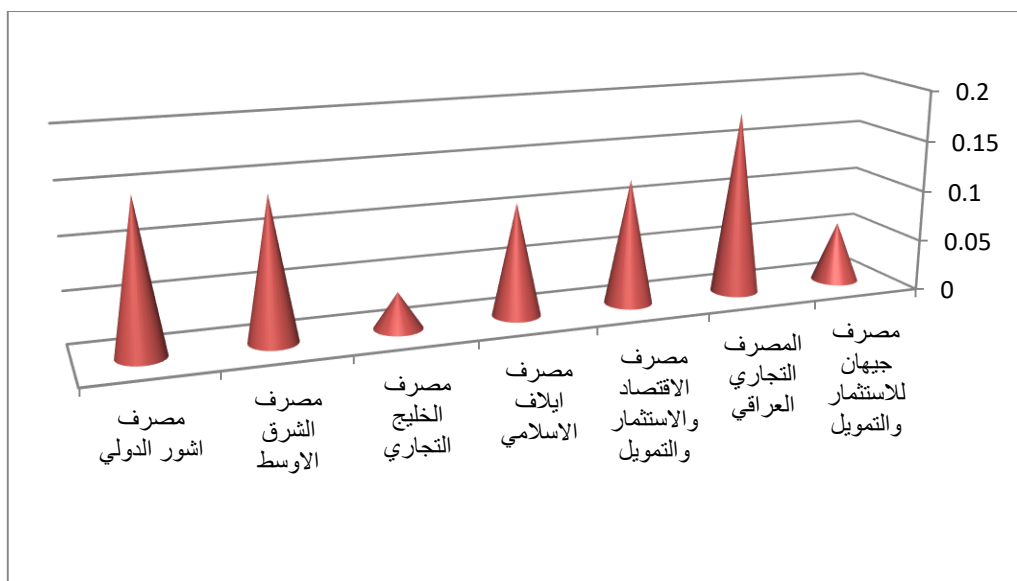
نلاحظ من الجدول (12) ان متوسط نسبة الرفع المالي للقطاع المصرفي بلغ (0.112) بانحراف معياري مقداره (0.055) ، أما اعلى متوسط نسبة رفع مالي فقد كان من حصة المصرف التجاري العراقي والبالغ (0.179) ، في حين ان اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الخليج التجاري حيث بلغ (0.035)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة. ويوضح الشكل (16) نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف

الجدول(12) نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط	S.D
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	0.126	0.065	0.053	0.050	0.057	0.051	0.057	0.073	0.033	0.028	0.059	0.027
المصرف التجاري العراقي	0.282	0.198	0.443	0.146	0.120	0.082	0.047	0.063	0.050	0.355	0.179	0.139
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	0.100	0.114	0.248	0.086	0.070	0.021	0.033	0.030	0.182	0.333	0.122	0.103
مصرف ايلاف الاسلامي	0.034	0.162	0.067	0.070	0.239	0.037	0.235	0.039	0.033	0.172	0.109	0.084
مصرف الخليج التجاري	0.033	0.068	0.022	0.054	0.056	0.016	0.018	0.004	0.043	0.034	0.035	0.020
مصرف الشرق الاوسط	0.272	0.105	0.048	0.218	-0.012	-0.082	-0.097	0.797	0.031	0.093	0.137	0.260
مصرف اشور الدولي	0.055	0.084	0.063	0.496	0.056	0.053	0.066	0.079	0.098	0.408	0.146	0.163
المتوسط	0.129	0.114	0.135	0.160	0.084	0.025	0.051	0.155	0.067	0.203	0.112	0.055

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

ويوضح الشكل(17) نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة



الشكل (16) : نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة
المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 12

ثانياً- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين

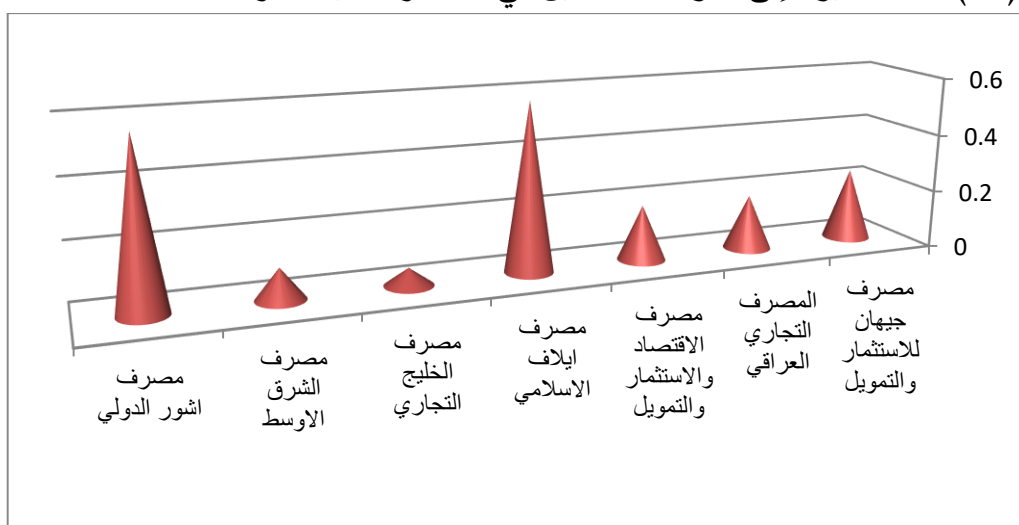
نلاحظ من الجدول (15) ان متوسط نسبة الديون إلى حقوق المساهمين للقطاع المصرفي بلغ (0.277) بانحراف معياري مقداره (0.175) ، أما أعلى متوسط نسبة الديون إلى حقوق المساهمين فقد كان من حصة مصرف ايلاف الاسلامي والبالغ (0.579) ، في حين ان اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الخليج التجاري حيث بلغ (0.060)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة. ويوضح الشكل (18) نسبة الديون إلى حقوق المساهمين في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.

الجدول (15) : نسبة الديون إلى حقوق المساهمين في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.227	0.247	0.009	0.025	0.505	0.045	0.464	0.208	0.331	0.035	0.632	0.215	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.076	0.188	0.238	0.216	0.213	0.054	0.308	0.113	0.217	0.139	0.247	0.133	المصرف التجاري العراقي
0.266	0.190	0.079	0.914	0.108	0.028	0.179	0.071	0.177	0.014	0.269	0.060	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.833	0.579	0.021	0.536	2.570	0.253	0.184	0.153	0.422	0.046	1.548	0.054	مصرف ايلاف الاسلامي
0.045	0.060	0.007	0.103	0.006	0.026	0.023	0.140	0.066	0.091	0.059	0.079	مصرف الخليج التجاري
0.264	0.106	0.458	0.166	0.110	-0.399	-0.072	-0.011	0.517	0.023	0.030	0.239	مصرف الشرق الاوسط
0.515	0.566	0.292	0.439	0.113	0.474	0.773	0.398	1.952	0.416	0.475	0.331	مصرف اشور الدولي
0.175	0.277	0.158	0.343	0.518	0.069	0.266	0.153	0.526	0.109	0.466	0.159	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

والشكل (17) نسبة الديون إلى حقوق المساهمين في المصارف عينة الدراسة



الشكل (17) : نسبة الديون إلى حقوق المساهمين

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 15

ثالثاً- نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات

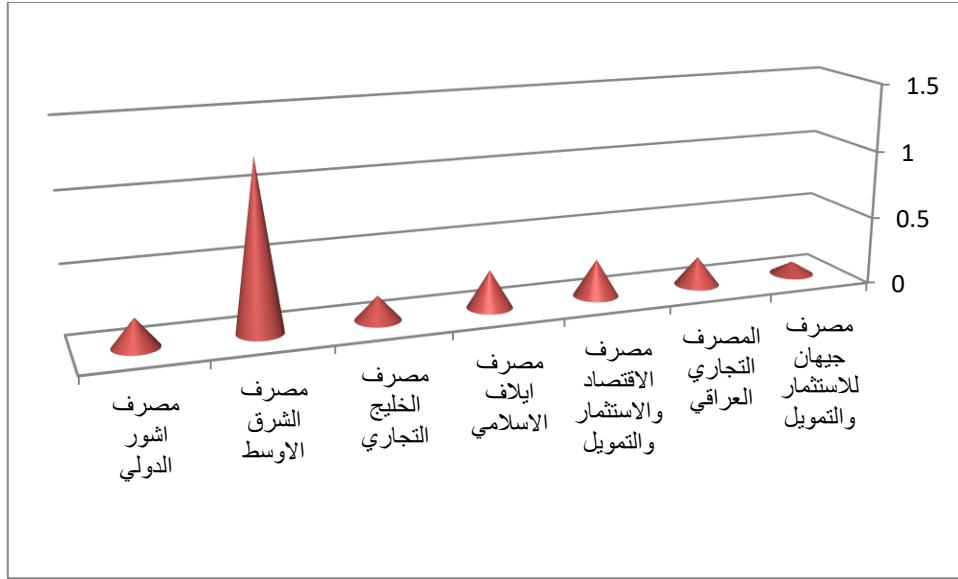
نلاحظ من الجدول (18) ان متوسط نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات للقطاع المصرفي بلغ (0.352) بانحراف معياري مقداره (0.329)، أما اعلى متوسط نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات فقد كان من حصة مصرف الشرق الاوسط والبالغ (1.224)، في حين ان اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف جيهان للاستثمار والتمويل حيث بلغ (0.092)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة. ويوضح الشكل (18) نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.

الجدول (18) : نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.109	0.092	0.098	0.035	0.053	0.044	0.397	0.044	0.040	0.065	0.060	0.080	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.225	0.210	0.151	0.827	0.088	0.087	0.065	0.103	0.148	0.163	0.232	0.238	المصرف التجاري العراقي
0.451	0.273	0.526	0.076	0.060	0.036	0.046	0.104	1.490	0.101	0.099	0.192	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.430	0.277	1.270	0.052	0.057	0.053	0.059	0.110	0.876	0.122	0.087	0.082	مصرف ايلاف الاسلامي
0.249	0.179	0.144	0.029	0.088	0.041	0.046	0.086	0.853	0.289	0.117	0.091	مصرف الخليج التجاري
2.264	1.224	1.240	0.653	7.576	0.091	1.039	0.130	0.245	0.304	0.363	0.595	مصرف الشرق الاوسط
0.454	0.208	0.232	1.488	0.066	0.000	0.028	0.068	0.058	0.047	0.048	0.041	مصرف اشور الدولي
0.329	0.352	0.523	0.451	1.141	0.050	0.240	0.092	0.530	0.156	0.144	0.188	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

والشكل (18) يوضح نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات في المصارف عينة الدراسة



الشكل (18) : نسبة الديون إلى مجموع الموجودات في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 18

رابعاً - نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية

نلاحظ من الجدول (21) ان متوسط نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية للقطاع المصرفي بلغ (0.660) بانحراف معياري مقداره (0.178)، أما أعلى متوسط نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية فقد كان من حصة مصرف جيهان للاستثمار والتمويل والبالغ (60.83)، في حين ان اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف ايلاف الاسلامي حيث بلغ (0.500)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة، ويوضح الشكل (19) نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.

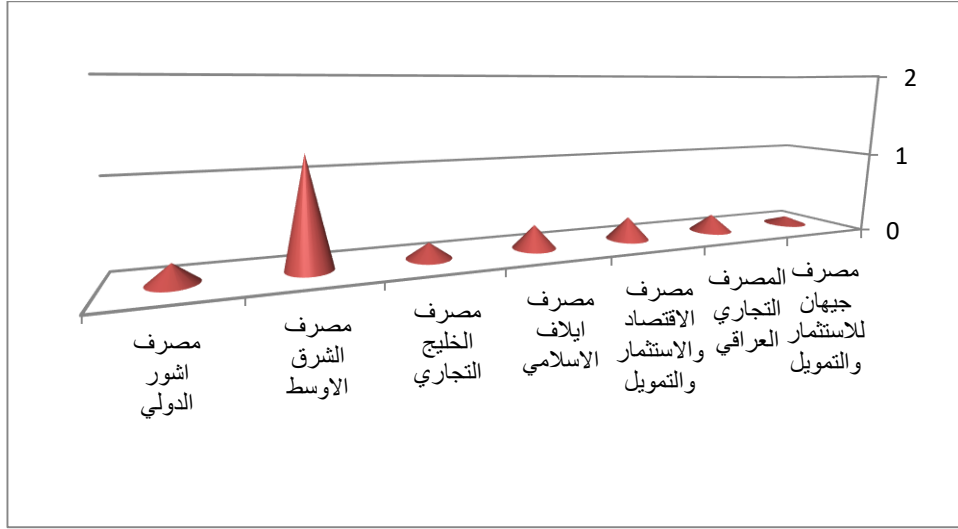
الجدول (21) : نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.474	0.836	1.204	0.746	1.203	1.030	0.611	0.293	0.244	1.215	1.554	0.246	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.518	0.673	0.351	1.143	0.062	1.157	0.360	0.731	1.214	0.031	0.285	1.397	المصرف التجاري العراقي
0.481	0.565	0.816	0.158	0.086	1.305	1.255	0.100	0.159	0.434	0.970	0.366	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.418	0.500	0.237	0.324	0.947	0.243	0.134	0.161	1.162	0.493	1.137	0.163	مصرف ايلاف الاسلامي
0.579	0.671	0.207	0.275	0.116	0.403	2.015	0.627	0.862	1.003	0.214	0.990	مصرف الخليج التجاري
0.258	0.544	0.277	0.417	0.512	0.578	0.653	0.032	0.932	0.815	0.656	0.565	مصرف الشرق الاوسط

0.402	0.835	0.997	0.253	0.689	1.288	0.747	0.730	1.644	0.730	0.868	0.409	مصرف اشور الدولي
0.178	0.660	0.584	0.474	0.516	0.858	0.825	0.382	0.888	0.674	0.812	0.591	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

والشكل (19) يوضح نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة



الشكل (19): نسبة ديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 21

خامساً- حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة

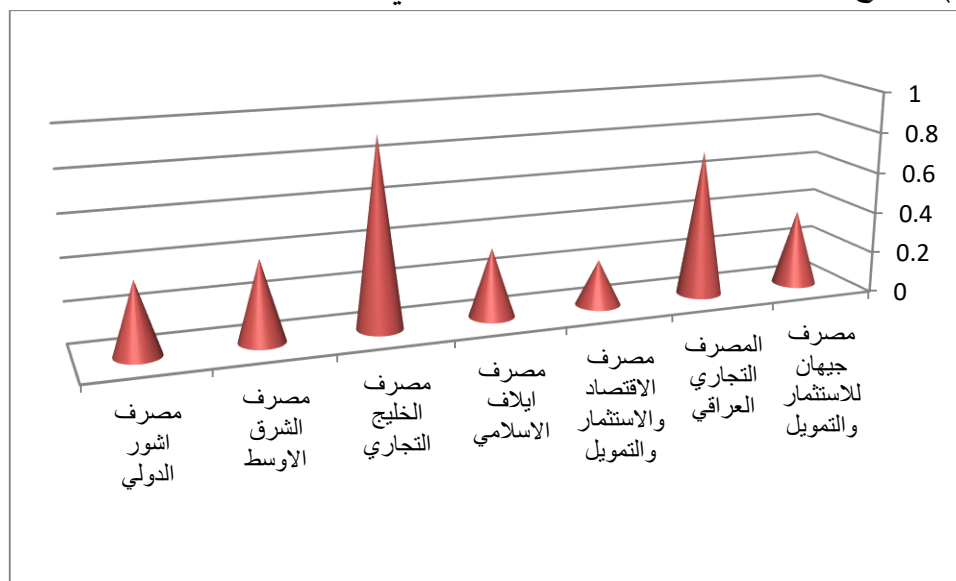
نلاحظ من الجدول (24) ان متوسط حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة للقطاع المصرفي بلغ (0.470) بانحراف معياري مقداره (0.322)، أما أعلى متوسط حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة فقد كان من حصة مصرف الخليج التجاري والبالغ (0.913)، في حين ان اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل حيث بلغ (0.221)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة، ويوضح الشكل (20) حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.

الجدول (24) : حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.340	0.368	0.361	0.586	1.100	0.477	0.212	0.139	0.056	0.020	0.092	0.641	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.415	0.714	0.521	0.985	0.955	0.697	1.249	0.030	0.995	0.200	1.129	0.376	المصرف التجاري العراقي
0.320	0.221	0.114	0.467	1.026	0.194	0.059	0.025	0.029	0.006	0.002	0.288	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.384	0.334	0.106	1.192	0.524	0.122	0.272	0.763	0.018	0.057	0.038	0.243	مصرف ايلاف الاسلامي
0.838	0.913	0.891	2.710	0.442	0.235	0.589	1.780	0.748	0.032	0.243	1.458	مصرف الشرق الاوسط
0.467	0.391	0.339	0.537	0.057	0.364	0.133	0.006	0.823	0.006	0.151	1.496	مصرف اشور الدولي
0.646	0.350	0.333	2.142	0.441	0.123	0.043	0.086	0.026	0.054	0.010	0.244	المتوسط
0.322	0.470	0.381	1.231	0.649	0.316	0.365	0.404	0.385	0.054	0.238	0.678	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

والشكل (20) يوضح حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة



الشكل (20) : حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 23

سادساً- مضاعف حق الملكية

نلاحظ من الجدول (25) ان متوسط مضاعف حق الملكية للقطاع المصرفي بلغ (3.224) بانحراف معياري مقداره (1.802) ،أما اعلى متوسط مضاعف حق الملكية فقد كان من حصة مصرف جيهان للاستثمار والتمويل والبالغ (5.489) ، في حين ان اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل حيث بلغ (1.244)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة .

الجدول (25) : مضاعف حق الملكية في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
5.601	5.489	3.385	2.165	1.093	2.753	17.408	2.354	4.893	14.314	3.057	3.474	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
2.961	3.656	5.183	6.479	1.275	8.279	2.839	7.683	1.797	0.886	0.761	1.378	المصرف التجاري العراقي
4.704	4.203	0.795	1.392	1.324	6.291	15.405	1.163	0.712	3.441	8.463	3.040	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
1.962	2.512	0.226	6.187	1.638	5.250	2.049	0.870	3.789	1.060	1.514	2.533	مصرف ابلافا الاسلامي
2.659	3.192	2.495	8.751	2.567	2.743	6.496	0.801	2.278	4.420	0.472	0.893	مصرف الخليج التجاري
0.901	1.244	0.604	1.490	1.130	1.584	3.469	1.502	0.888	1.021	0.442	0.311	مصرف الشرق الاوسط
1.730	2.271	0.676	6.018	1.545	0.644	3.620	2.571	1.022	3.655	1.996	0.961	مصرف اشور الدولي
1.802	3.224	1.909	4.640	1.510	3.935	7.327	2.421	2.197	4.114	2.386	1.799	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

ويوضح الشكل (21) مضاعف حق الملكية في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية

المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل(21) : مضاعف حق الملكية في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 24

سابعاً- نسبة التمويل الداخلي

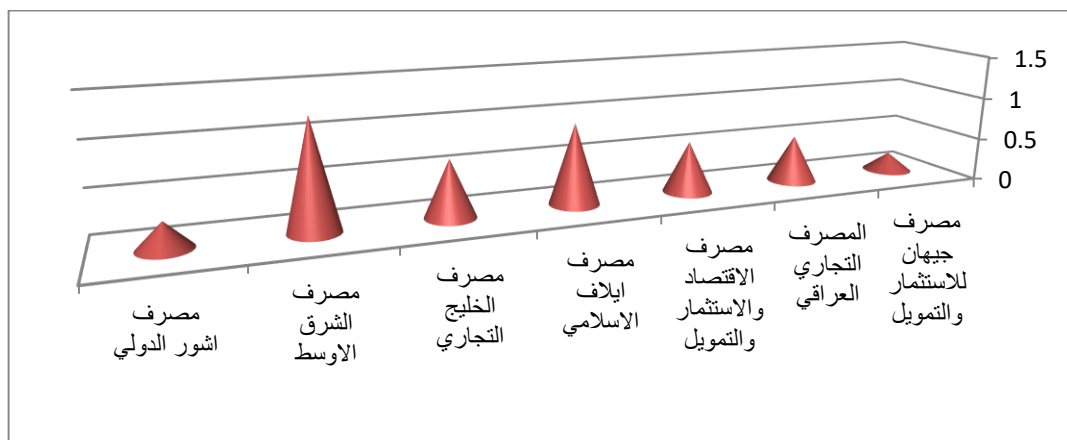
نلاحظ من الجدول (26) ان متوسط نسبة التمويل الداخلي للقطاع المصرفي بلغ (0.639) بانحراف معياري مقداره (0.348)، أما اعلى متوسط نسبة التمويل الداخلي فقد كان من حصة مصرف الشرق الاوسط والبالغ (1.239)، في حين ان اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف جيهان للاستثمار والتمويل حيث بلغ (0.217)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة .

الجدول(26): نسبة التمويل الداخلي في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.141	0.217	0.295	0.046	0.092	0.363	0.057	0.425	0.204	0.070	0.327	0.288	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.433	0.546	0.193	0.154	0.784	0.121	0.352	0.130	0.556	1.128	1.314	0.726	المصرف التجاري العراقي
0.479	0.596	1.258	0.719	0.755	0.159	0.065	0.860	1.404	0.291	0.118	0.329	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
1.268	0.928	4.422	0.162	0.610	0.190	0.488	1.149	0.264	0.944	0.660	0.395	مصرف ايلاف الاسلامي
0.642	0.658	0.401	0.114	0.390	0.365	0.154	1.248	0.439	0.226	2.120	1.119	مصرف الخليج التجاري
0.899	1.239	1.655	0.671	0.885	0.631	0.288	0.666	1.126	0.980	2.264	3.218	مصرف الشرق الاوسط
0.312	0.291	1.002	0.166	0.647	0.155	0.028	0.389	0.098	0.274	0.048	0.104	مصرف اشور الدولي
0.348	0.639	1.318	0.290	0.595	0.283	0.205	0.695	0.584	0.559	0.979	0.883	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

ويوضح الشكل (22) نسبة التمويل الداخلي في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل (22) : نسبة التمويل الداخلي في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 25

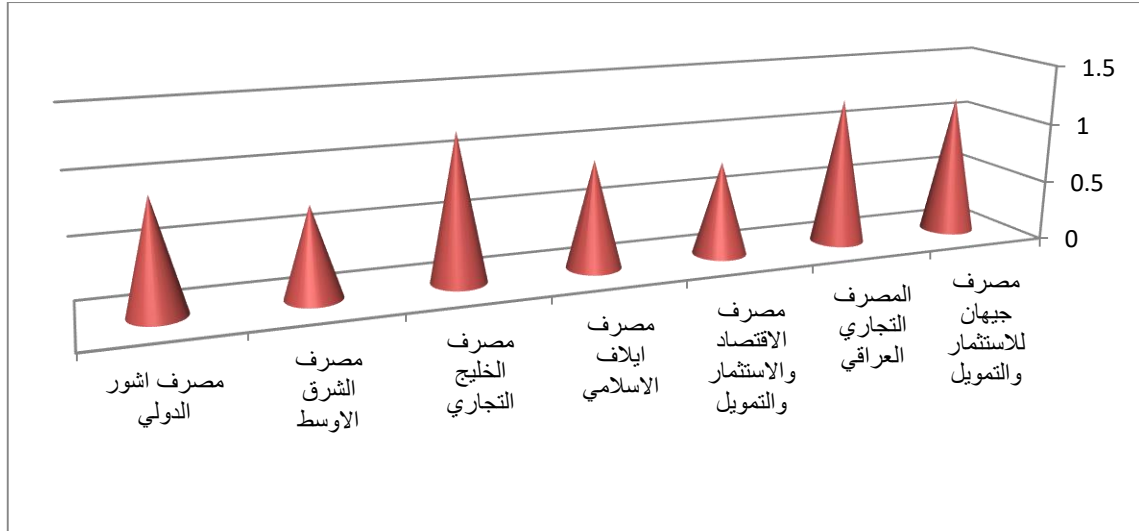
ثامناً - نسبة تغطية الأرباح للفوائد

نلاحظ من الجدول (29) ان متوسط نسبة تغطية الأرباح للفوائد للقطاع المصرفي بلغ (0.983) بانحراف معياري مقداره (0.221)، أما أعلى متوسط نسبة تغطية الأرباح للفوائد فقد كان من حصة مصرف المصرف التجاري العراقي والبالغ (1.221)، في حين ان أقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الشرق الاوسط حيث بلغ (0.729)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة، ويوضح الشكل (23) نسبة تغطية الأرباح للفوائد في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.

الجدول (29) : نسبة تغطية الأرباح للفوائد في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.766	1.162	0.455	0.570	1.065	1.384	1.232	1.138	3.166	1.064	0.906	0.637	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.869	1.221	0.611	2.855	0.548	1.058	2.399	0.658	1.455	1.716	0.245	0.663	المصرف التجاري العراقي
0.464	0.776	0.958	0.710	0.102	0.699	1.052	0.090	1.636	0.529	1.031	0.952	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.392	0.885	1.186	1.185	0.576	0.830	0.299	1.060	0.411	0.660	1.518	1.121	مصرف ايلاف الاسلامي
0.469	1.203	1.000	0.854	1.700	0.791	1.511	0.899	2.227	0.818	1.081	1.145	مصرف الخليج التجاري
0.448	0.729	1.569	0.067	0.479	0.847	0.911	0.377	0.212	0.874	0.897	1.057	مصرف الشرق الاوسط
0.803	0.907	2.614	0.090	0.478	0.207	0.193	0.613	0.795	1.715	0.922	1.438	مصرف اشور الدولي
0.221	0.983	1.199	0.904	0.707	0.831	1.085	0.691	1.415	1.054	0.943	1.002	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



الشكل (23) : نسبة تغطية الارباح للفوائد في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 29

تاسعاً-اجمالي مؤشرات الهيكل المالي

الجدول (30) : مؤشرات الهيكل المالي في المصارف عينة الدراسة خلال السنوات العشرة

اسم المصرف	المؤشر	نسبة الرفع المالي	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة	مضاعف حق الملكية	نسبة التمويل الداخلي	نسبة تغطية الارباح للفوائد
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	0.059	0.247	0.092	0.835	0.368	5.489	0.217	1.162	
المصرف التجاري العراقي	0.179	0.188	0.21	0.673	0.714	3.656	0.546	1.221	
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	0.122	0.19	0.273	0.565	0.221	4.203	0.596	0.776	
مصرف ايلاف الاسلامي	0.109	0.579	0.277	0.5	0.334	2.512	0.928	0.885	
مصرف الخليج التجاري	0.035	0.06	0.179	0.671	0.913	3.192	0.658	1.203	
مصرف الشرق الاوسط	0.137	0.106	1.224	0.544	0.391	1.244	1.239	0.729	
مصرف اشور الدولي	0.146	0.566	0.208	0.835	0.35	2.271	0.291	0.907	
المتوسط	0.112	0.277	0.352	0.66	0.47	3.224	0.639	0.983	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

أظهرت النتائج التي تم تحليلها لمؤشرات الهيكل المالي أن هذه المؤشرات تتباين في النسب المحققة على مستوى المصارف منفردة من سنة إلى أخرى مقارنة بسنوات التحليل ، وتختلف متوسطات سنواتها السنوية على مستوى (المصارف) عينة الدراسة، وبالتالي قدرة تلك المصارف على تحقيق أهدافها

، حيث يوضح الجدول (30) معدلات تلك المؤشرات خلال سنوات التحليل لكل مصرف وخلال السنوات المعتمدة في الدراسة ، حيث تبين النتائج والنسب المئوية الواردة في الجدول تشير إلى أن التعافي المالي ، وارتفاع نسبة التغيير ، والتغيرات والمؤشرات التي تظهر تحسنا في فعالية وقدرة معظم المصارف على تحقيق مؤشرات أداء مالي مقبولة ، خاصة في السنوات الأخيرة للتحليل، مقارنة بالمعدلات السنوية التي اعتبرت معيارا لمقارنة المؤشرات التي تحققت في المصارف المعتمدة في هذه الدراسة، وتشير نتائج الجدول (30) الى ان اعلى نسبة الرفع المالي حققها مصرف المصرف التجاري العراقي، اما معدل نسبة الديون إلى حقوق المساهمين فنجد ان مصرف اشور الدولي هو اعلى المصارف في هذه النسبة خلال سنوات التحليل، اما نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات فتظهر ان مصرف الشرق الاوسط اعلى تحقيا من باقي المصارف الاخرى ، كما ظهر ان مصرف اشور الدولي متقدما على باقي المصارف في نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية، كما نجد ان مصرف الخليج التجاري هو الاعلى تحقيا لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة، في حين نجد ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل هو الاعلى تحقيا لنسبة مضاعف حق الملكية، اما مصرف الشرق الاوسط فقد حقق اعلى نسبة التمويل الداخلي، كما نجد ان المصرف التجاري العراقي هو الاعلى في نسبة تغطية الارباح للفوائد.

الفصل الثالث // المبحث الثاني : مؤشرات التعافي المالي

أولاً- نسبة (معدل) العائد على الموجودات

تعد هذه النسبة مؤشراً لقدرة المصرف على توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لدى المصرف، إذ تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثمارهم أموالهم لربحية ويعتمد على حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات كما أنها تعد مقياساً لاستثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل كافة، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة نحو كفاءة الأداء المالي الاستثمارية والتشغيلية والمالية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشراً في جيداً المصرف، وسيتم استعراض صافي الربح بعد الضريبة للمصارف عينة الدراسة ولجميع سنوات العينة واجمالي الموجودات في الملحق (1).

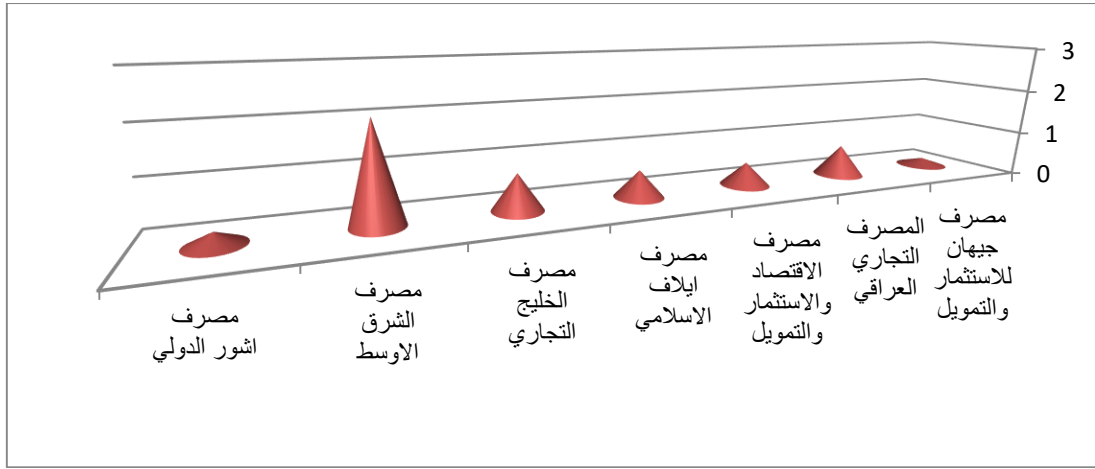
تشير نتائج الجدول (33) ان أعلى معدل للمصارف عينة الدراسة لمعدل العائد على الموجودات جميعاً كان لمصرف الشرق الاوسط إذ بلغ (2.086) وبانحراف معياري قد بلغ (5.715) وهذا يعني ان مصرف الشرق الاوسط لديه استثمارات كبيرة في موجوداته تحقق ارباح عالية وبمستوى يفوق المصارف الاخرى ، أما أدنى معدل للمصارف عينة الدراسة كان لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل إذ بلغ (0.174) وبانحراف معياري قد بلغ (0.110) وهو مؤشر لضعف القابلية على توليد الأرباح عبر الموجودات في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل خلال هذه السنة مقارنة بالمعدل السنوي لنسبة العائد على الموجودات للعينة .

الجدول (33) : معدل العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.110	0.174	0.0733	0.1201	0.0256	0.3730	0.3273	0.2070	0.1710	0.1597	0.0807	0.2005	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.409	0.699	0.5879	0.2749	1.1584	1.4460	1.0162	0.4286	0.2148	0.4437	0.8993	0.5179	المصرف التجاري العراقي
0.365	0.522	1.4027	0.3185	0.3861	0.2056	0.4852	0.6084	0.4398	0.3698	0.8347	0.1697	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
1.147	0.593	3.8246	0.0175	0.2051	0.2651	0.4504	0.2902	0.5361	0.1839	0.0855	0.0713	مصرف ابلان الاسلامي
1.484	0.782	0.1253	0.0416	0.0350	1.0228	0.4962	0.4337	0.0534	0.4368	4.9183	0.2600	مصرف الخليج التجاري
5.715	2.086	0.2680	0.0316	0.9487	0.0634	0.0493	0.0710	0.0210	0.5157	0.5666	18.3289	مصرف الشرق الاوسط
0.325	0.254	0.3124	0.1340	0.0880	0.7105	0.0434	0.0752	0.0624	0.0771	0.0656	0.9720	مصرف اشور الدولي
0.831	0.730	0.942	0.134	0.407	0.584	0.410	0.302	0.214	0.312	1.064	2.931	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

ويوضح الشكل (24) خلاصة معدل العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل (24) : معدل العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 33

ثانياً-نسبة العائد على الودائع

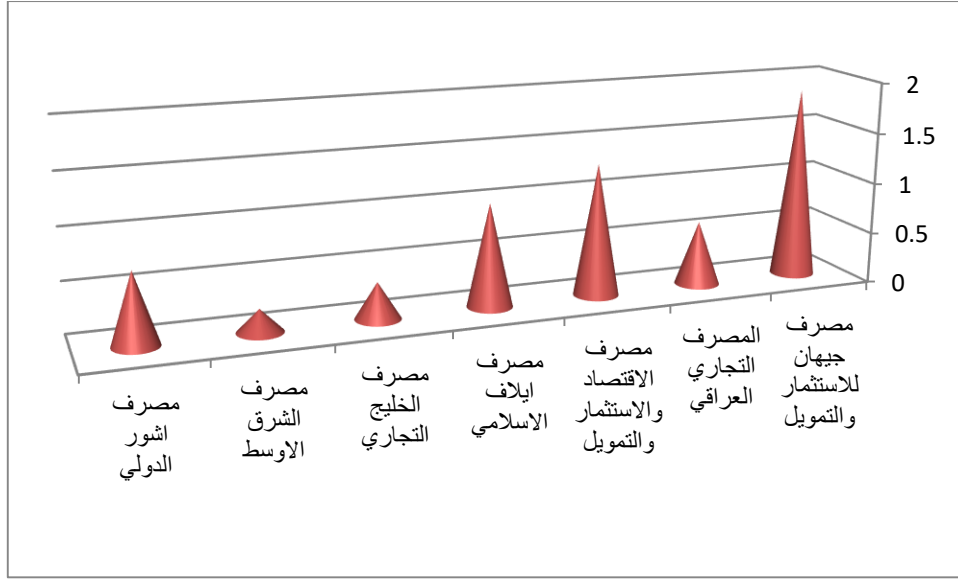
تشير نتائج الجدول (36) ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل بانه اكثر المصارف اعتماداً بتحقيق أعلى نسب العائد على الودائع وهي مؤشر لفاعلية وقدرة المصرف على تحقيق الارباح عبر الاستثمار في الودائع التي عبرت عنها نسبة العائد على الودائع للمصرف والتي بلغت (1.869) وبانحراف معياري قد بلغ (1.318) الذي يفوق المصارف الاخرى ،أما أدنى معدل للمصارف عينة الدراسة كان لمصرف مصرف الشرق الاوسط أذ بلغ (0.224) وبانحراف معياري قد بلغ (0.476) وهذا يعني ان مصرف الشرق الاوسط لا يمتلك استثمارات كبيرة غي الودائع.

الجدول (36) : نسبة العائد على الودائع في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
1.318	1.869	1.631	0.773	0.190	3.951	1.975	1.314	0.18	2.306	2.741	3.628	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.527	0.628	0.306	0.608	1.385	1.247	1.462	0.373	0.171	0.174	0.360	0.192	المصرف التجاري العراقي
1.071	1.295	0.637	0.720	3.740	2.565	1.215	1.432	0.598	0.760	1.039	0.241	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
1.112	1.009	3.841	0.080	0.761	0.918	1.179	0.861	1.653	0.441	0.196	0.157	مصرف ايلاف الاسلامي
0.770	0.359	0.017	0.029	0.045	0.370	0.246	0.119	0.015	0.046	2.524	0.180	مصرف الخليج التجاري
0.476	0.224	0.093	0.043	0.101	0.032	0.031	0.026	0.004	0.205	0.132	1.568	مصرف الشرق الاوسط
0.957	0.699	0.150	0.743	0.079	1.861	0.214	0.232	0.456	0.107	0.192	2.954	مصرف اشور الدولي
0.583	0.955	0.954	0.428	0.900	2.421	0.903	0.622	0.440	0.577	1.026	1.274	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

ويوضح الشكل (25) خلاصة نسبة العائد على الودائع في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل (25) : نسبة العائد على الودائع في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 36

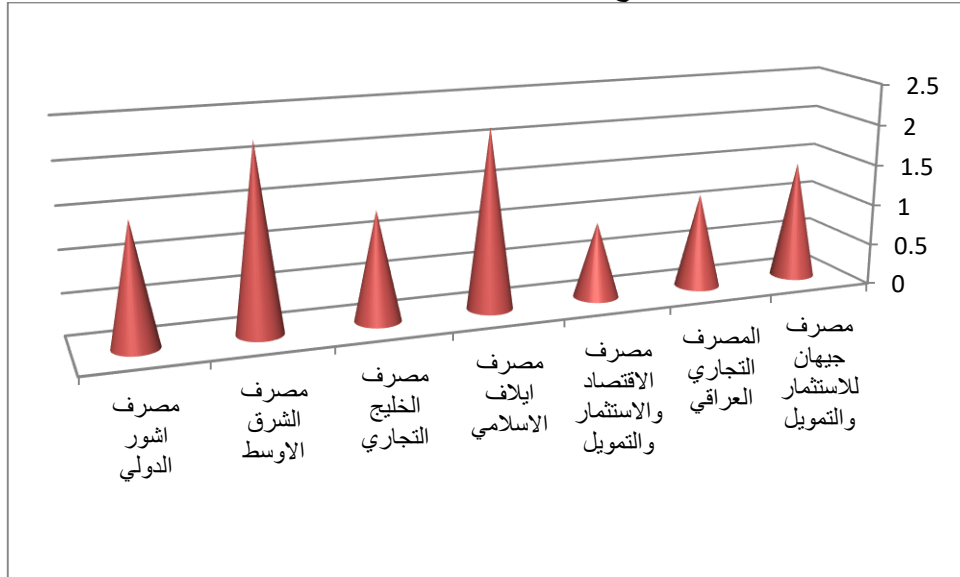
ثالثاً- ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف

تشير نتائج الجدول (39) ان مصرف الشرق الاوسط بانه اكثر المصارف اعتماداً بتحقيق أعلى نسب رأس المال الممتلك الى مجموع القروض والسلف وهي مؤشر لفاعلية وقدرة مصرف الائتمان على منح القروض والسلف لمتانة رأس المال لديه خلال هذه السنة والتي عبرت عنها نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع القروض والسلف للمصرف والتي بلغت (2.224) وبانحراف معياري قد بلغ (2.492) الذي يفوق المصارف الاخرى، أما أدنى معدل للمصارف عينة الدراسة كان مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل إذ بلغ (0.918) وبانحراف معياري قد بلغ (0.671) وهذا يعني ان مصرف التجاري لا يمتلك اموال كافية التي تمكنه من منح القروض والسلف، ويوضح الشكل (27) خلاصة ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف في المصارف عينة الدراسة للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.

الجدول (39) : ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
1.226	1.436	0.412	1.319	0.654	1.964	0.318	4.345	0.738	2.215	0.622	1.768	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
1.172	1.149	0.926	0.446	0.828	1.413	0.997	4.327	0.594	0.545	0.225	1.192	المصرف التجاري العراقي
0.671	0.918	0.351	0.291	0.261	1.336	1.758	1.119	0.445	1.710	0.200	1.706	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
2.869	2.177	3.761	0.099	1.613	1.314	0.554	9.710	0.216	1.889	0.475	2.135	مصرف ايلاف الاسلامي
1.421	1.317	2.078	0.503	5.073	1.470	0.951	0.834	0.603	0.284	0.520	0.853	مصرف الخليج التجاري
2.492	2.224	0.628	0.261	6.747	3.127	1.010	6.603	0.146	1.716	0.925	1.078	مصرف الشرق الاوسط
1.258	1.460	0.893	1.329	4.455	0.236	1.038	2.642	1.047	1.789	0.758	0.415	مصرف اشور الدولي
1.163	1.526	1.293	0.607	2.804	1.551	0.947	4.226	0.541	1.450	0.532	1.307	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



الشكل (26) : ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول 39

رابعاً - ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع

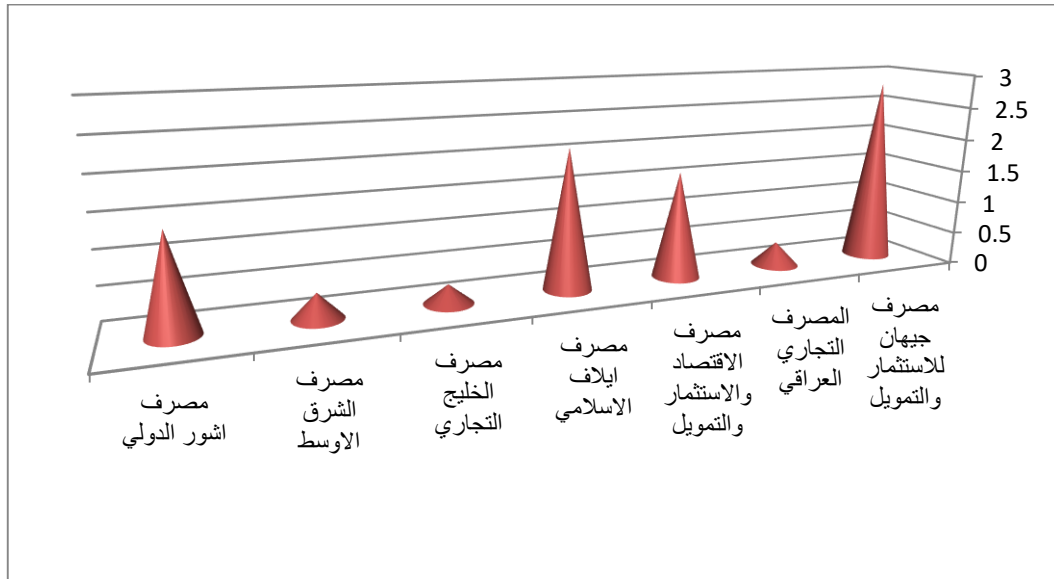
تشير نتائج الجدول (42) ان أعلى معدل للمصارف عينة الدراسة لملاءمة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع جميعاً كان لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل إذ بلغ (2.821) وبانحراف معياري قد بلغ (1.835) وهذا يعني ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل لديه متانة في رأس المال ويستطيع مواجهة السحوبات من قبل المودعين لدى المصرف في اي وقت وبمستوى يفوق المصارف الاخرى، أما أدنى معدل للمصارف عينة الدراسة كان لمصرف الخليج التجاري إذ بلغ (0.287) وبانحراف معياري قد بلغ (0.243) وهذا يعني ان مصرف الخليج التجاري لديه ارتفاع في نسبة الودائع اكثر من النسبة المقررة مما يجعل رأس المال غير كافي لسدادها ويعرض المصرف لمخاطرة عدم السداد في الوقت المحدد.

ويوضح الشكل (28) خلاصة نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع للسلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.

الجدول(42) : ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
1.835	2.821	8.697	1.188	0.96	1.692	0.461	2.696	0.085	4.828	2.323	5.275	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
0.211	0.367	0.734	0.327	0.198	0.692	0.147	0.541	0.111	0.36	0.086	0.474	المصرف التجاري العراقي
1.832	1.627	0.941	0.14	2.107	5.856	0.314	1.788	0.364	2.6	0.163	2	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
1.606	2.115	7.003	0.123	0.471	3.326	0.528	4.147	0.511	3.498	0.318	1.224	مصرف ايلاف الاسلامي
0.243	0.287	0.208	0.168	0.747	0.107	0.298	0.087	0.251	0.023	0.595	0.384	مصرف الخليج التجاري
0.300	0.379	0.071	0.254	0.773	0.123	0.712	0.405	0.076	0.847	0.414	0.116	مصرف الشرق الاوسط
1.094	1.424	0.628	0.261	2.747	3.127	1.01	2.603	0.146	1.716	0.925	1.078	مصرف اشور الدولي
0.732	1.289	2.612	0.352	1.143	2.132	0.496	1.752	0.221	1.982	0.689	1.507	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



الشكل(27) : ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع في المصارف عينة الدراسة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (41)

خامساً- اجمالي مؤشرات التعافي المالي

الجدول (43) : مؤشرات التعافي المالي في المصارف عينة الدراسة خلال السنوات العشرة

اسم المصرف	معدل العائد على الموجودات	نسبة العائد على الودائع	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات	ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	0.174	1.869	1.436	2.821
المصرف التجاري العراقي	0.699	0.628	1.149	0.367
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	0.522	1.295	0.918	1.627
مصرف ايلاف الاسلامي	0.593	1.009	2.177	2.115
مصرف الخليج التجاري	0.782	0.359	1.317	0.287
مصرف الشرق الاوسط	2.086	0.224	2.224	0.379
مصرف اشور الدولي	0.254	0.699	1.460	1.424
المتوسط	0.730	0.869	1.526	1.289

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

أظهرت النتائج التي تم تحليلها لمؤشرات التعافي المالي أن هذه المؤشرات تتباين في النسب المحققة على مستوى المصارف منفردة من سنة إلى أخرى مقارنة بسنوات التحليل ، وتختلف متوسطات سنواتها السنوية على مستوى (المصارف) عينة الدراسة، وبالتالي قدرة تلك المصارف على تحقيق أهدافها ، حيث يوضح الجدول (43) معدلات تلك المؤشرات خلال سنوات التحليل لكل مصرف وخلال السنوات المعتمدة في الدراسة ، حيث تبين النتائج والنسب المئوية الواردة في الجدول تشير إلى أن التعافي المالي ، وارتفاع نسبة التغيير ، والتغيرات والمؤشرات التي تظهر تحسنا في فعالية وقدرة معظم المصارف على تحقيق مؤشرات أداء مالي مقبولة ، خاصة في السنوات الأخيرة للتحليل، مقارنة بالمعدلات السنوية التي اعتبرت معيارا لمقارنة المؤشرات التي تحققت في المصارف المعتمدة في هذه الدراسة، وتشير نتائج الجدول (43) الى ان اعلى معدل العائد على الموجودات حققها مصرف الشرق الاوسط، اما معدل العائد على الودائع فنجد ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل هو اعلى المصارف في هذه النسبة خلال سنوات التحليل، اما ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف فتظهر ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل اعلى تحقيقا من باقي المصارف الاخرى ، كما ظهر ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل متقدما على باقي المصارف في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع.

الفصل الثالث // المبحث الثالث: تحليل فرضيات الدراسة

أولاً-فرضية الارتباط

من أجل تحليل ومناقشة واختبار الفرضية الأولى للدراسة ، والتي تنص على (هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي والتعافي المالي) تم الاعتماد على المقياس الإحصائي معامل الارتباط البسيط (Pearson) لقياس وتحديد نوع وقوة الارتباط بين المؤشرات.

أولاً-العلاقة بين نسبة الرفع المالي ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(44) : الارتباط بين نسبة الرفع المالي ومؤشرات التعافي المالي

ملازمة رأس المال الى مجموع الودائع	ملازمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	نسبة العائد على الودائع	معدل العائد على الموجودات	نسبة الرفع المالي
r	r	r	R	
0.280	0.546	0.278	0.205	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

أظهرت نتائج الجدول (44) والتي تبين معاملات الارتباط ان هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية ومعنوية تتراوح درجتها بين (الضعيفة والمتوسطة) بين مؤشر نسبة الرفع المالي ومؤشر التعافي المالي ، اذ تبين النتائج ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في ملازمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف اذ بلغ معامل الارتباط (0.546) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية قوية بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في معدل العائد على الموجودات اذ بلغ (0.205) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين المؤشرين.

ثانياً-العلاقة بين نسبة الديون إلى حقوق المساهمين ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(45) : الارتباط بين نسبة الديون إلى حقوق المساهمين ومؤشرات التعافي المالي

ملازمة رأس المال الى مجموع الودائع	ملازمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	نسبة العائد على الودائع	معدل العائد على الموجودات	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين
r	r	r	R	
0.534	0.306	0.232	0.616	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

اذ تبين النتائج في الجدول (45) ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في معدل العائد على الموجودات اذ بلغ معامل الارتباط (0.616) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية قوية بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في نسبة العائد على الودائع ،اذ بلغ (0.232) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين المؤشرين.

ثالثاً-العلاقة بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(46) : العلاقة بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات ومؤشرات التعافي المالي

معدل العائد على الموجودات	نسبة العائد على الودائع	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
R	r	r	r	
0.615	0.538	0.629	0.334	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

تبين النتائج في الجدول(46) ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف اذ بلغ معامل الارتباط (0.629) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية قوية بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع اذ بلغ (0.334) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين المؤشرين.

رابعاً-العلاقة بين نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(47) : العلاقة بين نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية ومؤشرات التعافي المالي

معدل العائد على الموجودات	نسبة العائد على الودائع	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
R	r	r	r	
0.484	0.320	0.402	0.262	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

تبين النتائج في الجدول(47) ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في معدل العائد على الموجودات اذ بلغ معامل الارتباط (0.484) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية قوية بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع اذ بلغ (0.262) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين المؤشرين.

خامساً-العلاقة بين حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(48) : الارتباط بين حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة ومؤشرات التعافي المالي

ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	نسبة العائد على الودائع	معدل العائد على الموجودات	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة
r	r	r	R	
0.107	0.217	0.233	0.098	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

تبين النتائج في الجدول(48) ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في نسبة العائد على الودائع اذ بلغ معامل الارتباط (0.233) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط ضعيفة بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في معدل العائد على الموجودات اذ بلغ (0.098) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين المؤشرين.

سادساً-العلاقة بين مضاعف حق الملكية ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(49) : الارتباط بين مضاعف حق الملكية ومؤشرات التعافي المالي

ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	نسبة العائد على الودائع	معدل العائد على الموجودات	مضاعف حق الملكية
r	r	r	R	
0.549	0.661	0.824	0.679	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

تبين النتائج في الجدول(49) ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في نسبة العائد على الودائع، اذ بلغ معامل الارتباط (0.824) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط قوية بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع اذ بلغ (0.549) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية متوسطة بين المؤشرين.

سابعاً-العلاقة بين نسبة التمويل الداخلي ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(50) : الارتباط بين نسبة التمويل الداخلي ومؤشرات التعافي المالي

ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	نسبة العائد على الودائع	معدل العائد على الموجودات	نسبة التمويل الداخلي
r	r	r	R	
0.452	0.687	0.309	0.516	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

تبين النتائج في الجدول(50) ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف، اذ بلغ معامل الارتباط (0.687) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط قوية بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في نسبة العائد على الودائع اذ بلغ (0.309) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية متوسطة بين المؤشرين.

ثامناً-العلاقة بين نسبة تغطية الارباح للفوائد ومؤشرات التعافي المالي

الجدول(51) : الارتباط بين نسبة تغطية الارباح للفوائد ومؤشرات التعافي المالي

ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع	ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف	نسبة العائد على الودائع	معدل العائد على الموجودات	نسبة تغطية الارباح للفوائد
r	r	r	R	
0.328	0.423	0.345	0.436	

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

تبين النتائج في الجدول(51) ان اقوى علاقة ارتباط بين المؤشرين ظهرت في معدل العائد على الموجودات، اذ بلغ معامل الارتباط (0.436) ما يشير الى معنوية علاقة ارتباط متوسطة بين المؤشرين ،بينما كان اقل معامل ارتباط بين المؤشرين قد ظهر في نسبة العائد على الودائع اذ بلغ(0.328) مما يشير الى معنوية علاقة ارتباط طردية متوسطة بين المؤشرين.

ثانياً -فرضية التأثير

من أجل تحليل ومناقشة واختبار الفرضية الثانية للدراسة ، والتي تنص على (هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي والتعافي المالي) تم الاعتماد على المقياس الإحصائي الانحدار الخطي المتعدد بالإضافة الى استخدام معامل التفسير (R Square) لغرض قياس نسبة ما تفسره مؤشرات الهيكل المالي من تغيرات في مؤشرات التعافي المالي.

اولاً-تحليل تأثير مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات

وتظهر نتائج الجدول (52) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات (0.663)، الامر الذي يعني ان مؤشرات الهيكل المالي قامت بتفسير (0.440) من الاحداث والظواهر التي تحدث في معدل العائد على الموجودات.

الجدول (52) : تأثير مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات

الانموذج	B	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.663	0.440	0.439	0.22371

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج(spss.v26)

ويلاحظ من نتائج الجدول (53) ان مستوى الدلالة الاحصائية اقل من (0.05) وقد بلغ (0.000)، اضافة الى ان قيمة (F) المحسوبة وباللغة (15.696) اعلى من قيمة (F) الجدولية وباللغة (4.28)، الامر الذي يعني انه يتم رفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وقبول الفرضية البديلة التي تفرض انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (a=0.05) لمؤشرات الهيكل المالي على معدل العائد على الموجودات.

الجدول (53) : تحليل تأثير مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات

الانموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	.Sig
الانحدار	94.177	6	15.696	15.696	0.000 ^b

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

كما تشير نتائج الجدول (54) ان مؤشرات الهيكل المالي لها تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بمستوى دلالة (0.000) أي اقل من (0.05) على معدل العائد على الموجودات الامر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الجدول (54) : نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في معدل العائد على الموجودات

مستوى الدلالة Sig	قيمة t	المعاملات غير المعيارية		مؤشرات الهيكل المالي
		الخطأ المعياري	قيمة β	
0.000	2.141	0.199	0.426	الثابت
0.002	10.15	0.074	0.751	نسبة الرفع المالي
0.000	4.714	0.098	0.462	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين
0.000	8.048	0.083	0.668	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
0.004	2.914	0.093	0.271	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
0.000	4.455	0.123	0.548	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة
0.000	6.269	0.104	0.652	مضاعف حق الملكية
0.030	6.151	0.073	0.449	نسبة التمويل الداخلي
0.000	5.667	0.096	0.544	نسبة تغطية الارباح للفوائد

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

ثانياً-تحليل اثر مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع

تظهر نتائج الجدول (55) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع (0.558)، الامر الذي يعني ان مؤشرات الهيكل المالي قامت بتفسير (0.311) من الاحداث والظواهر التي تحدث في نسبة العائد على الودائع.

الجدول (55) : اثر مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع

الانموذج	B	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.558 ^a	0.0773	0.306	0.43886

المصدر: : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

كما تشير نتائج الجدول (56) ان مؤشرات الهيكل المالي لها تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بمستوى دلالة (0.000) أي اقل من (0.05) على نسبة العائد على الودائع الامر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الجدول (56) : تحليل اثر مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع

الانموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	.Sig
1	87.197	6	14.533	14.533	0.000 ^b

المصدر: : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

كما تشير نتائج الجدول (57) ان مؤشرات الهيكل المالي لها تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بمستوى دلالة (0.000) أي اقل من (0.05) على نسبة العائد على الودائع الامر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الجدول (57) : نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في نسبة العائد على الودائع

مستوى الدلالة Sig	قيمة t	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات المستقلة
		الخطأ المعياري	قيمة β	
0.009	2.655	0.197	0.523	الثابت
0.000	11.05	0.084	0.928	نسبة الرفع المالي
0.000	4.604	0.111	0.511	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين
0.000	6.904	0.094	0.649	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
0.000	11.32	0.065	0.736	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
0.000	6.827	0.081	0.553	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة
0.000	4.113	0.097	0.399	مضاعف حق الملكية
0.000	9.732	0.082	0.798	نسبة التمويل الداخلي
0.000	4.123	0.073	-0.301-	نسبة تغطية الارباح للفوائد

المصدر: : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

ثالثاً-تحليل اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف

تظهر نتائج الجدول (58) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف (0.643)، الامر الذي يعني ان مؤشرات

الهيكل المالي قامت بتفسير (0.414) من الاحداث والظواهر التي تحدث في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف.

الجدول (58) : اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف

الانموذج	B	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.643 ^a	0.414	0.412	0.3064

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

كما تشير نتائج الجدول (59) ان مؤشرات الهيكل المالي لها تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بمستوى دلالة (0.000) أي اقل من (0.05) على ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف الامر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الجدول (59) : تحليل اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف

الانموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	.Sig
1 الانحدار	101.674	6	16.946	16.946	0.000 ^b

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

كما تشير نتائج الجدول (60) ان مؤشرات الهيكل المالي لها تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بمستوى دلالة (0.000) أي اقل من (0.05) على ملائمة رأس المال الى مجموع القروض .

الجدول (60) : نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع القروض والسلف

مستوى الدلالة Sig	قيمة t	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات المستقلة
		الخطأ المعياري	قيمة β	
0.000	21.14	0.037	0.782	الثابت
0.000	13.04	0.075	0.978	نسبة الرفع المالي
0.000	27.34	0.038	1.039	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين
0.000	22.89	0.035	0.801	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
0.000	10.66	0.067	0.714	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
0.000	20.11	0.038	0.764	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة
0.000	13.43	0.075	1.007	مضاعف حق الملكية
0.000	21.09	0.046	0.970	نسبة التمويل الداخلي
0.000	17.98	0.041	0.737	نسبة تغطية الارباح للفوائد

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

رابعاً- تحليل اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع

تظهر نتائج الجدول (61) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع (0.601)، الامر الذي يعني ان مؤشرات الهيكل المالي قامت بتفسير (0.361) من الاحداث والظواهر التي تحدث في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع.

الجدول (61) : اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع

الانموذج	B	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.601	0.361	0.359	0.44550

المصدر: : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

كما تشير نتائج الجدول (62) ان مؤشرات الهيكل المالي لها تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بمستوى دلالة (0.000) أي اقل من (0.05) على ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع الامر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الجدول (62) : تحليل اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع

الانموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	.Sig
1 الانحدار	92.169	6	15.362	15.362	0.000 ^b

المصدر: : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

كما تشير نتائج الجدول (63) ان مؤشرات الهيكل المالي لها تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بمستوى دلالة (0.000) أي اقل من (0.05) على ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع الذي يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الجدول (63) : نتائج علاقة اثر مؤشرات الهيكل المالي في ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع

مستوى الدلالة Sig	قيمة t	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات المستقلة
		الخطأ المعياري	قيمة β	
0.000	11.22	0.055	0.617	الثابت
0.000	9.631	0.084	0.809	نسبة الرفع المالي
0.000	15.62	0.053	0.828	نسبة الديون إلى حقوق المساهمين
0.007	10.55	0.100	1.055	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
0.000	19.63	0.032	0.628	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
0.000	13.21	0.063	0.832	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة
0.000	24.41	0.051	1.245	مضاعف حق الملكية
0.000	26.52	0.033	0.875	نسبة التمويل الداخلي
0.000	17.37	0.035	0.608	سبة تغطية الارباح للفوائد

المصدر: : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الرابع // الاستنتاجات والتوصياتأولاً // الاستنتاجات

1. أن للهيكل التمويلي دور بالغ الأهمية و يحدد الموقف المالي للمصرف.
2. بعد تقييم الهيكل المالي لمؤسسة ما ووجود خلل فيه يمكن اتخاذ إجراءات تصحيحية تتمثل في إعادة هيكلة تركيبة الهيكل المالي ، وذلك باستخدام أموال ملكية جديدة من أجل تخفيض نسبة الاستدانة، هذا في حالة ارتفاع هذه الأخيرة والعكس صحيح.
3. لا يوجد سناريو واحد يمكن أن تسير عليه جميع المصارف المتجهة نحو التعثر المالي ، وإنما قد تختلف هذه المراحل من مصرف إلى آخر . ويعود ذلك إلى سبب التعثر المالي وطريقة تعامل إدارة المصرف معه ، الامر الذي يلعب دوراً حاسماً في تقرير احتمال وصول المصرف إلى حالة التعثر المالي أو لا.
4. تسعى الإجراءات الاحترازية إلى حماية البنوك من المخاطر التي تتعرض لها باستمرار والتحكم فيها والتقليل منها قدر الإمكان وكذا زيادة ثقة المودعين .
5. تعددت المقاييس المستخدمة لقياس هيكل التمويل مما يؤدي إلى شي من الاختلاف في النتائج عند استخدام أي منها.
6. ضرورة اهتمام المصارف بموجوداتها المتداولة والثابتة ولا تعتمد على حساب واحد فقط فيها انما تجعل موازنة بينهم وتقوي من استثماراتها وتحاول الدخول بمشاريع جديدة ومطورة تخدم المجتمع وتكون ذات وقع .
7. اعتماد المصارف سياسة ائتمانية متحفظة نتيجة مخاوف واضطراب في بيئة الأعمال المصرفية لأسباب أمنية وسياسية متعددة حالت دون استثمارها الاموال، ساهمت في ارتفاع مستويات السيولة النقدية بشكل كبير جداً وهي اموال معطلة كان من الواجب استثمارها في مختلف أوجه النشاط لمصارف العينة.
8. أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام نسبة الدين إلى مجموع الموجودات هي من أدق وأسهل طرق التوصل إلى نسبة الرفع المالي
9. أظهرت النتائج وجود علاقة اثر وارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الهيكل المالي ومدى تحقيقها للتعافي المالي في المصارف التجارية ، ولكن بشكل ضعيف.

10. اتضح ان مصرف الشرق الاوسط هو المصرف الاكثر الاعلى مؤشرا من مصارف العينة جميعاً من حيث مؤشر معدل العائد على الموجودات.
11. اتضح ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل هو المصرف الأول و الاعلى مؤشرا من مصارف العينة جميعاً من حيث مؤشرات نسبة العائد على الودائع وملائمة رأس المال الى مجموع القروض والتسليفات و ملائمة رأس المال الى مجموع الودائع.
12. تشير نتائج الى ان اعلى نسبة الرفع المالي حققها المصرف التجاري العراقي.
13. تشير نتائج الى ان مصرف الشرق الاوسط اعلى تحقيقا من باقي المصارف الاخرى في نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات
- 14- ان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل هو الاعلى تحقيقا لنسبة مضاعف حق الملكية.
- 15- اما مصرف الشرق الاوسط حقق اعلى نسبة التمويل الداخلي.

ثانياً // التوصيات

1. الاستعانة بالخبرات العلمية والاستشارية الكفؤة وتقديم الحلول المقترحة عبر إيجاد الطرق الكفيلة بالتوجه نحو الاستفادة من معدلات السيولة النقدية المرتفعة بدل من اكتنازها كأموال معطاة لدى المصرف، والتي يمتد تأثيرها في مستويات الربحية بشكل عكسي وفق المنطق الاقتصادي
2. الاهتمام بأجراء دراسات أخرى تتناول الهيكل المالي وعدة قطاعات أخرى بالإضافة إلى مؤشرات حديثة أخرى.
3. تبني المصارف التجارية لمؤشرات الهيكل المالي ودعمها وتعزيزها في عملها لما لها من دور في تطور المصارف مستقبلاً ومواجهتها للالتزامات وتخطيها من خلال زيادة موجوداتها نسبة إلى الديون وتوفير النقد والالتزام بنسبة السيولة.
4. تطور الوعي المصرفي لدى الزبائن من خلال قيام المصارف بحملات اعلامية واعلانية للتعريف بالخدمات والمهام التي يقوم المصرف بها لخلق الاطمئنان عند التعامل مع المصرف من قبل الزبائن.
5. التفات البنك المركزي العراقي إلى المصارف التجارية التي تعاني من الزيادة في التمويل الممتك واستثناءها من بعض المحددات الخاصة بنسب الاستغلال لرأس المال وحث المصارف على توجيه تلك الاموال نحو أوجه التوظيف والاستثمار.
6. ضرورة تبني المصارف وإيلاء الاهتمام بموضوع الهيكل المالي ودراسة مؤشرات وجعلها ضمن واقع العمل وإدخاله في الخطط الموضوعية لعمل المصرف لأنها تكسب المصرف قدرة على مواجهة الالتزامات.
7. على المصارف عينة الدراسة الاعتماد على نسب مديونية معقولة وصولاً إلى الهيكل المالي الأمثل لان الزيادة في نسبة المديونية يؤدي إلى زيادة كلفة تمويل هذا المكون ومن ثم العودة إلى نقطة البداية.
8. على المصارف عينة الدراسة التي تتجنب التمويل بالمديونية الاعتماد على مصادر تمويل مشروعاتها الاستثمارية وفق الصيغ البديلة التي تقلل المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة الالتزام بدفع معدلات فائدة ثابتة مثل التمويل بمعدل الفائدة الموعوم أو أي صيغ أخرى.
9. يتعين على المصارف عينة الدراسة خلق فرص استثمارية تلائم المستثمرين من داخل وخارج العراق، واعطاءهم ضمانات تجعلها عامل جذب للاستثمار.
10. الاهتمام بأجراء دراسات أخرى تتناول الهيكل المالي وعدة قطاعات أخرى بالإضافة إلى مؤشرات حديثة أخرى
11. يجب وضع مؤشرات ثابتة يمكن الاستناد إليها في مجال الهيكل المالي للمصارف تتلاءم مع طبيعة عملها وبيئتها ذات المخاطر لكي تعكس وضع المصرف للأطراف ذات العلاقة بتعاملها معه.

المصادر

المصادر

أولاً// الكتب العربية

1. ال تسبيب ، دريد كامل،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان 2007.
2. ال شبيب، دريد كامل ،"الإدارة المالية المعاصرة "،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن،2007
3. أبو حمد، رضا صاحب وقדوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 20.
4. أبو شمالة، سامي والخضري، زكية والشاعر، ألقت "أثر هيكل المديونية على الأداء المالي بعض الأدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الأردنية والاقتصادية، المجلد الثاني (8) كانون أول ،2017.
5. أحمد ، بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العموم للنشر، عناية، 2000 .
6. احمد، فتحي ابراهيم محمد ،مذكرات في مبادئ التمويل والادارة المالية، دار النشر، جامعة اسويط،مصر، 2007 .
7. امهلهل، عيد الله والتائب، علي "هيكل التمويل وأثره على تنوع هيكل استثمارات الشركة: دراسة حالة تطبيقية على شركة ليبيا للتأمين"، مجلة جامعة سرت العلمية للعلوم الإنسانية، المجلد 5 (2)، دار المنظومة، ديسمبر 2015
8. اندراوس، عاطف وليم ،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات،دار الفكر الجامعية،مصر، الاسكندرية، 2008.
9. البواب ،شيماء وليد عبد الهادي ،(مخاطر العمل المصرفي)رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الموصل ،العراق ،2007.
10. التميمي ،ارشد (2009) الاسواق المالية : إطار التنظيم وتقييم الادوات ، ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان -الاردن

11. الجميل، سرمد كوكب، المدخل الى الاسواق المالية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، ط 1. الموصل، 201
12. الحاج، طارق ، مبادئ التمويل"دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الاردن ،2002.
13. الحبيب ، مصدق ، الأهمية الاقتصادية للعنصر البشري ، والدور الاستثماري للتربية والتعليم، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية واجتماعية، دار الطلية بيروت، العدد الخامس، 1980 .
14. الحسنواوي ،سالم صلال راهي ،اساسيات الادارة المالية ،ط1 الدار المنهجية للنشر والتوزيع عمان، 2014
15. الحميري، موفق عدنان عبد الجبار، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة - الاردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2010
16. الحناوي ، محمد صالح ،الإدارة المالية :مدخل القيمة واتخاذ القرارات ،الدار الجامعية ،الاسكندرية 2004 .
17. الحناوي ، محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية :التحليل المالي للمشروعات الجديدة،2003.
18. الحناوي، محمد صالح ومصطفى ،نهال فريد والعبد،جلال ابراهيم ،"الإدارة المالية - التحليل المالي للمشروعات الجديدة"،المكتب الجامعي الحديث،مصر، الاسكندرية، 2009.
19. الخضيرى، محسن أحمد ، الديون المتعثرة ، الأسباب، العلاج -القاهرة، 1994
20. الدباغ، اسماعيل محمد، وعباس، الهام خضير، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، الاردن، عمان ، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
21. الزبيدي ، حمزة محمود ،أساسيات الإدارة المالية ،الطبعة الاولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،2006.
22. الزبيدي، حمزة محمود ،الإدارة المالية المتقدمة ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان 2004.

23. الزغبى، هيثم محمد ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر، 2006.
24. السعيدة ، فيصل جميل ،فريد انضال عبد الله ، الملخص الوجيز في الإدارة و التحليل المالي ، طبعة أولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 .
25. السيد علي ، عبد المنعم ، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصاريف والأسواق المالية، دار حامد لمنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2004 .
26. الشماع ، خلي-أسباب القروض المصرفية المتعثرة الاكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية - عمان / الاردن 2005 .
27. الشمري، صادق راشد ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
28. الشمري، مايح شبيب وحمزة، حسن كريم،"التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية"، دار الضياء للطباعة والنشر/ النجف الأشرف، 2015 .
29. الشواورة، فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية، ط 1، دار المسيرة، عمان، 2000
30. العامري، محمد علي ابراهيم ، الإدارة المالية المتقدمة ، إثاره للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 2010
31. العايب ،ياسين ،تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري ،قسنطينة، 2012 .
32. العربي ، ساكر محمد ، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006 .
33. العلي، أسعد حميد، الإدارة المالية - الاسس المالية العلمية والتطبيقية، ط 1، دار وائل للنشر، 2010.
34. العلي، أسعد حميد ، إدارة المخاطر التجارية، مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013 .

35. النعيمي ، عدنان تايه ،التميمي أرشد فؤاد ،الإدارة المالية المتقدمة ،الطبعة العربية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن 2009.
36. النعيمي واخرون ، عدنان تايه،اساسيات الادارة المالية ،دارالمسيير للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ،2007.
- 37.الميداني، محمد أيمن عزت ،الإدارة التمويلية في الشركات ،جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الظهران 1993.
38. بن سليم محسن وبن رجم محمد خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03 ، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016 .
39. حداد ،فايز سليم ،الادارة المالية ،ط3 ،الاردن ،2010
40. حنفي ، عبد الغفار ، رسمية زكي قريا قص، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية القاهرة طبعة 2002 .
41. حوري زينب ،تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية ،دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر 2005-2006
42. خان ، طارق الله، و أحمد ، حبيب ، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 2003 .
43. خان، محمد يونس، وغرابية، هشام صالح، "الإدارة المالية"، ط1،الاردن، عمان:مركز الكتب الاردني،1986
44. رهف بلسم حسين ، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والأربعون، العراق، 2015.
45. زعيبط ، نور الدين ، بوطكوك،عمار ، الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، الجزء 1، جامعة أم البواقي، الحج ا زئر، 2017 .

46. ساسي ، الياس ، قريشي ، يوسف ،التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،عمان، الاردن، 2011 .
47. ساسي، الياس ، قريشي،يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر،الأردن، 2006 .
48. سعيد، عبد السلام لفته، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط 1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013
49. سهايليه، نبيله، وبوكتير، جبار، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مجمع ديوان صيدال الجزائري، الجزائر، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع5، 2017.
50. شاهين ، محمد ، تحليل وتقييم محافظ الأدوات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة القاهرة، مصر، 2017 .
51. طالب، علاء فرحان، وكاظم، حيدر يونس، وحسن، محمد فائز، مدخل في إدارة المؤسسات المالية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث - العراق، ط1، 2016.
52. عبد الحق، بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 3، 2009.
53. عبد اللطيف، أساور فخري - كيف نهار المصارف مجلة المستثمرون العدد - 72 الكويت لعام -2008 .
54. عشيح ، حسن سمير ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ، طبعة أولى ، دار المجتمع العربي ، عمان 2008 .
55. عقل ، مفلح محمد ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
56. عقل، مفلح محمد ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي الطبعة 2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 2000.
57. علي ، عباس ،الإدارة المالية، دار أثراء للشر والتوزيع، عمان، طبعة 2008 .

58. عنانزة ، عز الدين نايف ، عثمان ، محمد داود ، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر. عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2014 .
59. قاض ، أحمد سفر ، إدارة المخاطر في المصرف والمؤسسات المالية والإسلامية. مؤسسة الحديثة للكتاب، 2017، بيروت(لبنان).
60. مطر ، محمد و فايز، ثيم ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن.2007.
61. مفلح محمد عقل ،مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2011 .
62. ناصح ، عادلة والبدران، عيد الخالق ،"علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المجلة في سوق العراق لأوراق المالية للفترة من 2001 - 2011 م"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السابع والثلاثون، المجلد العاشر، تش رين الثاني 2014م
63. نسيمه بروال، استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2010-2011 .
64. نوري موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن،2000.
65. هندي ، منير ابراهيم ،الإدارة المالية :مدخل تحليلي معاصر ،الطبعة الرابعة،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية 2004.
66. هندي ، منير أبراهيم ،الإدارة المالية :مدخل تحليلي معاصر ،الطبعة الرابعة ،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية،2000.
67. هندي ، منير إبراهيم ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، منشأة المعارف ، مصر ،2004.

68. هندي ، منير ابراهيم ،مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث،الاسكندرية، مصر، 2004 .

69. هندي ، منير إبراهيم، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، مصر - جامعة الاباما الامريكية،المكتب العربي الحديث -الاسكندرية، ط 6، 2010.

70. هندي، منير إبراهيم ، الإدارة المالية"مدخل تحليلي معاصر". المكتب العربي الحديث، 2000.

71. ويستون ، فرد وبرجهام ، يوجين ، التمويل الاداري ، ج 1 ، تعريب : احمد نبيل عبد الهادي وعدنان داغستاني، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2010.

ثانياً // الرسائل والاطاريح

72.أ. شريف ربحان -التعثر المالي للمصارف -مجلة علوم انسانية -العدد(43)لعام 2007 -

73.أحمد اسلام فيصل ،اثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الاردنية وعلى سياساتها في توزيع الارباح ،رسالة ماجستير ،كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط ، 2011،

74.إسماعيل، أشرف "محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2016.

75.الاغا، بسام محمد عودة،"اثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، رسالة ماجستير،الجامعة الاسلامية - كلية التجارة، فلسطين- غزة،2005.

76.الحيالي ،وليد ناجي ،التحليل المالي ،الاكاديمية العربية ،الدنمارك ،2007

77.الخالدي ،حمد عبد الحسين راضي ، تأثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد ،العراق ،2008.

78.الخفاجي، محمد عباس محسن، أثر التمويل بالملكية في الأداء المالي - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد، 2017.

79. السمانى، عبدالله ، تكلفة التمويل وأثرها في الهيكل المالي والقيمة السوقية للمنشأة دراسة حالة: الشركة السودانية للاتصالات "سوداتل" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.
80. الشواورة ، فيصل محمود ،مبادئ الادارة المالية ،ط1 ،دار المسيرة ،عمان ،2013
81. الصياح ،عبد الستار ومصطفى ، العامري ،سعود جابر مشكور ،الادارة المالية ،ط3 دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2007
82. العامري ،هدى هادي ،"المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي "جامعة كربلاء ،2018.
83. العامري ، محمد علي ابراهيم ،الادارة المالية المتقدمة ،إثراء للنشر والتوزيع ،ط1، عمان ،2010 .
84. العلي ،علي حميد هندي "امكانية تحقيق التعافي المالي باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقسيم المشاريع الاستثمارية "اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2016 .
85. النعيمي ،عدنان تايه والساقي ،سعدون مهدي وسلام ،اسامة عزمي وموسى ،شقيري نوري ،الادارة المالية -النظرية والتطبيق ،المسيرة للنشر ، الاردن ، 2007 .
86. الموسوي ،احمد حسين احمد "تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة ،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،2016
87. بلقاسم عفاف، أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي لشركات التأمين إدارية حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2016 .
88. بوعبدلي، احلام ومرسلي، نزيهة ، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية - دراسة حالة- بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة 2005 ، 2014) ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 6 ،2016.

89. حراش ، معاذ ، "أثر الهيكل المالي على القرارات المالية للمؤسسة" ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكليمحمد أو الحاج - البويرة، الجزائر، 2015
90. خبيزة، أنفال حدة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2012،
91. زريعة ،منى ونبغ ،هادي محددات الهيكل المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق تونس للاوراق المالية المجلة العالمية للاعمال والادارة المجلد 10 العدد10 كندا 2015،
- 92.شلاش ،سليمان والبقوم علي والعون سالم "العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الاعمال -حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من 1997 - 2000) " عمان مجلة المنار المجلد 14 ، العدد 1 ، 2008،
93. علوان ، عبير عبد الاميرمتعب "تقييم الاداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة واثرها على عائد السهم -دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2005-2016" رسالة ماجستير ،جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد ، 2019،
94. فراق، رملة، أثر التوليفات المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة ملبنة الكاهنة -أم البواقي للفترة (2012 - 2014)، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة ام البواقي ، 2016.
95. قلاذي، نظيرة ، دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة سكيكدة، 2011.
96. لزغم، سمية، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماستر ، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 .
97. لطيفة ، عبدلي ، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته سعيدة، رسالة ماجستير SCIS تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012 .

98. مجيد، مصطفى صبيح، "أثر هيكل التمويل في القيمة السوقية للمصارف التجارية من خلال مؤشرات الربحية"، رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2019
99. محمد، شعبان ، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كمية العاوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010 .
100. مرصلي، ماجي، أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، 2017
101. نصيرة ، عباسي ،تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة ،مذكرة لنيل درجة الماجستير ،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005/2004 .

ثالثاً// المصادر الانكليزية

102. Alain Capiez, Elément de gestion financière, 4e édition, Masson, Paris, 1995.
103. Brealy & Allen & Myers, Principals of corporate financial, Mcgraw Hill, New York/Irwin4 ,2006 .
104. Brigham & Ehrhard, corporate finance, South-Western, a part of cengage learning, 2010 .
105. Brigham, Eugene F., Houston, Joel F. " Fundamentals of Financial Management" 12th Edition, 2009.
106. Emilio Colombo, Luca Matteo Stanca, Financial market imperfections and corporate decisions, Springer, New York, 2006.
107. Faouzi Rassi, Gestion financière à long terme: Investissements et financement, Presse de l'université de Québec, Québec, 2007.
108. George M. Constantinides and other, Handbooks of the economics of finance, Volume 01, Elsvier, Netherland, 2003.

109. Gerlech, Stefan, Financial Structure and the Impact of Monetary Policy on Asset Price, Institute for Monetary and Financial Stability Goethe University, Frankfurt, 2009
110. Gregor Gossy, A stakeholder rationale for risk management : implication for corporate finance decisions, Gabler edition wissenschaft, Germany, 2008.
111. Gregor Gossy, A stakeholder rationale for risk management : implication for corporate finance decisions, Gabler edition wissenschaft, Germany, 2008.
112. Guyton, Don F., "Long –Range Internal Audit Plan & Risk Analysis."
113. Homovec , Gerry " Getting Back on Track with Financial Recovery " by NC Workforce Development Partnership Conference, 2014
114. Huizinga ,Harry /Demirguc–Kunt , Asli, Financial Structure and Bank Profitability World Bank policy Research working paper no 2430
115. Jacques Teulie, Patrick Topsacalian , Finance , 2e Edition, Vuibert 1997, Page 352
116. Joao Amaro de matos, Theoretical foundation of corporate finance, Princeton university press, New Jersey, 2001.
117. John S Walker, A financial– agency analysis of privatization, Associated university press, New Jersey, 1997.
118. Kannan , Prakash , et al , " From Recession to Recovery: How Soon and How Strong " by This chapter was originally published in the April World Economic Outlook ,2009.
119. Michael C Jensen, A theory of the firm, Harvard university press, USA, 2003.

120. Nilssen, C .(2014) .Determinants of Capital Structure in listed Norwegian Firms .Master Thesis ,Double Degree, NHH–Norges Handelshoyskole and Lancaster University
121. Oliver D. Hart, Firms, contracts, and financial structure, Oxford university press, London, 1995.
122. Reinhart , Carmen . M & Rogoff , Kenneth . S, " Recessions and Recoveries : Recovery from Financial Crises: Evidence from 100 Episodes " by American Economic Review: Papers & Proceedings 2014.
123. Robert Cobbaut, Théorie Financière , Gestion Economique, 04e Edition, Paris, 1997, page, 382.
124. Rose, Peter & Hudgins, C. Sylvia, Bank Management And Financial USA,2013.
125. Ross ,steve,"The Recovery Theorem",by American Finance Association, The Journal of Finance ,Vol. 12, No:2, 2015.
126. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffery, Corporate Finance, 3th ed, McGraw Hill, New York, USA, 2005.
127. Services, 8th ed, McGraw–Hill, New York, USA, 2010.
128. Sharma ,shalendra . D "The Asian financial crisis : Crisis , reform and recovery "by Manchester University press ,Oxford Road ,Manchester ,UK ,2003 .

ملحق رقم (1)

الجدول (10) : اجمالي الديون في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
35095473.2	8505227	21953686	50181593	43824224	41572653	38158698	28831644	29352492	37260849	51313666	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
32780045.6	65497035	17884033	19544240	15439184	25000141	32699980	29477465	74727003	24254713	23276662	المصرف التجاري العراقي
24223789.8	17024186	66411116	10362272	18622250	10083916	18170364	15925537	50952055	23386291	11299911	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
25561724.6	3681892	13730917	17724430	78777856	10879739	59024309	17342824	13964844	33182600	7307835	مصرف ايلاف الاسلامي
8667673.2	6497154	24214306	1982753	6712655	5302926	13713331	10320072	3418994	8921871	5592670	مصرف الخليج التجاري
5780236.6	16373688	13740699	30346059	-30174075	-22084885	-2064947	26089833	4574893	8143142	12857959	مصرف الشرق الاوسط
86010737.25	80057894	29403176	32143313	45392407	43486839	37586317	383737427	36278525	46683127	31406014	مصرف اشور الدولي
29818063.84	28233868	26762561.86	23183522.86	25513500.14	16320189.86	28184007.43	73103543.14	30466972.29	25976084.71	20436388.14	المتوسط

الجدول (11) : اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
603286865	299385631	675123601	683076386	774180018	818969589	668017284	580125543	557540022	569667612	406782968	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
233324516	184664516	358698930	312027435	328166929	303653144	271377273	201242641	168521549	122436989	82455758	المصرف التجاري العراقي
276754922	51192450	365478345	348140109	560875574	472979957	258603105	186010790	205310508	205984854	112973527	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
263486805	21378279	414889153	449272568	334843250	293436517	247446396	247446396	208304265	204674371	213176856	مصرف ايلاف الاسلامي
286843422	188521568	558655517	520596472	378276838	327719084	246091571	191558025	158171718	131112403	167731022	مصرف الخليج التجاري
175176552	175310598	449761177	38077432	310658826	270188999	168098367	119936266	94982200	77531702	47219951	مصرف الشرق الاوسط
555375594	196010887	299385631	406782968	683076386	818969589	668017284	774180018	580125543	557540022	569667612	مصرف اشور الدولي
342035525	159494847	445998908	393996196	481439689	472273840	361093040	328642811	281850829	266992565	228572528	المتوسط

الجدول (13) : اجمالي الديون في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
35095473.2	8505227	21953686	50181593	43824224	41572653	38158698	28831644	29352492	37260849	51313666	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
32780045.6	65497035	17884033	19544240	15439184	25000141	32699980	29477465	74727003	24254713	23276662	المصرف التجاري العراقي
24223789.8	17024186	66411116	10362272	18622250	10083916	18170364	15925537	50952055	23386291	11299911	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
25561724.6	3681892	13730917	17724430	78777856	10879739	59024309	17342824	13964844	33182600	7307835	مصرف ايلاف الاسلامي
8667673.2	6497154	24214306	1982753	6712655	5302926	13713331	10320072	3418994	8921871	5592670	مصرف الخليج التجاري
5780236.6	16373688	13740699	30346059	-30174075	-22084885	-2064947	26089833	4574893	8143142	12857959	مصرف الشرق الاوسط
86010737.25	80057894	29403176	32143313	45392407	43486839	37586317	383737427	36278525	46683127	31406014	مصرف اشور الدولي
29818063.84	28233868	26762561.86	23183522.86	25513500.14	16320189.86	28184007.43	73103543.14	30466972.29	25976084.71	20436388.14	المتوسط

الجدول (14) : اجمالي حقوق المساهمين في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
433566839.9	896107678	864660448	99455167	981262189	89522477	183749252	87046475	836356689	58950357	238557667	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
212614330.8	275396328	82913478	91771830	283386998	81080599	288541188		536660447	98361128	175416981	المصرف التجاري العراقي

539083051.6	215999875	72629595	95747887	668349291	56248651	256482725	89751753	3659853197	87033024	188734518	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
147005474.2	179087658	25618919	6897531	311625586	59200957	385974012	41050224	303984235	21431665	135183955	مصرف ايلاف الاسلامي
249314676.2	901712435	235093451	358180951	256912636	227079368	97875758	155547493	37709322	151965487	71069861	مصرف الخليج التجاري
154899980.5	35782810	82913478	276967572	75547214	307074411	187746192	50449023	202779595	275899388	53840122	مصرف الشرق الاوسط
144487469.3	274201298	67053088	284385241	95747887	56248651	94538893	196579178	87145518	98361128	94850695	مصرف اشور الدولي
265782068.6	396898297.4	204411779.6	173343739.9	381833114.4	125207873.4	213558288.6	103404024.3	809212714.7	113143168.1	136807685.6	المتوسط

الجدول (16) : اجمالي الديون طويلة الأجل في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
60405503.7	29278548	23445893	36023556	34374569	325233484	29275689	23453268	36056894	34356325	32556811	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
53345929.6	27878542	296745862	27498896	28485236	19685674	27885236	29685695	27478956	28456874	19658325	المصرف التجاري العراقي
48460544.8	26945896	27755896	20774589	20445218	21685423	26974125	277129458	20785693	20463254	21645896	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
41428907	27145895	21655398	25478568	17858965	17385479	27178469	216865378	25485697	17856986	17378235	مصرف ايلاف الاسلامي
56624341.3	212458965	16378569	45745896	15375412	15174586	21284628	163478512	45778596	15378596	15189653	مصرف الخليج التجاري
124486053.5	217358965	293745892	288475328	28178956	280845325	21778459	29389538	28878956	28122569	28086547	مصرف الشرق الاوسط
82280516.88	45378956	445458965	27045862	269456	23085236	45332568	44587453	27085639	26989758	23085634	مصرف اشور الدولي
65083318.94	83777966.71	160740925	67291813.57	20712544.57	100442172.4	28529882	112084186	30221490.14	24517766	22514443	المتوسط

جدول (17) : اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
603286865	299385631	675123601	683076386	774180018	818969589	668017284	580125543	557540022	569667612	406782968	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
233324516	184664516	358698930	312027435	328166929	303653144	271377273	201242641	168521549	122436989	82455758	المصرف التجاري العراقي
276754922	51192450	365478345	348140109	560875574	472979957	258603105	186010790	205310508	205984854	112973527	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
263486805	21378279	414889153	449272568	334843250	293436517	247446396	247446396	208304265	204674371	213176856	مصرف ايلاف الاسلامي
286843422	188521568	558655517	520596472	378276838	327719084	246091571	191558025	158171718	131112403	167731022	مصرف الخليج التجاري
175176552	175310598	449761177	38077432	310658826	270188999	168098367	119936266	94982200	77531702	47219951	مصرف الشرق الاوسط
555375594	196010887	299385631	406782968	683076386	818969589	668017284	774180018	580125543	557540022	569667612	مصرف اشور الدولي
342035525	159494847	445998908	393996196	481439689	472273840	361093040	328642811	281850829	266992565	228572528	المتوسط

الجدول (19) : اجمالي الديون قصيرة الأجل في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
100115367.2	106471217	23256452	75236589	289562314	28725687	83251698	28964125	47335986	289593215	28756389	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
47250317.4	12513589	63256253	15235688	45865412	38523589	25821456	135896548	5894523	45897458	83598658	المصرف التجاري العراقي
39844810.9	52541258	41525623	22546253	116325689	38524589	22315226	41584589	25896589	23598745	13589548	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
72437061.4	22451256	21752581	259553641	15523648	19125461	45856258	75856985	96859625	153696635	13694524	مصرف ايلاف الاسلامي
76429423.8	19532568	17541258	23556982	55623121	101645896	192589653	72531258	35896589	59523698	185853215	مصرف الخليج التجاري

79406997.9	80389663	125856258	17253636	113265985	50852358	3589475	125865258	75865125	115235896	85896325	مصرف الشرق الاوسط
121670747.1	195895548	12585625	181526589	136523652	16895844	189584125	124512358	115842236	23458658	24258965	مصرف اشور الدولي
73941762.66	69970728.43	43682007.14	84987054	110384260.1	42041917.71	80429698.71	86458731.57	57655810.43	101572043.6	62235374.86	المتوسط

الجدول (20) : اجمالي حق الملكية في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
125519253.1	88455196	31184654	62522443	281262187	47046438	283749256	118557667	38950358	186356658	117107674	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
104050080.3	35629387	55362975	244724012	39636317	106946724	35321348	111969449	190144660	160932224	59833707	المصرف التجاري العراقي
131451591.4	64390285	262607687	262939792	89155174	30703129	222429938	261119124	59673957	24339816	37157012	مصرف الاقتصاد والتمويل
140837380.7	94538893	67053088	274201298	63776569	143200259	284385241	65304007	196579178	135184629	84150645	مصرف ايلاف الاسلامي
142317767.3	75547214	63840125	202779595	137899379	50449023	307074411	84098352	35782810	277960572	187746192	مصرف الخليج التجاري
156723442.3	290171143	301809851	33709379	196079367	77875755	111912636	135093459	93069863	175547483	151965487	مصرف الشرق الاوسط
141568604	196482702	49751753	263349295	105999841	22629597	259853180	75747952	158734512	27033025	59248650	مصرف اشور الدولي
131826080.8	120744974.3	118801447.6	192032259.1	130544119.1	68407275	214960858.6	121698572.9	110419334	141050629.6	99601338.14	المتوسط

الجدول (22) : اجمالي حق الملكية في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
125519253.1	88455196	31184654	62522443	281262187	47046438	283749256	118557667	38950358	186356658	117107674	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
104050080.3	35629387	55362975	244724012	39636317	106946724	35321348	111969449	190144660	160932224	59833707	المصرف التجاري العراقي
131451591.4	64390285	262607687	262939792	89155174	30703129	222429938	261119124	59673957	24339816	37157012	مصرف الاقتصاد والتمويل
140837380.7	94538893	67053088	274201298	63776569	143200259	284385241	65304007	196579178	135184629	84150645	مصرف ايلاف الاسلامي
142317767.3	75547214	63840125	202779595	137899379	50449023	307074411	84098352	35782810	277960572	187746192	مصرف الخليج التجاري
156723442.3	290171143	301809851	33709379	196079367	77875755	111912636	135093459	93069863	175547483	151965487	مصرف الشرق الاوسط
141568604	196482702	49751753	263349295	105999841	22629597	259853180	75747952	158734512	27033025	59248650	مصرف اشور الدولي
131826080.8	120744974.3	118801447.6	192032259.1	130544119.1	68407275	214960858.6	121698572.9	110419334	141050629.6	99601338.14	المتوسط

الجدول (23) : الموجودات الثابتة في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
947633868	245203269	53221356	56819290	589202156	222182801	2036978568	2135674589	1929085695	2025165324	182805632	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
305772325.3	68441169	56221125	256327950	56861425	85631597	1169569325	112545856	950405652	142543258	159175896	المصرف التجاري العراقي
3981309198	562589786	562829517	256394175	458699723	523129091	8978644588	8951758658	9417557458	9972397458	129091525	مصرف الاقتصاد والتمويل
1382056948	895637269	56236186	523534191	523535391	525834603	372695563	3618685689	3419185692	3539189652	346035247	مصرف ايلاف الاسلامي

389620938.5	84751025	23561124	458621101	586154142	85685187	172558658	112475685	1101412234	1142231244	128758985	مصرف الخليج التجاري
3780658329	856317632	562516413	589615615	538911598	585610155	17632586582	164138569	15615475558	1159858623	101552546	مصرف الشرق الاوسط
1433124668	589630283	23229289	596829125	859627055	525824278	3028325862	2928945763	2912585692	2705558965	242789864	مصرف اشور الدولي
1746912318	471795776.1	191116430	391163063.9	516141641.4	364842530.3	4770194164	2574889258	5049386854	2955277789	184315670.7	المتوسط

الجدول (27) : الارباح قبل الفوائد والضرائب في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
215035595.1	586552341	489556522	485562342	39655224	26586655	365865232	43856412	49585695	38566963	24568565	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
233401846.8	589663589	115865335	115643864	566855522	68565256	11562365	95856325	95856423	84586532	589563257	المصرف التجاري العراقي
153870359.4	789545782	41656855	46556589	69644251	40556855	8568552	30874555	44856945	66586952	399856258	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
157646189.2	196535841	256358845	135886554	195565422	285562584	17586589	11856325	115563255	175856945	185689532	مصرف ايلاف الاسلامي
259361846	789564586	586558444	485556425	75668544	29566284	88569852	30856325	44845856	66568886	395863258	مصرف الخليج التجاري
136693059.4	658953255	58658665	45886233	189655244	20556844	62445866	11563256	115856954	17458653	185895624	مصرف الشرق الاوسط
96043727.38	458956325	85698564	45865444	12258665	112564882	15856586	15563655	21585698	11854569	985697456	مصرف اشور الدولي
190371297.2	581395959.9	233479032.9	194422493	164186124.6	83422765.71	81493577.43	34346693.29	69735832.29	65925642.86	395304850	المتوسط

الجدول (28) : الفوائد في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
311762851.7	1288745432	859556582	455922342	28655242	21586635	321586552	13854447	46585791	42566927	38568567	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
315655957	965863822	40586533	211143894	535685225	28585252	17562324	65886322	55856425	345826548	889563225	المصرف التجاري العراقي
216045863	824145825	58656825	455565495	99674253	38556124	95685472	18874543	84856912	64586958	419856223	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
231144671.2	165689510	216358455	235886334	235551841	955812554	16586382	28856317	175156327	115859482	165689510	مصرف ايلاف الاسلامي
245162850.6	789564586	686558453	285566425	95668535	19566385	98569845	13856358	54845851	61568817	345863251	مصرف الخليج التجاري
218911491.4	419856223	878658686	95888237	223963248	22556828	165689510	54563224	132585695	19458642	175894621	مصرف الشرق الاوسط
241031445.4	175561327	956985623	95865856	59258685	582564252	25856535	19573632	12585653	12854551	685697451	مصرف اشور الدولي
257337720.2	661346675	528194451	262262654.7	182636718.4	238461147.1	105933802.9	30780691.86	80353236.29	94674560.71	388733264	المتوسط

اولاً- صافي الربح بعد الضريبة

تشير نتائج الجدول (30) ان مصرف التجاري العراقي قد حقق أعلى معدل صافي الربح بعد الضريبة إذ بلغ (173885329) ويدل ذلك على ان مصرف التجاري العراقي لديه امكانية عالية على الاستثمار وحقن ارباح عالية لارتفاع نسبة صافي الربح بعد الضريبة لديه مقارنة مع بقية المصارف، أما أدنى معدل لأجمالي صافي الربح بعد الضريبة فان مصرف ايلاف

الاسلامي قد حققها أذ بلغت (67756939) اي ان مصرف ايلاف الاسلامي اقل المصارف بأجمالي صافي الربح بعد الضريبة ولا يحقق ارباح عالية ولا توجد لديه استثمارات.

الجدول(31) : صافي الربح بعد الضريبة في المصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	81544630	45953260	89020080	99184500	138302100	268022650	288774850	17498695	81088980	21958120	113134787
المصرف التجاري العراقي	42700642	110103152	74773594	43229368	116323409	308569908	474518417	361465853	98599034	108569908	173885329
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	19166376	171941080	75924442	81808232	157327020	229469620	115318840	134431020	116387080	71808132	117358184
مصرف ايلاف الاسلامي	15207576	17490303	38315772	132657591	71808599	132166471	88770017	92145183	7244863	81763017	67756939
مصرف الخليج التجاري	43615121	644856344	69084777	10223746	106734981	162607017	386891855	18206609	23228142	23615166	148906376
مصرف الشرق الاوسط	865488731	43929578	48984482	2518890	11935530	13318410	19704750	36124640	14218023	46984483	110320752
مصرف اشور الدولي	553698846	36572801	44707319	48336291	50237246	35537753	485316204	35793523	40110348	61238246	139154858
المتوسط	231631703	152978074	62972924	59708374	93238412	164241690	265613562	99380789	54410924	59419581.7	124359603

الجدول(32) : اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	406782968	569667612	557540022	580125543	668017284	818969589	774180018	683076386	675123601	299385631	603286865
المصرف التجاري العراقي	82455758	122436989	168521549	201242641	271377273	303653144	328166929	312027435	358698930	184664516	233324516
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	112973527	205984854	205310508	186010790	258603105	472979957	560875574	348140109	365478345	51192450	276754922
مصرف ايلاف الاسلامي	213176856	204674371	208304265	247446396	247446396	293436517	334843250	449272568	414889153	21378279	263486805
مصرف الخليج التجاري	167731022	131112403	158171718	191558025	246091571	327719084	378276838	520596472	558655517	188521568	286843422
مصرف الشرق الاوسط	47219951	77531702	94982200	119936266	168098367	270188999	310658826	38077432	449761177	175310598	175176552
مصرف اشور الدولي	569667612	557540022	580125543	774180018	668017284	818969589	683076386	406782968	299385631	196010887	555375594
المتوسط	228572528	266992565	281850829	328642811	361093040	472273840	481439689	393996196	445998908	159494847	342035525

اسم المصرف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	81544630	45953260	89020080	99184500	138302100	268022650	288774850	17498695	81088980	21958120	113134787
المصرف التجاري العراقي	42700642	110103152	74773594	43229368	116323409	308569908	474518417	361465853	98599034	108569908	173885329
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	19166376	171941080	75924442	81808232	157327020	229469620	115318840	134431020	116387080	71808132	117358184
مصرف ايلاف الاسلامي	15207576	17490303	38315772	132657591	71808599	132166471	88770017	92145183	7244863	81763017	67756939
مصرف الخليج التجاري	43615121	644856344	69084777	10223746	106734981	162607017	386891855	18206609	23228142	23615166	148906376
مصرف الشرق الاوسط	865488731	43929578	48984482	2518890	11935530	13318410	19704750	36124640	14218023	46984483	110320752
مصرف اشور الدولي	553698846	36572801	44707319	48336291	50237246	35537753	485316204	35793523	40110348	61238246	139154858
المتوسط	231631703	152978074	62972924	59708374	93238412	164241690	265613562	99380789	54410924	59419581.7	124359603

الجدول(35) : اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	22477021	16767931	38595640	551778454	105254247	135693685	29020893	92153819	104957333	13465081	111016410
المصرف التجاري العراقي	222578040	305533420	430018107	252885472	311749827	210988910	380529864	261062827	162043183	354914757	289230441
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	79380297	165532372	99943500	136761210	109872220	188920895	44967322	35947132	161756448	112649847	113573124

87811947	21288543	90506262	121063102	96691418	112077560	83430122	80272452	86892770	89338055	96559182	مصرف ايلاف الاسلامي
789685784	1393584250	804688378	404177095	1046719009	661618527	897310898	699368971	1491599288	255474271	242317153	مصرف الخليج التجاري
449099370	505117764	331665994	358117941	615784212	431100483	463327210	661618527	239348107	333057282	551856183	مصرف الشرق الاوسط
252797580	409220684	54007593	455212133	260779664	165752111	216937195	106116092	417143122	190009627	187469559	مصرف اشور الدولي
298097408	401462989	244232170	246819150	353498912	272307453	312554531	355543025	400505791	193673280	200376776	المتوسط

الجدول (37): راس المال الممتلك في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
134866832	117107674	124660445	88455196	281262187	62522443	283749256	47046438	186356658	38950358	118557667	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
114247458	260396326	52913474	51771970	263386979	31080598	168541167	27945512	154660445	26361121	105416986	المصرف التجاري العراقي
121883051	105999841	22629597	75747952	263349295	59248650	196482702	49751753	259853180	27033025	158734512	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
143564690	149087509	11118919	56990000	321625505	59200957	345974012	41050279	303984100	28431661	118183956	مصرف ايلاف الاسلامي
156823442	290171143	135093459	301809851	111912636	197079367	77875755	175547483	33709379	151965487	93069863	مصرف الخليج التجاري
142218467	35782810	84098352	276967572	75547214	307074411	187746192	50449023	202779595	137899379	63840125	مصرف الشرق الاوسط
140837381	274201298	67053088	284385241	65304007	143200259	94538893	196579178	135184629	63776569	84150645	مصرف اشور الدولي
136348760	176106657	71081048	162303969	197483974.7	122772384	193558282	84052809	182361141	67773943	105993393	المتوسط

الجدول (38) : اجمالي القروض والسلف في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
119683393	284385241	94538893	135184629	143200259	196579178	65304007	63776569	84150645	62661419	67053088	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
125519273	281262187	118557667	62522443	186356658	31184654	38950358	47046638	283749256	117107674	88455196	المصرف التجاري العراقي
156823442	301809851	77875755	290171143	197079367	33709379	175547483	111912636	151965487	135093459	93069863	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
104049980	39636317	111969449	35321348	244724012	106945724	35629387	190144660	160932224	59833707	55362975	مصرف ايلاف الاسلامي
171863198	139619840	268488373	59489254	76107002	207252848	93341937	291262414	118787915	292419198	109169572	مصرف الخليج التجاري
144868557	56990000	321625505	41050279	24157588	303984100	28431661	345974012	118183956	149087509	59200957	مصرف الشرق الاوسط
135489453	307074411	50449023	63840125	276967572	137899379	35782810	187746192	75547214	84098352	202779595	مصرف اشور الدولي
136965278	201539692	149072095	98225603	164084637	145365037	67569663	176837589	141902385	128614474	96441606.6	المتوسط

الجدول (40) : راس المال الممتلك في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
134866832	117107674	124660445	88455196	281262187	62522443	283749256	47046438	186356658	38950358	118557667	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
114247458	260396326	52913474	51771970	263386979	31080598	168541167	27945512	154660445	26361121	105416986	المصرف التجاري العراقي
121883051	105999841	22629597	75747952	263349295	59248650	196482702	49751753	259853180	27033025	158734512	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
143564690	149087509	11118919	56990000	321625505	59200957	345974012	41050279	303984100	28431661	118183956	مصرف ايلاف الاسلامي
156823442	290171143	135093459	301809851	111912636	197079367	77875755	175547483	33709379	151965487	93069863	مصرف الخليج التجاري
142218467	35782810	84098352	276967572	75547214	307074411	187746192	50449023	202779595	137899379	63840125	مصرف الشرق الاوسط
140837381	274201298	67053088	284385241	65304007	143200259	94538893	196579178	135184629	63776569	84150645	مصرف اشور الدولي
136348760	176106657	71081048	162303969	197483974.7	122772384	193558282	84052809	182361141	67773943	105993393	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول (41) : اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------------

111016410	13465081	104957333	92153819	29020893	135693685	105254247	551778454	38595640	16767931	22477021	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل
289230441	354914757	162043183	261062827	380529864	210988910	311749827	252885472	430018107	305533420	222578040	المصرف التجاري العراقي
113573124	112649847	161756448	35947132	44967322	188920895	109872220	136761210	99943500	165532372	79380297	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
87811947	21288543	90506262	121063102	96691418	112077560	83430122	80272452	86892770	89338055	96559182	مصرف ايلاف الاسلامي
789685784	1393584250	804688378	404177095	1046719009	661618527	897310898	699368971	1491599288	255474271	242317153	مصرف الخليج التجاري
449099370	505117764	331665994	358117941	615784212	431100483	463327210	661618527	239348107	333057282	551856183	مصرف الشرق الاوسط
252797580	409220684	54007593	455212133	260779664	165752111	216937195	106116092	417143122	190009627	187469559	مصرف اشور الدولي
298097408	401462989	244232170	246819150	353498912	272307453	312554531	355543025	400505791	193673280	200376776	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

Abstract:

The current study seeks to reveal the relationship between the financing structure and financial recovery, which contributes to knowing the ability of banks to ward off financial risks and maintain the sound financial position of the bank in its dealings and relations with all financial institutions and parties. financing and financial recovery indicators. The study sought to test its main hypotheses.

The study was based on two hypotheses. First, there is a statistically significant correlation between the financing structure and the extent to which it achieves financial recovery in commercial banks.

The other hypothesis is that financial recovery is achieved in commercial banks as a result of the optimal use of the indicators of the financing structure in order to answer the questions that It was put forward in order to diagnose the role of each of the financing structure and financial recovery. In order to achieve the objectives and prove the hypothesis of the study, the selected banks in the Iraqi Stock Exchange were selected as a community for the study and a random sample of seven banks were available for which data were available, and the financial data published in the annual reports of the Iraq Stock Exchange and the annual financial reports of the banks for the time period (2008– 2017), and in order to process the data, many financial indicators and statistical methods were used, and the results were extracted using the statistical program (spss– V26) and the Excel 2016 program).

The thesis reached a set of conclusions, the most important of which are the varying correlations between the indicators of the financing structure and the financial recovery of the study sample banks. The various risks that banks are exposed to would affect the financing structure and make it difficult to achieve financial recovery. The study also recommended that Iraqi

commercial banks should Relying on the indicators of the financing structure to know its financing performance, as well as the percentages of each of its financing sources.

Keywords: Structure Finance, financial recovery, financial risk, financial default.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Qadisiyah University
College of Administration and Economic
Department of Banking and Finance Science



**The financing structure and its role in
promoting financial recovery**
(An analytical study of a sample of banks listed in the Iraq
Stock Exchange)

Research submitted to
Council of the College of Administration and Economics - Al-
Qadisiyah University as part of the requirements for obtaining a
Master of Science degree in Business Administration.

BY
SAFAA ABDULHUSSEIN BDAIWI

Supervisor
A.P.D. Abdullah Kazem Hassan